

لقد قام الطالب بالمقدّم  
الذي لا الذي  
مجلس  
مجلس  
مجلس

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القيوين  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فروع العقيدة

# صفة القدرة الإلهية في الفكر الإسلامي

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير  
تقديم الطالب

محمد السيد الشريف

إشراف فضيلة الأستاذ

د. محمد هاشم نجيب

٢٠١٢ - ٢٠١٣



١٤٠٥ هـ - ١٤٠٤ هـ

## كلمة الشكر

الحمد لله واحده فهو المستحق للحمد والشكر لانعامه الفائضة ، والآئه الوافرة .  
نحمده ، ونشكره على أجل نعمة أنعم بها علينا بعد نعمة الاسلام ، وبعثة سيد  
الأنام ، بما قدره لى وهياً لى من أسباب اقامتى . بحرم خليله عليه الصلاة والسلام .

ويعد : فامتثالا لامر نبيه الهادى الى سبيل السلام : من لا يشكر الناس لا  
يشكر الله . أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى - جعلها الله حصن الاسلام  
الحصين - بما تقدمه للعالم الاسلامى من علماء مجاهدين مثلة فى اداراتها ، وعمادة  
كلية الشريعة ، وعمادة شؤون المكتبات . لما يقدمونه من مساعدات وتسهيلات لطلبة  
العلوم النافعات .

وأتقدم بالشكر المقرون بالدعوات الصالحات لشيخى الاستاذ كمال محمد هاشم  
نجا لما قدمه لى من نصح ومعونة وارشاد ورعاية لهذا البحث منذ أن كان فكرة الى أن وصل  
الى غايته ومنتهاه راجيا الله تعالى أن يجعل ثوابه ثواب العلماء الذين نفع الله بعلومهم .

وكما لا يفوتنى أن أشكر كل من قدم لى خدمة أو أرشدنى الى مسألة أو قدم لى  
كتابا أعاننى فى كتابة البحث من زملائى طلاب العلم وغيرهم موكلا الله تعالى أن يجزيهم  
جزاء من عنده وان يشيهم ثوابا من لدنه . فهو أكرم وأعظم مأمول نرجوه ان يتقبل  
منا صالح الاعمال والقربات انه على كل شىء قدير . . . . .

## المقدمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الهادى لسبيل الخيرات ، والداعى الى صراط جبار الارض والسماوات .

وبعد : فلما كانت العلوم الشرعية أشرف العلوم لارتباطها بما يصلح الناس فى الدارين ، كان علم العقائد الذى يبحث فى العلوم الالهية ، وصفات الذات العلية من أشرفها لشرف موضوعه وأخطرها لخطر الحديث عن تحدثت عنه ، رأيت أن صفة القدرة ، وهى من الصفات الثابتة لله عز وجل لم يكتب عنها كتابة مفصلة أسوة بباقى الصفات الأخرى التى تناولها زملاي الطلاب بالبحث والكتابة ولما لهذه الصفة من آثار ومتعلقات ، ولظهور بعض المذاهب التى تنكر أن يكون لهذا الكون مدير قد ير ، رأيت أن يكون موضوع رسالتى التى أتقدم بها لنيل درجة الماجستير - صفة القدرة الالهية . فاستعنت بالله ثم شرعت فى الكتابة فى هذا الموضوع ، فان كنت قد وصلت الى المبتغى . فذلك المأمول ، والله الحمد والمنة ، وان كانت الأخرى فهذا شأن البشر والله استغفر وارجو منه الاستعانة والسداد .

خطتى فى البحث يكون البحث من مقدمة ، وفضل تمهيدى ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .  
أما المقدمة فتحدثت فيها عن الاسباب الداعية لاختيار هذا الموضوع ، ومنهج الكتابة فيه .

وأما الفصل التمهيدي فقد جعلته متضمنا أربعة مباحث :

(١) مثل صفة الارادة ، والكلام ، والعلم ، والصفات الخيرية

المبحث الأول : في المراحل التي مر القبول بها في الصفات  
المبحث الثاني : في تعريف الصفة لغة واصطلاحاً وأقسامها عند طوائف المسلمين .  
المبحث الثالث : في الفرق بين الصفة والوصف  
المبحث الرابع : في زيادة صفات الله تعالى على ذاته ، ومذاهب المسلمين وافتراقهم  
في ذلك

### وأما الباب الأول : ففي مفهوم القدرة الالهية

وقد تضمنت ثلاثة فصول :

الفصل الاول : في تعريف القدرة في اللغة ، وتعريفها في اصطلاح المتكلمين  
الفصل الثاني : في العلاقة بين صفة القدرة والتكوين ، ومذهب الاشاعرة والماتريدية  
في كل من الصفتين

الفصل الثالث : في مباحث تتعلق بالقدرة

المبحث الأول : في قدم القدرة الالهية وزيادتها على ذات الله تعالى

المبحث الثاني : في وحدة القدرة الالهية

المبحث الثالث : في متعلقات القدرة الالهية وخصائصها

وأما الباب الثاني : ففي مفهوم القدرة الالهية عند الفلاسفة الالهييين وشبههم على

أنه تعالى موجب بذاته والرد عليهم

وقد تكون هذا الباب من فصلين :

الفصل الأول : في مفهوم القدرة الالهية عند الفلاسفة وكيفية صدور العالم عن الله

تعالى عندهم

الفصل الثاني : في شبه الفلاسفة على أنه تعالى موجب بذاته والرد على شبهاتهم

# فصل تمهيدى

ويشتمل على مباحث هي :

المبحث الاول : المراحل التي مرت بها القول في الصفات الالهية .

المبحث الثاني : في مفهوم الصفة واقسامها .

المبحث الثالث : الفرق بين الصفة والوصف .

المبحث الرابع : زيادة صفات الله تعالى على ذاته :

- اولا : طائفة النفاة .

- ثانيا : مذهب المجسمة .

- ثالثا : مذهب الصفاتية .

تمهيد

المبحث الأول : المراحل التي مرّ بها القول في الصفات الالهية

الحمد لله وحده القائل : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) <sup>(١)</sup> فهو سبحانه تعبدنا بشرعه وبعث فينا رسولا من أنفسنا فعلمنا ما جهلناه وأرشدنا لما فيه رشدنا وصلاحنا وعلى رأس هذا الأمر معرفة الخالق جلّ وعلا ، إذ أن توحيدَهُ هو الأصل وهو الذي لا يقبل عمل بدونه ، فبين الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الأصل أتم بيان ، وترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، فعرفت الأمة ما أذن الله أن تعرفه عن صفاته جلّ وعلا ، والدين الذي شرعه لهم ، وأنه واحد كما وأنه خالق كل شيء ، وعلمت أنه ليس كمثل شيء لا ذاتا ولا صفاتا فهو وحده المستحق للعبادة وكان المسلمون على عهدِهِ - صلى الله عليه وسلم - مثالا كاملا للعمل والعلم ، فقد كان عصرهم خير عصر وقرنهم خير قرن . قال صلى الله عليه وسلم : (خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) <sup>(٢)</sup>

وقد كانوا رضوان الله تعالى عليهم يشبّون لله تعالى جميع ما أثبتته لنفسه أو أثبتته له رسوله - صلى الله عليه وسلم - من الأسماء ، والصفات ، وينفون عنه تعالى جميع ما نفاه عن نفسه تعالى ونفاه عنه رسوله - صلى الله عليه وسلم - مما لا يليق بجلاله تعالى ، وكان اثباتهم لما أثبتته القرآن ، والسنة اثباتا مفصلا يشبّون له الحياة والعمل والقدرة . وغير ذلك مما جاء به القرآن والسنة مفصلا ونفيهم نفيًا مجملا ، فهو سبحانه

(١) سورة المائدة آية ٣

(٢) رواه مسلم . كتاب فضائل الصحابة : ط ٢ بيروت سنة ١٣٩٢ هـ شرح النووي

ليس كمثل شىء لا ذاتا ولا صفاتا ، ولا أفعالا ، وليس له كقوا أحد ، وليس له نند  
ولا نظير ، فمع اثباتهم ينفون التشبيه والتشليل ، ولم يؤد بهم النفى الى التعطيل .  
ولم يكن بينهم خلاف يذكر فى المسائل العقديّة ، إذ لم يفرقوا بين صفة وأخرى مما  
أثبتته الله تعالى لنفسه ، ولم يقولوا هذه صفات عقلية ، وهذه خبرية . أو هذه  
صفات ذاتية وهذه فعلية . بل كانت طريقتهم أن لا فرق بين صفة وأخرى مما أثبتته  
الله لنفسه ، وهذا الاثبات كما قلنا لا يؤدى بحال من الأحوال الى التشبيه إذ أن  
حقائق صفاته تعالى مخالفة لصفات خلقه ، فصفة الخالق ، وصفة المخلوق ، وإن جمعها  
قد مشترك إلا أن حقيقة أحدهما ليست كحقيقة الأخرى . ذلك أن الصفة إذا  
أضيفت الى موصوف كانت لها حقيقة مغايرة لنفس هذه الصفة مضافة لموصوف آخر .  
ولم نر أحدا من الصحابة ولا ممن نهج نهجهم من أول صفة من صفاته تعالى زعموا أن  
إثباتها يستلزم التشبيه وأن المعنى الظاهر غير مراد أو أنه باطل ، ولم نر منهم  
من جعل بعض آيات الصفات من المتشابه بل أثبتوا المعنى الظاهر على ما يليق بالله  
تعالى ، إذ كان أى تأويل لا دليل عليه لا من سياق ، ولا من معقول غير مقبول فهذا  
ربيعة الرأى \* الذى يعتبر عصره امتدادا لعصر الصحابة من حيث الفهم لكلام الله  
ورسوله - صلى الله عليه وسلم - يقول فى الاستواء ( والاستواء غير مجهول ، والكيف غير  
معقول ) (١)  
وكذا أجاب تلميذه الإمام مالك \* \*

\* هو ربيعة ابن أبى عبد الرحمن فروخ القرشى التميمى ، مولا هم ، المدنى ، شيخ  
مالك ، قيل له : ربيعة الرأى ، لأنه كان يعرف بالرأى والقياس ، وهو تابعسى  
جليل ، كان حافظا للحديث ثقة ثبتا مفتيا بالمدينة توفى سنة ١٣٦ هـ . انظر  
طبقات الحفاظ / للسيوطى ص ٦٨ ، تذكرة الحفاظ للذهي ١٥٢/١ ، شذرات  
الذهب لعبدالحى بن العماد الحنبلى ١٩٤/١ .  
\* هو الامام مالك بن أنس بن مالك الأصبحى امام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة  
جمع بين الفقه والحديث ، والرأى ، ولا يفتى أحد ومالك بالمدينة ، جمع  
الحديث فى الموطأ ، روى له أصحاب الكتب الستة توفى سنة ١٧٩ هـ . انظر تذكرة  
الحفاظ للذهي ٢٠٧/١ ، غاية النهاية للجزرى ٣٥/٢ الديباج المذهب لابن  
فرحون ٢٢/١  
(١) انظر شرح اصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للشيخ اللالكائى تحقيق أحمد سعد  
حمدان ٣٨٨/٣ ، دار طيبة الرياض

والسبب في ذلك أن الأمة العربية في تلك الآونة كانت أمة أمية ، قريبة العهد برسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفهمون ما جاء به الكتاب والسنة ويقفون عندهما لا يجاوزونهما الى ما يقال : إنه معقول ، ولم يكن لهم بحث في مسائل معقدة ، بل كانوا يعيشون بفطر سليمة ، فكان هذا داعيا لثلاث في هذا العصر مسائل جدلية كما حدث في الأجيال التي تلتهم . ولقد كان جل اهتمام من لم يدخل في الدعوة الإسلامية إثارة شبه تتعلق بالذات الالهية ، فمن ذلك ما ذكره الشوكاني \* ، فقال :

( إن المشركين قالوا للنبي - صلى الله عليه وسلم - : يا محمد انسب لنا ربك فأنزل الله قل هو الله أحد . . . الخ ليس شيء يولد إلا سيموت ، وليس شيء يموت إلا سيورث ، وإن الله لا يموت ، ولا يورث - ولم يكن له كفوا أحد - قال : لم يكن له شبيه ولا عدل ، وليس كمثل شيء )<sup>(١)</sup>

فلهذا كان هذا العصر متفردا متميزا عن كل عصر أتى بعده . ومرجع ذلك كما سبق أن منهجهم كان منهجا سليما ، إن كانوا أقل الناس تكلفا ، وأوسع الأمة علما ، وأسلمهم فطرة لذا كان إيمانهم عميقا فطريا فلم يكفوا أنفسهم مشقة الخوض فيما لا سبيل لعقولهم الى إدراك حقيقته . وكذلك أيضا كان مصدر ثقافتهم متحدا بخلاف الأجيال التي تلتهم فقد امتزجت ثقافات كثير من المسلمين بثقافات من دخل في الدين الاسلامي ، قال أحمد أمين :

---

\* هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن الشوكاني الخولاني ، شام الصنعاني ، أبو عبد الله ، مفسر ، محدث ، فقيه ، أصولي ، مؤرخ ، أديب ، نحوي ، منطقي ، متكلم ، تولى القضاء .  
انظر البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع ، ارشاد الفحول ، فتح القدير ، وغيرها ، توفي سنة ١٢٥٠ هـ . انظر البدر الطالع للشوكاني ٢١٤/٢ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، ٥٣/١١ الاعلام للزركلي ٢٩٨/٦

(١) الشوكاني . فتح القدير ط ٢ الحلبي مصر سنة ١٣٨٣ - ١٩٦٤ م ج ٥ ص ٥١٣



( إن كثيراً من دخل في الاسلام بعد الفتح كانوا من ديانات أخرى مختلفة ، يهودية ، نصرانية ، ومانوية ، وزرادتية ، وبراهمية ، وصابئة ، ودهريين ، وغيرهم وكانوا قد نشأوا على تعاليم هذه الديانات ، وشبوا عليها ، وكان من أسلم علماء في هذه الديانات ، فلما اطمأنوا وهدأت نفوسهم ، واستقرت على الدين الجديد وهو الاسلام ، أخذوا يفكرون في تعاليم دينهم القديم ويشيرون مسائل من مسائله ، ويلبسونها لباس الاسلام وهذا ما يعطل ما نرى في كتب الفرق من أقوال بعيدة كل البعد عن الاسلام ، فنرى أحمد بن حنبل يقول في التناسخ شبه ما يقوله البراهمة ويقول في المسيح - عليه السلام - قولاً يشبه قول النصارى ) (١)

لهذا كان منهج الخلق مخالفاً لمنهج السلف من جهة ، فمصادر البحث تعددت وتنوعت من جهة أخرى ، فبدأ تبعاً لذلك مرحلة الاختلاف ونشأت فرق عديدة مخالفة لما أجمع عليه سلف الأمة . كان أولها فرقة القدرية الذين يزعمون أن الأمر أنف وأن الله لا يعلم الحوادث قبل حدوثها .

وقد كان مذهب الأوائل أنهم يثبتون لله تعالى عموم مشيئته ، فكل شيء بقدره تعالى وإرادته ، قال تعالى :

( وما تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) (٢)

وأثبتوا له شمول علمه وأزليته فهو يعلم الكائنات قبل وقوعها ، فجاء القدرية ببدعتهم هذه . وكان على رأس هذه الفرقة معبد الجهنني\*

(١) أحمد أمين . ضحى الاسلام ط. ١ دار الكتاب العربي بيروت ج ٣ ص ٧٤

(٢) سورة الانسان آية ٣٠

\* هو عبد الله بن عكيم أوعديم ، روى عن أبي نذر ، ومعاوية ، وهو أول من تكلم بالقدر بالبصرة كان صدوقاً في الحديث ، قتله عبد الملك بن مروان في القدر وصلبة سنة ٨٠ هـ وقيل بل عذبه الحجاج ثم قتله . انظر تهذيب التهذيب لابن حجر . ١ / ٢٢٥ ، شذرات الذهب ١ / ٨٨ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨ / ٢٨٠

وغيلان دمشقي\* الذي صلبه هشام بن عبد الملك<sup>\*\*</sup> (١) وهذا المذهب قوسل بالرفض والانكار . فقد ذكروا لعبد الله بن عمر<sup>\*\*\*</sup> - رضى الله عنهما - أن أقواما يقولون لا قدر والأمر أنف . فقال : نبئهم أن ابن عمر برئ منهم . وأصل هذا الحديث أخرجه أبو داود<sup>\*\*\*</sup> بسنده فقال :

( كَانَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدَ الْجَهَنِّيِّ ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا - (يَحْيَى بْنُ يَعْمُرَ) وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - حَاجَّيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ ، فَقُلْنَا : لَوْلَقَيْنَا

(١) انظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين . الفخر الرازي تحرير على سامى النشار دار الكتب العلمية ص ٤

\* هو غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان ، كان من البلغاء ، نسب اليه فرقة الفيلانية من القدرية وهو ثاني من تكلم في القدر ، ودعا اليه بعد معبد الجهني ناظره الاوزاعي وأفتى بقتله فصلب على باب كيسان بدمشق بعد سنة ١٠٥ هـ . انظر لسان العيزان لابن حجر ٤/٤٢٤ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٣/٣٣٨

\*\* هشام بن عبد الملك (ال خليفة الأموي) : هو هشام بن عبد الملك بن مروان ، من ملوك الدولة الأموية في الشام ، ولد في دمشق وبيع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة ١٠٥ هـ ، وخرج عليه زياد بن علي بن الحسين سنة ١٢٠ هـ بأربعة عشر ألفا من أهل الكوفة فهزمهم ، كان حسن السياسة ، توفي سنة ١٢٥ هـ

\*\*\* هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن ، صاحب بي نشأ في الاسلام وهاجر مع أبيه ، شهد فتح مكة ، أفتى الناس ستين سنة ، غزا أفريقيا مرتين كسف بصره آخر حياته توفي سنة ٧٣ هـ . انظر الاصابة لابن حجر ٢/٣٤٧ ، أسد الغابة لابن الأثير ٣/٣٤٠ ، الاستيعاب لابن عبد البر ٢/٣٤١

\*\*\* هو سليمان بن الأشعث بن شدار ، أبو داود السجستاني ، اتفق العلماء على الشناء عليه ، ووصفوه بالحفظ التام ، والعلم الوافر ، والاتقان والورع ، صاحب كتاب السنن توفي سنة ٢٧٥ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى للسيكي ٢/٢٩٣ ، شذرات الذهب لابن العماد ٢/٥٩١ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٥٩١

\*\*\*\* هو يحيى بن يعمر البصري ، أبو سليمان ، قاضي مرو قيل أنه أول من نقط المصحف كان قارئا حافظا للحديث ، توفي سنة ١٢٩ هـ . انظر تذكرة الحفاظ ١/٧٥ وتهذيب التهذيب ١١/٣٠٥ ، وبغية الوعاة ٢/٣٤٥

\*\*\*\* هو حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري روى عن أبي بكره وابن عمر وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم وروى عنه ابنه عبد الله ومحمد بن المنتشر وعبد الله بن بريد ومحمد بن سيرين وأبو بشر . . قال عنه العجلي بصرى ثقة ، وكان ابن سيرين يقول هو أفتقه أهل البصرة وقال ابن حبان كان فقيها عالما

انظر تهذيب

التهذيب ٣/٤٦

أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ فَوَقَّحَ اللَّهُ لَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - دَاخِلًا فِي الْمَسْجِدِ ، فَاسْتَفْتَهُ أَنَا وَصَاحِبِي ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْقَدْرَ ، وَالْأَمْرُ أَنْفٌ ، فَقَالَ : إِذَا لَقِيتَ أَوْلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وَهُمْ بَرَاءٌ مِنِّي وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ نَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ . (١)

واستمر الحال على عدم الخوض في الصفات حتى ظهر مذهب الجهمية الذين ينسبون إلى الجهم بن صفوان\* وقد قتل في العصر الأموي (بمرو) في موقعة بين الأمويين وبعض من خرج عليهم . (٢)

وكان قوله في الصفات مبدأ مذهب التعطيل الذي أخذه الجهم عن الجعد بن درهم\*\* الذي أخذ مذهبه عن بيان بن سميان الذي أخذ مقاله عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي الذي أخذها عن خاله لبيد بن الأعصم\*\*\* الذي أخذها عن يهودي باليمن . (٣)

(١) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب في القدر حديث رقم ٤٦٩٥

(٢) انظر ابن كثير البداية والنهاية ط ٢ مكتبة المعارف بيروت ١٩٧٧ م ج ٩ ص ٣٥٠

(٣) المصدر السابق ج ٩ ص ٣٥٠

\* هو جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز من موالى بنى راسب ، رأس الجهمية ضال مبتدع كان يتقى في عسكر الحارث بن سريج الخارج على امراء خراسان ، فقبض عليه نصر بن سيار وقتله سنة ١٢٨ هـ . انظر ميزان الاعتدال للذهبي (١/٤٢٦ لسان الميزان لابن حجر ٢/١٤٢)

\*\* هو الجعد بن درهم من الموالى ، مبتدع ، له اخبار في الزندقة ، زعم أن الله لم يتخذ ابراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً فقتل على ذلك في العراق يوم النحر على يد خالد بن عبد الله سنة ١١٨ هـ . انظر ميزان الاعتدال للذهبي (١/٣٦٩ لسان الميزان لابن حجر ٢/١٠٥ ، النجوم الزاهرة لابن تعريش يردى ١/٣٢٢)

\*\*\* أحد اليهود الذين كانوا بالمدينة ، ورد في الحديث وأسياب التزول أنه سحر النبي - صلى الله عليه وسلم - في إحدى عشرة عقدة ، وفي وثر دسه في بئر ، فمرفق الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقتل المعوذتان لذلك انظر التفسير الكبير ٣/١٨٧

وبدأ انقسام المسلمين واختلافهم في اثبات الصفات لله تعالى ونفيها . مذهب الجهمية النفاة ومن سلك مسلكهم من جهة ، ومذهب الصفتية المثبتين لصفات الله تعالى من جهة أخرى .

وظهر مذهب المعتزلة بالبصرة الذي كان على رأسه واصل بن عطاء\* ، وعمرو بن عبيد\*\* الذين تبعوا الجهمية في نفي صفات الله تعالى ، ولكنهم خالفوهم في اثبات الأسماء ، وجعلوها أسماء جامدة ، وقالوا : انه ليس لله تعالى علم ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ، بل من المعطلة من لم يثبت الأسماء أيضا وقال : لا يوصف بنفى ، ولا اثبات ، لأن الاثبات للاسم لا يعقل دون اثبات ما أخذ منه ، وإذا أثبت لله تعالى ما أخذت منه الاسماء المشتقة ، وكان مأخذ الاشتقاق ثابتا للمخلوق لزم من ذلك الاثبات التشبيه ، وقال : إن المشاركة في النفي تسليتم التشبيه .

فالمعطلة نفوا قيام صفة وجودية بالله تعالى ، سواء كانت تلك الصفة ذاتية ، أو صفة فعلية وقالوا : صفاته من العلم والقدرة والحياة ونحو ذلك عين ذاته ، وجعلوا ذلك توحيدا لا يقبل توحيد سواه .

---

\* هو واصل بن عطاء الغزال ، أبو حذيفة ، من موالى بنى حنة أو بنى مخزوم ، رأس المعتزلة من أئمة البلغاء والمتكلمين تنسب اليه الفرقة الواصلية من المعتزلة ، من تصانيفه المنزلة بين المنزلتين ، التوبة ، السبيل الى معرفة الحق ، وغيرها توفي سنة ١٣١ هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ١٧٠/٢ ، شذرات الذهب لابن العماد ١٨٢/١

\*\* هو عمرو بن عبيد بن باب ، أبو عثمان من أهل البصرة وأصله من كابل كان متكلما زاهدا مشهورا ، وهو من جلة أصحاب الحسن ، كان شيخ المعتزلة في وقته معاصر له رسائل وخطب توفي سنة ١٤٤ هـ . انظر وفيات الأعيان ٣٨٤/١ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٢٧٣/٣ تاريخ بغداد للخطيب ١٦٦

والجهمية وان ذهبوا النسي أنه تعالى غير متكلم حقيقة الا أن المعتزلة  
قالوا : هو متكلم حقيقة وجعلوا كلامه هو ما يحدثه من الحروف والاصوات في غيره .  
لم يفرق المعتزلة كما قلنا في النفي بين الصفات الذاتية والفعلية بحجة أن الصفات  
أعراض ، والأعراض حادثة ومحل الحادث حادث ، ولهم حجج أخرى على ذلك ليس  
هذا موطنها ، وظل الأمر على ما قلنا الى أن ظهر أبو الحسن الأشعري\* بمذهبه  
الذي تصدى به للمعتزلة يرد على حججهم ويفند شبههم ، إلا أن الأشعري لم يوافقهم  
في نفي الصفات الذاتية ، وإن وافقهم في نفي قيام صفات الأفعال المتعلقة بمشيعته  
تعالى ، مفرقين بين الأفعال والصفات ، بأن الصفات أمور لازمة بخلاف الأفعال  
فانها تعرض وتزول ، فالأفعال أعراض ، والصفات ليست كذلك .

---

\* هو على بن اسماعيل بن اسحق بن سالم ، أبو الحسن ، كان متكلماً وتنسب اليه  
الطائفة الأشعرية ، رد على الملاحدة ، والمعتزلة ، والشيعة ، والجهمية ،  
والخوارج ، وغيرها ، له كتاب الابانة عن أصول الديانة ، ومقالات الاسلاميين  
وغیرها . توفي سنة ٣٢٤ هـ .  
انظر وفيات الاعيان لابن خلکان ٣٢٦/١ ، طبقات الشافعية للسبكي ٣٤٧/٣ ،  
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٠٣/٢

## المبحث الثاني

### في مفهوم الصفة وأقسامها

#### تعريف الصفة في اللغة:

الصفة لغة : الحلية واتصف بالشيء \* أمكن وصفه به . (١)  
وقال الزمخشري\* : صفة مصدر وصف . وصف وصفته وصفا ، وصفة ، وله أوصاف  
وصفات حسنة . . .  
وقد اتصف جاره أى صار منعوتا متوصفا بين العرب مدحا . . . .  
واستوصفته الشيء \* سألته أن يصفه لى . . . .  
ومن المجاز : وجهها يصف الحسن ، وتقول وصيفة موصوفة بالجمال . . . ولسانه  
يصف الكذب : ( ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذِبَ ) (٢) (٣)

#### تعريف الصفة في الاصطلاح :

وأما تعريف الصفة اصطلاحا فقد عرفها شارح الجوهرة بأنها : ( ما دل على معنى  
زائد على الذات ) (٤)

(١) ابن منظور لسان العرب حرف الفاء فصل الواو .

(٢) سورة النحل آية ١١٦

(٣) الزمخشري أساس البلاغة بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ص ٦٧٨

(٤) اللقاني شرح الجوهرة ص ١٢٧ ٦

\* هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي ، أبو القاسم جار الله ، النحوي ، اللغوي  
المفسر المعتزلي ، كان واسع العلم معتزليا ، قويا في مذهبه مجاهرا به حنفي  
المذهب ، من مصنفاته ، الكشاف في التفسير ، أساس البلاغة توفي سنة ٥٣٨ هـ

انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ شذرات الذهب ٤/ ١١٨ ، وفيات الاعيان ٢/ ٨١

\*\* هو عبد السلام بن ابراهيم اللقاني المصري شيخ المالكية في وقته في القاهرة له شرح  
المنظومة الجزائرية في العقائد ، اتحاف الريد شرح جوهرة التوحيد ، توفي عام ١٠٧٨ هـ

انظر الاعلام ٣/ ٣٥٥ ، معجم المؤلفين ٥/ ٢٢٢

وقد ذكر شراح الجوهرية أن الصفات التي يتصف الله تعالى بها تنقسم الى ثلاثة

أقسام :

١- صفات نفسية : يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها كالوجود (١)

٢- صفات سلبية : وهى كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به تعالى ، وليست منحصرة

على الصحيح ، كالقدم والبقاء ، وقيامه بذاته ، ووحدانيته ومخالفته للحوادث (٢)

ومن العلماء من ذهب الى أن البقاء والقدم من صفات المعانى . قال شارح

المواقف فى صفة البقاء : ( اتفقوا على أنه تعالى باق ، لكن اختلفوا فى كونه صفة

ثبوتية زائدة كما أشار اليه بقوله (اثبته الشيخ) أبو الحسن واتباعه ، وجمهم —

معتزلة بسفداد (صفة) وجودية (زائدة على الوجود ، ان الوجود متحقق دونه)

أى دون البقاء (كفاى أول الحدوث) ، بل يتجدد بعده صفة هى البقاء (٣)

وكذلك الامر بالنسبة للقدم فمن العلماء من ذهب الى أن القدم من صفات

المعانى أيضا ، واستدلوا على ذلك بما استدلوا به على أن البقاء من صفات المعانى

قال شارح المواقف : (القديم قد يطلق على المتقدم بالوجود ، اذا تطاول عليه

الأمد ومنه قوله تعالى (كالعرجون القديم) والجسم لا يوصف بهذا القدم فى

أول زمن حدوثه ، بل بعده ، فقد تجدد له القدم بعد ما لم يكن ، فيكون موجودا

زائدا على الذات ، فكذا القدم الذى هو التقدم بلا نهاية ، لا بمجرد مسدة

متطاولة) (٤)

٣- صفات المعانى : وهى كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما كالقدرة والارادة

ونحوها (٥)

(١) اللقائى . شرح الجوهرية ص ٦٩ . الجوينى الشامل ص ٣٠٨

(٢) اللقائى شرح الجوهرية ص ٧٤

(٣) الجرجانى شرح المواقف . الموقف الخامس ت. د . أحمد المهدي مكتبة الأزهر

١٩٢٦ م ص ١٦٢

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٠

ألا ترى أن العلم اذا قام بمحل أوجب كونه عالما . والقدرة اذا قامت بمحل أوجبت كونه قادرا .

هذا ومن الناس من أثبت قسما رابعا ، وهي الصفات المعنوية وهي صفات لا موجودة ولا معدومة قائمة بوجود لازمة لصفات المعاني ككونه تعالى عالما حيا قادرا مريدا . . . الخ ، وقال الجويني (وهي الحال الواجب للذات ما دامت المعانى قائمة بالذات)<sup>(١)</sup> فالمثبتون لها هم مثبتو الحال ولكن الحق أنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم .

وتنقسم الصفات أيضا الى :

صفات ذاتية ، وصفات فعلية . وقد عرفهما الباقلاني\* فقال : الصفات الذاتية : ( . . . وهي الصفات اللازمة التي لم يزل ولا يزال موصوفا بها ، كالعلم والحياة ، والقدرة والسمع والبصر والارادة ، والبقاء ، والوجه ، والعين . . . . . وادراكه تعالى لكل جنس يدركه الخلق من الطعوم والروائح ، والحرارة ، والبرودة ، وغير ذلك من المدركات .

الصفات الفعلية : وهي كل صفة كان موجودا بها قبل فعله لها كالخلق ، والرزق ، والعدل ، والاحسان ، والتفضل ، والانعام ، والثواب ، والعقاب ، والحشر ، والنشر .

غير أن وصفه لنفسه بجميع ذلك قديم ، لأنه من كلامه الذي هو قوله : ( انى خالق

رازق ، باسط ) وهو تعالى لم يزل متكما بكلام غير محدث ، ولا مخلوق (٢)

(٢) الباقلاني التمهيد ص ٦٤

(١) الجويني ، الشامل . . . ص ٦٣

\* هو محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم البصرى ثم البغدادي ، أبو بكر متكلم على مذهب الأشعري ، رد على المعتزلة ، والجهمية ، والشيعة ، والخوارج ، من تصانيفه اعجاز القرآن ، التمهيد ، توفي سنة ١٠٣ هـ  
انظر تذكرة الحفاظ للسيوطي ١٠٢٩/٣ ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٧٩/٥ ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٦٨/٣



وعرف أبو الهذيل صفات الأفعال بأنها : ( هي التي يجوز أن يوصف البارئ سبحانه باضدادها ، وبالقدرة على اضرارها فانه يصح أن يوصف الله سبحانه بضرها وهي الكراهة ، وأن يوصف بالقدرة على أن يكرهه ، وكذلك الحب والرضا يصح أن يوصف بضرها ، وبالقدرة على ضررها ، وهما البغض ، والسخط. ) (١)

وقد يقال : إن صفات الأفعال لا يلزم من نفيها ثبوت ضررها بخلاف الصفات الذاتية .

والضابط : أن صفات الذات هي التي لا تنفك عن الذات ، وأن صفات الفعل هي التي تتعلق بالشيئة والارادة . (٢)

وكما تنقسم الصفات إلى ذاتية وفعلية فانها باعتبار الطريق الدال على ثبوتها لله تعالى تنقسم الى :

١- صفات عقلية ، يمكن للعقل أن يستقل باثباتها لله تعالى حتى ولو لم يرد الشرع بثبوتها ، كالعلم ، والحياة ، ونحو ذلك .

٢- صفات حُبرية : وهي التي طريق ثبوتها الخبر ، فقبل ورودها ليس لنا دليل على ثبوتها لله تعالى وذلك كالوجه واليد والعينين واستوائه ونحو ذلك .

ونذهب المعتزلة الى أن الله تعالى : ( حي عالم قادر بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة ) (٣) فلم يثبتوا له تعالى صفة زائدة على ذاته ، ونذهب بعضهم كأبي الهذيل

العلاف الى أن الله تعالى : ( عالم يعلم هو ذاته ، وقادر بقدرته ، وقدرته ذاته . . . . ) ومعنى هذا أن علم الله تعالى هو الله وقدرته هي هو ، فيكون الفرق بين القولين أن الذين قالوا : إن الله عالم بذاته لا يعلم قد نفوا الصفة عنه تعالى بينما أثبت أبو الهذيل صفة هي بعينها ذات (٤)

(١) تاريخ الفرق الاسلامية للفرابي ص ١٥٨

(٢) انظر الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ط ٢ ص ٢٥٨

(٣) الشهرستاني . نهاية الاقدام في علم الاكلام تحرير الفرد جيوم ص ١٨٠

(٤) زهدى جار الله - المعتزلة بيروت ١٩٧٤ م ص ٦٥

## المبحث الثالث

### الفرق بين الصفة والوصف

من التعريف السابق والتقسيم للصفة يمكن القول بأن الصفة هي المعنى الذى يثبت للموصوف ويكسب به الموصوف النعت الذى تدل عليه هذه الصفة ، وأنها قد توجد تارة ، وتنعدم أخرى ، كصفات الأفعال ، حيث توجد وتنعدم ، كالرضى ، والغضب ، والبسط ، والقبض ، أما الصفات الذاتية كالعلم والحياة (وما جرى مجرى ذلك ما يتغير به الموصوف إذا وجد به فيكسبه حكما لم يكن عليه) <sup>(١)</sup> فهى الصفات اللازمة .

ولكن صفاته تعالى الذاتية لازمة لذاته فهى دائمة بدوام ذاته ، لا توجد الذات بدون صفة منها ، فأثبتها لله تعالى لا يقتضى تغييرا فى ذاته .  
( وإنما يتغير بوجود الصفات من لم تكن له أصلا من قبل ، ومن جاز أن تفارقه الصفات . والله سبحانه يتعالى عن ذلك ) <sup>(٢)</sup>

وصفات الأفعال لما لم يكن لها وجود فى الخارج عند بعض المتكلمين على ما سيأتى عند الكلام على التكوين . لم يقتض تغييرها تغييرا فى ذاتها إذ التغيير فى النسب والإضافات لا يقتضى تغييرا فى الموصوف .

وأما الوصف :-

فهو قول الواصف لله تعالى ، ولغيره بأنه يتصف بصفة كذا ، أو عبارة عنه . فهذا القول غير الصفة ، لأن الصفة قامت بالموصوف على ما سبق بيانه . واتخذ بها وصفا مخالفا لمن لم يتصف بهذه الصفة . وأما الوصف فهو قول يمكن أن يدخل عليه الصدق ، والكذب فان كان هذا القول مطابقا ما عليه الموصوف ، كان الوصف حقا ، والا كان باطلا .

(١) الباقلانى : التمهيد مرجع سابق ص ٢١٣

(٢) المرجع نفسه ص ٢١٤

وأما الصفة فلا يدخل عليها الصدق والكذب ذلك أن الوصف من حيث كان كلاماً للمتكمم به صفة لسهبها يفارق من لا كلام له ، فهو جار مجرى الحركة وبقيّة الأعراض الأخرى من حيث غير حكم الموصوف وأوجب حكماً له قائماً به . فهو صفة للمتكمم به ، ووصف للمحدّث عنه وأما الصفات كالقدرة ، والعلم ، ونحوهما ، فليست بأوصاف لشئ ، ولا خبر عن معنى من المعاني وإن قامت هذه الصفات بموصوفها قال الجرجاني\* : ( والمتكلمون فرقوا بينهما - أي بين الصفة والوصف - فقالوا : الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف ) (١)

وإلى مفايرة الصفة للوصف يذهب الامام البخارى\*\* فيقول : ( الوصف انما هو قول القائل حيث يقول : هذا رجل طويل ، وثقيل ، وجميل ، وحديد . فالطول والثقل ، والجمال ، والحدة انما هو صفة الرجل . وقول القائل وصف . . . ) (٢) وعلى التفرقة بين الصفة ، والوصف جرى أهل اللغة فقد ذكرها ابن منظور\*\*\* معرفاً لهما ، وشارحاً إياهما ، فقال :

(١) الجرجاني : التعريفات ص ١٣١

(٢) البخارى : خلق أفعال العباد ٢٤/٢٣

\* هو محمد بن يحيى بن مهدي ، أبو عبد الله الفقيه الجرجاني ، من أعلام الحنفية ، ومن أصحاب التخريج ، أصله من جرجان ، وسكن بغداد صنف كتباً منها ترجيح مذهب أبي حنيفة ، والقول المنصور في زيارة القبور توفي سنة ٨١٦ .  
انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤٣٣/٣ ، الجواهر المضيئة لابن نصر القرشي ١٤٣/٢ ، الفوائد البهية للكوي ص ٢٠٢

\*\* هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخارى ، أبو عبد الله الامام الحافظ الشهير صاحب الجامع الصحيح ، والتاريخ ، والادب المفرد ، وغيرها توفي سنة ٢٥٦ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢١٢/٢ شذرات الذهب لابن العماد ١٣٤/٢ ، طبقات المفسرين للداودي ١٠٠/٢

\*\*\* هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبيقة بن منظور الانصاري الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، اديب ، لغوي ، ناظم ، ناثر ، مشارك في علوم ، خدم في ديوان الانشاء بمصر ثم ولي القضاء في طرابلس وعاد الى مصر فتوفي بها في شعبان سنة ٧١١ هـ من آثاره لسان العرب ، مختار الاغانى في الاخبار والتهانى مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر وغيرها . انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢٤٨/١ ، الدرر الكامنة لابن حجره ٣١/١ ، شذرات الذهب لابن العماد ٢٦/٦

( قيل : الوصف : المصدر .

الصفة : الحلية .

قال الليثي : الوصف ، وصفك الشيء بحليته ونعته وتواصف الشيء من الوصف .

واستوصفه الشيء سألته أن يصفه له . واتصف الشيء أمكن وصفه . (١)

وأما العلاقة بين الوصف والصفة فهي : ( النسبة الثبوتية : وتلك النسبة إذا

اعتبرت من جانب الصفة يعبر عنها بالقيام ، والصفة تقوم بالموصوف ، والوصف يقوم  
بالواصف ) (٢)

وقد خالفت المعتزلة في هذا فقالوا :

( إن الصفة ليست بمعنى أكبر من الوصف الذي هو قول القائل ، واخبار المخبر عن  
أخبر عنه بأنه عالم ، قادر . وذهبوا إلى أن الله تعالى كان أزلا بلا صفة ولا اسم  
من أسمائه العلية ) (٣)

وعللوا ذلك بان اثبات صفات قديمة زائدة على ذاته تعالى قول بتعدد القدماء وهو  
باطل .

ولما كانت الصفة عندهم هي الوصف لم يكن له وصف أزلا .

وقالوا : لا يجوز أن يكون في القدم واصفا نفسه ، لأن كلامه مخلوق بحسب

اعتقادهم - والمخلوق لا يكون قديما . ولا يجوز أن يكون معه في القدم واصف له ،  
مخبر عنه ، والا لزم تعدد الذات القديمة ولما كان تعدد القدماء باطلا ، وجب ألا يكون  
للخالق اسم قبل خلقه الخلق ، ولا صفة ، ثم الخلق هم الذين قاموا بإضافة الصفات له  
وأعارتها إياه . (٤)

(١) ابن منظور ، لسان العرب : حرف الفاء ، فصل الواو .

(٢) انظر المرجع نفسه ص ٧١ ، ١٣١

(٣) انظر الباقلائي : التمهيد ص ٢١٤ وما بعدها

(٤) المرجع نفسه ص ١٧

## المبحث الرابع

### زيادة صفات الله تعالى على ذاته

اختلفت طوائف المسلمين في أن للبارئ تعالى صفات زائدة على ذاته ، أو ليس له صفات زائدة على ذاته . وسلكوا في هذا مسالك متعددة ، فبعض هؤلاء الطوائف أفرط في اثباتها لدرجة التشبيه ، وبعضهم فرط فيها حتى نفاها كلها . يعتقد أنه بذلك ينزه الله تعالى عن سائلة المخلوقين . وطائفة توسطت بين هؤلاء وأولئك ، فأثبتوا لله صفات زائدة على ذاته بدون تشبيه ، واختلف هؤلاء فيما بينهم فمنهم من أثبت الصفات العقلية ، والخبرية الذاتية ، بدون تأويل ، ومنهم من أثبت صفات معينة دل عليها العقل ، وفوض في الصفات الخبرية ، أو تأولها ، مع نفي قيام صفات الأفعال به تعالى . واليك الأقوال بايجاز .

#### أولا : طائفة النفاة :

أول من قال بهذه المقالة - مقالة النفي - هو الجعد بن درهم ، الذي زبحه خالد بن عبد الله القسري\* كما يروى ابن كثير\*\* حيث قال : ( وأما الجعد فإنه أقام بدمشق حتى أظهر القول بخلق القرآن ، فتطلبه بنو أمية ، فهرب منهم فسكن الكوفة فلقية فيها الجهم بن صفوان ، فتقلد هذا القول عنه ، ثم ان خالد ابن عبد الله القسري قتل الجعد يوم عيد الأضحى بالكوفة وذلك أن خالد اخطب الناس ، فقال في خطبته تلك : أيها الناس ضحوا يقبل الله ضحاياكم ، فإني مضح بالجعد بن درهم ، إنه

\* هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري ، من بجيلة ، أبو الهيثم ، أمير العراقيين ، وأحد خطباء العرب وأجوادهم ، يمانى الأصل ، من أهل دمشق ولي مكة سنة ١٠٥ هـ فأقام بالكوفة إلى أن عزله هشام سنة ١٢٠ هـ ، وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي ، وأمره أن يحاسبه فسجنه وعذبه ثم قتله أيام الوليد بن يزيد سنة ١٢٦ وكان يرمى بالزندقة . انظر تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٧٠/٥ تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠١/٣ وفيات الاعيان ١٦٩/١

\*\* هو اسماعيل بن عمر بن كثير ، الحافظ عماد الدين أبو الفداء ، الدمشقي الشافعي : تفقه على الشيخين برهان الدين الفزاري وكما الدين بن قاضي شهبه ثم هاجر إلى الحافظ أبا الحجاج المزني ولازمه ، وأخذ الكثير عن ابن تيمية . من مصنفاته البداية والنهاية ، وتفسير القرآن العظيم والتكميل . توفي سنة ٧٧٤ هـ

انظر البدر الطالع ١٥٣/١ ، طبقات المفسرين ١١٠/١ ، شذرات الذهب ٢٣١/٦

زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً . ثم نزل فذبحه في أصل المنبر .

وقد ذكر غير واحد من الحفاظ أن الجعد كان يتردد إلى وهب بن منبه\* . . . . .

وكان يسأل وهباً عن صفات الله عز وجل ، فقال له وهب يوماً : ويلك يا جعد ١١  
اقصر المسألة عن ذلك ، إني لأظنك من الهالكين ، لو لم يخبرنا الله في كتابه  
أن له يداً ما قلنا ذلك ، وأن له نفساً ما قلنا ذلك : وذكر ما يثبت لله من صفات  
من العلم والكلام وغير ذلك ، ثم لم يلبث الجعد أن صلب ثم قتل ١٢

وحاصل مقالة الجعد : هي نفى الصفات عن الله تعالى ولكن هذا المذهب

- مذهب النفي والتعطيل - اشتهر عن الجهم ، ونسب إليه لدفاعه عنه ، ومحاولته  
إقامة الحجج عليه ، ثم ظهر على يد المعتزلة ، عندما أرادوا تنزيه الله تبارك وتعالى  
عن مشابهته لمخلوقاته ، فأروا - تنزيهاً له تعالى وصوتاً لوحدانيته عن المشاركة  
والمشابهة - نفى الصفات الزائدة على ذاته . رائدهم في ذلك قول مؤسس طائفتهم  
واصل بن عطاء :

( من أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين ) ( ٢ )

فعلى هذا النهج ساروا ، ونفوا أن يكون لله تعالى صفات زائدة على ذاته ،  
وانتهى بهم الأمر إلى أن ردوا جميع صفاته تعالى إلى كونه عالماً ، قادراً . ثم الحكم  
بانهما صفتان ذاتيتان ، وجعلوا الصفات ثلاثة أنواع :

---

(١) ابن كثير - البداية والنهاية . مصدر سابق ج ٩ ص ٣٥٠  
(٢) الشهرستاني . الملل والنحل . بهامش كتاب الفصل ط ٢ ١٣٩٥ دار المعرفة  
بيروت ٥٧/١

وهو وهب بن منبه الانباري ، الصنعاني ، الذماري ، أبو عبد الله . مؤرخ كبير الأخبار  
عن الكتب القديمة عالم بالاسرائيليات يعد في التابعين توفي سنة ١١٤ هـ  
انظر وفيات الاعيان ١٨٠/٢ تهذيب التهذيب ١١٦/١ ، شذرات الذهب  
١٥٠/١

- ١- صفات سلبية لفظا ومعنى مثل مخالفته للحدوث.
  - ٢- صفات ايجابية لفظا سلبية معنى مثل القدم والبقاء .
  - ٣- صفات ايجابية لفظا ومعنى كالقدرة والارادة . (١)
- ومن ناحية أخرى ذكر الجويني انهم قسموا صفاته تعالى الى أربعة أقسام فقالوا :
- ١- صفة النفس : وقد اختلفت مذاهب المعتزلة في تعريفها ، فذهب الجبائي \* الى أن صفة النفس ما يتماثل المشتركان فيها ، ويختلف المختلفان فيها ، وحقيقة أصله ترجع الى أن صفة النفس هي الأخص ، الذي ذكره أصحاب الأخص ، ولا يتصور على قضية أصله ثبوت صفة نفسا لا لذات واحدة .
  - والذي صار اليه معظم المعتزلة أن صفة النفس وهي الصفة اللازمة للنفس وهي مؤلّا زعموا أن كون اللون لونا ، وكونه عرضا وشيئا من صفات النفس وكذلك القول في كل صفة تلزم النفس في الوجود والعدم .
- ومن قضية هذا الاصل جعلوا كون القديم عالما من صفات النفس ، من حيث كانت هذه الصفة لازمة للقديم ، ومن ذلك منعوا تعليل الواجب .
- ٢- صفة المعنى : وهي كل صفة معتللة بمعنى زائد على الموصوف . وبعبارة بعضهم عن صفة المعنى فقال : هي كل صفة جائزة . وهذه العبارة مدخولة من أوجه أقربها أن الحدوث من الصفات الجائزة ، وليس من صفات المعاني .

---

(١) انظر د . ابراهيم مدكور - الفلسفة الاسلامية دار المعارف مصر ٣٩ / ٢

\* هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصرى ، الفيلسوف ، المتكلم رأس طائفة الجبائية من المعتزلة ، وشيخهم ، من مصنفاته : تفسير القرآن ، متشابه القرآن توفي سنة ٣٠٣ . انظر طبقات المفسرين للداودي ، ١٨٩ / ٢ ، لسان الميزان لابن حجر ٢٧١ / ٥ ، شذرات الذهب لابن العماد ٢٤١ / ٢

٣- صفة تثبت بالفاعل وهي الحدوث وليس هو من صفات النفس عند هم ، ان العدم يتصف عند هم بكونه نفسا مع انتفاء وصف الحدوث ، فصد هم ذلك عن جعل الحدوث من صفات النفس .

٤- صفات تابعة للحدوث : وحصر مذ هبهم فيها أن كل صفة تجددت عند الحدوث ، فهي من الصفات التابعة للحدوث ، وهذا القبيل ينقسم عند هم : فمنها ما يحصل بالارادة ، وهي نحو كون الأمر أمرا ، فان قال قائل : أفعل ليس بأمر لنفسه ، فانه قد يثبت ولا يكون أمرا ، فاذا وقع أمرا كان كذلك لارادة الأمر جملة أمرا .

ومن الصفات التابعة للحدوث ما يثبت من غير اقتضاء قدرة ، و ارادة ، وهي نحو قبول الجوهر للعرض في الحدوث وقيام الأعراض بالجواهر ، ومن هذا القبيل تحيز الجوهر .

واجتمعت جملة الصفات التي هي تابعة للحدوث في انها ليست من أثر القدرة ، واختلفت بعد ذلك : فبعضها من أثر الارادة عند هم ، وبعضها من أثر كون الفاعل عالما ، وهو كون الفعل محكما ، وبعضها يتبع الحدوث من اقتضاء صفة من الصفات كقبول الجوهر للعرض ، وقيام العرض بالمحل ، ومن هذا القبيل حسن الحسن ، وقبح القبح في معظم ما يحسن ويقبح .

ثم قالوا في الحدوث والصفات التابعة له : أنها تثبت لا للنفس ولا لمعنى (١)

ثم أرجع المعتزلة صفاته تعالى الذاتية الى ذاته ولم يجعلوها صفات زائدة على الذات ، على معنى أنها ليست موجودة ، بل هي اعتبارات للذات ، ولكن ليس هذا موضع اتفاق فبعضهم يرجع الصفات الى معان هي أحوال ككونه عالما فانه يرجع عنده الى

---

(١) الجويني الشامل . تحقيق د . علي سامي النشار / فيصل عون / سهير مختار  
الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٦٩ ص ٣٠٩ / ٣١٠



العلم الذى هو حال ، وبعضهم يرجع الأحوال إلى نفس الذات ، فبين الجبائيين - أبى على ، وأبى هاشم\* خلاف فى ذلك ، فأبو على يرى أن صفاته تعالى من كونه عالما قادرا حيا موجودا يستحقها القديم تعالى لذاته ، وعند أبى هاشم يستحقها لما هو عليه فى ذاته ، وأما ما يجب له فى كل حال ، فهو الصفة الذاتية . (١)

فالجبائى وابنه أبو هاشم ، وإن اتفقا على اثبات صفات كونه عالما قادرا . . . . . الخ ، إلا أن هذه الصفات عندهم أحوال معللة بذاته على رأى الجبائى . ومعللة بصفات يستحقها لذاته هى أحوال أيضا على رأى أبى هاشم .  
وقد عرف الحال أبو هاشم فقال :

( الحال هى ما تتميز بها الذات وتعرف بها عن غيرها ، فلا هى موجودة ولا معدومة . ولا هى معلومة ، ولا هى مجهولة . ولا هى قديمة ولا هى حديثة ، وإنما هى مرتبطة بالذات فلا تعرف الحال إلا عن طريق الذات . فالأحوال وجوه واعتبارات لذات واحدة تميزها عن غيرها . ) (٢)

والذى حدا بالمعتزلة إلى مذهبهم هذا أمور منها :

أ- نفى التجسيم : إن أن القول بوجود الصفات يؤدي إلى القول بالتجسيم على ما زعموا : من أن الصفات أعراض ، والأعراض لا تقوم إلا بالأجسام ، لأن العرض لا قيام لمذاته ، بل هو يتبع فى تحيزه غيره ، ولا بد أن يكون ما يتمه<sup>فى التحيز</sup> متحيزا بنفسه وهو

(١) انظر القاضى عبد الجبار- الاصول الخمسة ، ت . د . عبد الكريم عثمان مكتبة وهبة ط ١ ١٩٦٥ م ص ١٢٩

(٢) د . ابراهيم مدكور . الفلسفة الاسلامية ٢/٤٢

\* هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى من رؤوس المعتزلة ألف كتباً كثيرة منها تفسير القرآن ، والجامع الكبير . توفى سنة ٣٢١ . انظر طبقات المفسرين للداودى ١/٣٠١ تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ١١/٥٥ شذرات الذهب ٢/٢٨٩

الجسم ، والجسم حادث والبارى ليس بحادث .

ب - التخلص من القول بنقص البارى ، على تقدير أنها صفات موجودة زائدة على الذات إن تكون في هذه الحال غيره ؛ لأن الصفة غير الموصوف . فتكون الذات في حـدّ نفسها ناقصة مستكملة بغيرها ، والنقص عليه تعالى محال ،

ج - الفرار من المشاركة في أخص صفة لله تعالى ، وهى القدم فإن المشاركتين فى أخص الصفات ، يجب أن يكونا متماثلتين فتكون الصفة إلهياً ، حياً ، قادراً عالمًا . . . . وهذا باطل .

د - الفرار من تعدد القدماء ، إذ كبرت النصارى بالقول بقدماء ثلاثة ، فالقائلون بقدماء أكثر أشد كفراً . وبيان ذلك أنه لو قامت به صفة وجودية وجب أن تكون قديمة إذ يستحيل قيام الحوادث بذاته تعالى ، باتفاق الأشاعرة والمعتزلة فيلزم من قيام الصفات بذاته قدماء كثيرون ، الذات الالهية ، والصفات القائمة بها . أى يلزم تعدد القدماء ،

فهذا هو موجز أقوال المعتزلة فى الصفات .

ثانيا : مذهب المجسمة :

وهذه طائفة قد أفرطت في زيادة صفات الباري تعالى على ذاته ، حيث جسموا ووصفوه تعالى بصفات المخلوقين . وقد حكى الشيخ الأشعري عن رجل من رجال المجسمة فقال : ( قال هشام بن الحكم\* : إن الله جسم محدود عريض عميق طويل ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه نور ساطع له قدر من الأقدار . . . وحكى عنه أبو الهذيل\* أنه أجابه : إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده . وحكى عنه ابن الراوندي\* : أنه زعم أن الله يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات ، ولولا ذلك ما دلت عليه .

وذكر هشام : أن أحسن الاقدار في مقداره أن يكون سبعة أشبار يشبر نفسه (١)

وحكى عنه الفخر الرازي\* : ( أنه غير مذهبه في سنة واحدة عدة تغيرات ، فزعم أن الله تعالى كالسبيكة الصافية ، وزعم أخرى أنه كالشمع الذي من أى جانب نظرت اليه كان الجانب وجهه ) (٢)

(١) أبو الحسن الأشعري / مقالات الاسلاميين . تصحيح هلموث زيرلر ط ٢ سنة ١٩٤٠ ، ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣

(٢) الفخر الرازي اع تقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٦٥

\* هو هشام بن الحكم الشيباني بالولاء ، الكوفي أبو محمد متكلم ، مناظر كان شيخ الامامية في وقته سكن بغداد ، وانقطع الى يحيى البرمكي فكان القيم بمجالس كلامه ونظره صنف كتبا كثيرة منها الامامة القدر ، الرد على الزنادقة ، الدلالات على حدوث الاشياء توفي سنة ١٩٠ هـ انظر لسان الميزان ١٩٤/٦ ، الفهرست ص ٢٤٩

\*\* هو محمد بن الهذيل البصرى مولى عبد القيس أحد رؤوس المعتزلة وشيوخهم صاحب مصنفات كثيرة في مذهبه كفرته سائر فرق الامة توفي سنة ٢٢٦ وقيل ٢٣٥ شذرات الذهب ٨٥/٢ تاريخ بغداد ٣٦٦/٣

\*\*\* ابن الراوندي : ابو الحسين احمد بن يحيى بن محمد بن اسحق الراوندي من أهل مرو الروذ لم يكن في زمنه احذق منه بالكلام ولا اعرفه ، اكر كتبه كفريات ومنها كتاب لغت الحكمة ، كتاب القضيبي الذهب ، ومن كتب صلاحه الاسماء والاحكام وكتاب الابتداء والاعادة . انظر الفهرست ص ٥ من التكملة

\*\*\* هو محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي الشافعي المعروف

بابن الخطيب ، كان مفسرا متكلما اما في العلوم العقلية والشرعية ، صاحب المصنفات المشهورة منها التفسير والمحصول وغيرها توفي سنة ٦٠٦ . انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨/٨ ، وشذرات الذهب ٢١/٥ وطبقات المفسرين للداودي ٢١٤/٢

ومن فرقهم أيضا الجواربية الذين حكى الأشعري مذهبهم فقال : ( وذهب داود الجواربي\* : أن معبوده على صورة الانسان ، وله جميع أعضاء الانسان الا الفرج ، واللحية . ) (١)

وقال عنه الفخر الرازي : " ( وهو يثبت الأعضاء ، والحركة ، والسكون ، والسعي لله تعالى وكان يقول سلونى عن شرح سائر أعضائه تعالى ما عدا شرح فرجه ولحيته ) (٢) وقال هشام بن سالم الجواليقي\*\*\* مقدم طائفة الجواليقية : ( إن الله على صورة الانسان ) (٣) ويقولون ; ( إن الله تعالى ليس بجسم ، لكن صورته صورة الآدمي ) (٤)

وذهب اليونسية وهم اتباع يونس بن عبد الرحمن القمى إلى : ( أن النصف الأعلى من الله تعالى مجوف وأن النصف الأدنى منه مصمت . ) (٥)

(١) أبو الحسن الأشعري . مقالات الاسلاميين ص ١٥٣

(٢) الفخر الرازي . اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٦٦

(٣) أبو الحسن الأشعري . مقالات الاسلاميين ص ٣٤

(٤) الفخر الرازي اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٦٥ ، ٦٦

(٥) المرجع نفسه ونفس الصفحات ، ومقالته الاسلاميين ص ٣٥

\* داود الجواربي أخذ مقالته عن هشام بن سالم الجواليقي ، وزاد عليه بقوله : ان معبوده له جميع سائر أعضاء الانسان الا الفرج واللحية . لم يذكر تاريخ وفاته . ميزان الاعتدال ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ . الانتصار ١٩٨ .

\*\* هشام بن سالم الجواليقي رافضى أبو ملك الخضرى بن مسك الاصفهاني ابو عبد الله من متكلمي الشيعة وله مع ابي علي الجبائي مجلس في الامامة وله من الكتب كتاب نقض الامامة على ابي علي ولم يتمه . انظر الفهرست ص ٢٥٢

\*\*\* يونس بن عبد الرحمن القمى كان على مذهب الشيعة الامامية القطعية الذين قطعوا بموت موسى الكاظم ، فكان من المفرطين في التشبيه ويقال أنه رجع عن التشيع . توفي سنة ٢٥٠ هـ . البغدادي الفرق ص ٤٣ . الملل والنحل ص ١٨٨

ثالثا : مذهب الصفاتية :

أ- ذهب الأشعرية ، والماتريدية الى أن لله تعالى صفات زائدة على ذاته قائمة به .

وهؤلاء توسطوا بين هؤلاء ، واولئك فلم يقولوا بالنفي المطلق ، بل أثبتوا لله صفات مع التنزيه عن التمثيل ، والتشبيه ، والتجسيم ولكن لم يقولوا باثبات الصفات مطلقا فقد اثبتوا صفات المعاني السبع أو الثمانى صفات تقوم بالله تعالى زائدة على ذاته ، ونفوا أن يقوم به فعل يتعلق بمشئته ثم وقفوا من الصفات الخبرية بين مفوضين علم المعنى إلى الله تعالى يرون أن مذهب السلف فيها التفويض ، وأنه أسلم ، ومؤلين يؤلون هذه الصفات التي يرون ظاهرها موهما التشبيه ، بصفات لا توهم ذلك ، دل عليها الدليل قال صاحب الجوهرة :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

والحاصل أن هؤلاء وإن اتفقوا على قيام صفات بذات الله تعالى ، وزيادتها على ذاته إلا أنهم وافقوا المعتزلة على نفي قيام صفات الأفعال بذاته تعالى ، قال الآمدى \* ( فالذى ذهب إليه الشيخ أبو الحسن ، وعامة الأصحاب ، أن من الصفات ما يصح أن يقال : هي عينه ، وذلك كالوجود . ومنها ما يقال : إنها غيره ، وهي كل صفة أمكن مفارقتها للموصوف بجهة ما كما فى صفات الأفعال . من كونه خالقا ، ورازقا ونحوه . ومنها ما لا يقال : إنها عينه ، ولا غيره . وهي كل صفة امتنع القول بمفارقتها بوجه ما كالعلم ، والقدرة ، وغيرهما من الصفات النفسية لذات واجب الوجود . . .

---

\* على بن ابي على بن محمد بن سالم الثعلبي أبو الحسن سيف الدين الآمدى الفقيه الأصولى المتكلم ، لم يكن فى زمانه من يجاربه فى الأصوليين ، وعلم الكلام من تصانيفه ، الاحكام فى اصول الاحكام ، أبقار الأفكار ، غاية المرام فى علم الكلام ، توفى سنة ٦٣١ هـ . شذرات الذهب ١٤٤/٥ ، طبقات الشافعية ٣٠٦/٨ وفيات الاعيان ٣٢٩/١

والواجب أن نقول : ان كل ذات قامت بها صفات زائدة عليها ، فالذات غير الصفات ، وكذا كل واحد من هذه الصفات غير الأخرى (١)

والمقصود من قولهم : انها لا عينه ولا غيره اثبات الغيرية بحسب المفهوم ذلك أن مفهوم الصفة ليس هو ما يفهم والا فهى من الذات ، كما أن كل واحدة غير الأخرى مفهومها وان كانت كل صفة قامت بذاته تعالى لازمة للذات ، لا توجد الذات بدونها . فهى بهذا الاعتبار ليس غير الذات بل هى عين الذات فالفيران هما المعنيان اللذان يصح انفكاكهما ووجود أحدهما بدون الآخر .

ب - وذهب أهل الحديث ، وعامة السلف الى اثبات جميع ما أثبتته الله تعالى ورسوله لله عز وجل من غير تشبيه ولا تعطيل فهم يثبتون كل الصفات ، نفسية ، وخبرية ، وفعلية من غير تعطيل ، ومع هذا الاثبات ينزهون الله تعالى عن التشبيه ، والتشيل ، ويفوضون العلم بكيفية قيام الصفات بذاته تعالى ، له جل شأنه ، وراى هم قوله تعالى ( ليس كمثل شئ وهو السميع البصير ) (٢) فلا يعلم حقائق صفاته تعالى ، وكيف قامت به الا هو تعالىسى .

وهذه كلمة موجزة فى بيان المذاهب المختلفة فى قيام الصفات به تعالىسى ، أما الرد على أقوال تلك المذاهب فان الله تعالى نفى أن يعاثره أحد من خلقه ، قال تعالى :

---

(١) الآمدى ، غاية المرام فى علم الكلام ت . حسن محمود عبد اللطيف ط القاهرة

١٣٩١ - ص ١٤٦

(٢) سورة الشورى آية ١١

( لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ ) (١) وقال ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) (٢)

وأثبتت الصفات ليس فيه تشييل فالثلان اللذان يسد أحدهما سد الآخر  
يجب أن يكونا اما واجبي الوجود ، أو مكنى الوجود ، فيكون الواجب ممكنا ، أو يكون  
الممكن واجبا . وهذا باطل .

وأما الرد على نفاة الصفات الالهية ، الذين اثبتوا الصفات أحوالا معللة بذاته  
أو معللة بصفات قائمة بالذات هي أحوال أيضا دون أن يشبتوا صفات زائدة على  
الذات ، فيقول ابن تيمية\* في ذلك بأن ما يتعللون به لنفى الصفات يمكن أن يكون لنفى  
الأسماء أيضا ، لأنها هي الأخرى أسماء المخلوقين بما هم عليه من الجسمية ، و لتكوين  
والحدوث . فاذا كانوا يشبتون الأسماء ولا ينفونها - مع ذلك - فليشبتوا الصفات أيضا  
والالتناقض مذ هبهم .

قال ابن تيمية : ( وان كان المخاطب من ينكر الصفات ، ويقر بالاسماء كالمعتزلى  
الذى يقول : أنه حتى عليم ، قد ير ، وينكر أن يتصف بالحياة ، والعلم ، والقدرة قيل

(١) سورة الشورى آية ١١

(٢) سورة الاخلاص آية ٤

\* أحمد بن عبد الحيم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى الدمشقى الحنبلى ، تقى  
الدين أبو العباس شيخ الاسلام وبحر العلوم كان واسع العلم محيطا بالفنون  
والمعارف النقلية ، والعقلية ، صالحا ، تقيا ، مجاهدا ، من تصانيفه - الفتاوى  
الايمان ، ومنهاج السنة النبوية ، ودرء تعارض العقل والنقل ، وغيرها . توفى  
سنة ٧٢٨ هـ . انظر طبقات المفسرين ٤٥/١ ، البدر الطالع ٦٣/١ ،

له : لا فرق بين اثبات الأسماء ، واثبات الصفات . فانك ان قلت : اثبات الحياة ، والعلم ، والقدرة يقتضى تشبيها ، أو تجسيما ، لأننا لا نجد في الشاهد متصفا بالصفات الا ما هو جسم ، قيل لك : ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حتى عليم قد ير الا ما هو جسم ، فان نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد الا للجسم ، فانف الأسماء ، بل وكل شيء لا تجده في الشاهد الا للجسم ، فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى ، فما كان جوابا لذلك ، كان جوابا لشبتي الصفات (١)

فالحق أن اثبات الصفات لا يقتضى تشبيها ، ولا تجسيما . وأما دعوى مشاركة الصفات القديمة للذات في القدم ، الذى هو أخص أوصافها . فنمنع أن يكون القدم أخص أوصاف الذات ، لم لا يكون أخص صفاته تعالى وجوب الوجود . ثم ان الباطل هو تعدد الذوات القديمة ، لا وجود ذات بصفات القديمة اللازمة لها . والتحقيق أن ذاته تعالى لا تكون الا بصفاته ، فهذه الصفات داخلة في مسمى الله تعالى ، كما ورد بذلك الشرع ، وان فلا بد من اثباتها له ، ولا يقتضى هذا الاثبات أن تكون الذات ناقصة محتاجة في كمالها الى غيرها . كما يستدل النفاة - لأنها مقتضى ذاته ، وكماله الذى يستحيل تجرده عنه . وكذلك هذه الصفات ليست غيرا بالمعنى المفهوم من الغيرية التى تكون بين شيئين يفترقان في الوجود والزمان والمكان . فلا وجه لنفي الصفات بحجة ما يظنونه من المشاركة في القدم ، لأن هذه الصفات لا تنفك في الوجود عنه زمانا ، ولا مكانا .

فاثبات الصفات أمر ضرورى مع نفي التشبيه ، والتشليل ، قال ابن تيمية :

---

١ - ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، وابنه محمد



( وحقيقة ذلك أنه لا تكون نفسه الا بنفسه ، ولا تكون نفسه الا بما هو داخل في مسمى اسمها ، وهذا حق . ولكن قول القائل : ( ان هذا افتقار الى غيره ) تلبس فان ذلك يشعر أنه مفتر الى ما هو منفصل عنه ، وهذا باطل ، لأنه قد تقدم أن لفظ (الغير) يراد به ما كان مفارقا له بوجوده ، أو زمان أو مكان . ويراد به ما أمكن العلم به دونه ، والصفة لا تسمى غيرا بالمعنى الأول ، وبالمعنى الأول يتمتع أن يكون مفترقا الى غيره ، ان ليست صفته غيرا له بهذا المعنى وأما بالمعنى الثاني ، فلا يستتبع أن يكون وجوده مشروطا بصفات ، وأن يكون مستلزما لصفات ، وان سميت تلك الصفات ( غيرا ) فليس في اطلاق اللفظ ما يمنع صحة المعاني العقلية سواء جاز اطلاق اللفظ أو لم يجز .

... وقد بينا أن اثبات المعاني القائمة بالذات التي توصف بها الذات لا يد منه لكل عاقل ، وأنه لا خروج عن ذلك الا بجحد وجود الموجودات مطلقا ، وأما من يجعل وجود العلم ، هو وجود القدرة ، ووجود القدرة ، هو وجود الإرادة ، فقود هذه المقالة يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى ، وهذا منتهى الاحصاد وهو ما يعلم بالحمس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد ، ولا مخلص من هذا الا باثبات الصفات ، مع نفي ماثلة المخلوقات ، وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات (١)

---

(١) ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل ، تحقيق د . محمد رشاد سالم ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ط ١ ١٣٩٩ - ١٣٧٩ ١ / ٢٨٢ / ٢٨٣٠

## الباب الاول

مفهوم القدرة الالهية وادلة ثبوتها  
وفضائلها

## الفصل الاول

### مفهوم القدرة الالهية

المبحث الاول / تعريف القدرة الالهية

المبحث الثاني / تعريف القدرة في الاصطلاح

المبحث الثالث / التكوين بين الاشاعة والماتريدية

## الفصل الأول

### مفهوم القدرة الالهية

#### المبحث الأول : تعريف القدرة في اللغة

قال ابن منظور :

(١) ( القدرة مصدر قولك : قدر على الشيء قدرة ، أى ملكه ، فهو قادر ، وقدير )

وقال الزبيدي \*

( القدير ، القادر من صفات الله تعالى يكونان من القدرة ، ويكونان من التقدير .

وقال ابن الاثير \*\*

( القادر اسم فاعل من قدر يقدر .

والقدير : فعيل منه وهو للمبالغة .

والمقدر مفتعل ، وهو أبلغ .

وفي البصائر للمصنف : القدير للفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضى الحكمة لازاءدا

ولا ناقصا عنه ، ولذلك لا يصح أن يوصف به إلا الله تعالى . (٢)

(١) ابن منظور لسان العرب ، فصل القاف حرف الراء .

(٢) الزبيدي : تاج العروس في شرح القاموس فصل القاف باب الراء

\* هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي الطقب بلمرتضى ، أبو الفيض لغوى ، نحوى ، محدث ، اصولى ، أديب ، مؤرخ ، نسابة . أصله من واسط في العراق ورحل الى مصر وأقام بها فاشتهر فضله . من مصنفاته ، تاج العروس فسى شرح القاموى ، الروض في نسب السادة آل جعفر الطيار ، توفي بالطاعون فسى مصر سنة ١٢٠٥ هـ . انظر الاعلام للزركلى ٧٠/٧ ، معجم المؤلفين ١١/٢٨٢ لعمرضا كحالة .

\*\* هو مجد الدين ابو السعادات ابن الأثير ، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ثم الموصلى الشافعى الكاتب ، مصنف جامع الاصول ، والنهاية في غريب الحديث والاثر . توفي سنة ٦٠٦ هـ انظر شذرات الذهب ٥/٢٢٥ ، بغية الوعاة ٢/٢٧٤ طبقات المفسرين ٢/٣٠٢

\*  
وقال الزمخشري :

( قدر - هو قادر مقتدر ذو قدرة ، ومقدرة ، ومقدرة ، ومقدرة . وأقدره الله عليه - وقادرته : قاويته . )  
(١)

وعلى هذا فالقدرة بقطع النظر عن الموصوف بها ، صفة ضد العجز ، هـى الطاقة والاستطاعة . سواء كانت تامة ، أو ناقصة ، قديمة أو حادثة .  
ومن الملاحظ أن من يستحق اسم القدير هو الفاعل لمقتضى الحكمة ، فليس الفعل وحده كافيا فى اطلاق هذا الاسم على ما ذهب اليه الفيروزابادى\* فى البصائر فيما نقله عنه الزبيدى . وأما على ما ذهب اليه ابن الاثير من أن : القدير للمبالغة فاطلاق هذا الاسم لا يختص بالحكيم .

---

(١) الزمخشري أساس البلاغة ص ٤٩٥

\* هو محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الشيرازى الفيروزابادى مجد الدين أبو الطاهر ، صاحب القاموس المحيط فى اللغة ، والجامع بين المحكم والعياب ، كان فاضلا عالما سريع الحفظ ، توفى سنة ٨١٦ هـ . انظر بغية الوعاة ١/٢٧٣ والضوء اللامع ١٠/٧٩ ، والبدر الطالع ٢/٢٨٠

## المبحث الثانى

### تعريف القدرة فى الاصطلاح

قال شارح الجوهرة فى تعريف القدرة : ( صفة أزلية يتأتى بها ايجاد كل  
ممكن ، واعدامه على وفق الارادة ) (١)

معنى  
فقله : صفة : جنس فى التعريف . والصفة <sup>أثبت</sup> للذات .

أزلية : أى أنها لا أول لوجودها . ويفهم منه أن القدرة من الصفات  
الوجودية .

يتأتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه : اشارة إلى تعلق من تعليقات القدرة  
يسمى التعلق الصلوحى القديم ، وسيأتى بيانه فى مبحث تعليقات القدرة وخصائصها .  
وقوله : بها : اشارة الى أن التأثير لله تعالى إذ يؤثر الله بها بايجاد  
المقدور واعدامه . وأما القدرة فسبب فى التأثير .

وفهم من هذا التعريف أنه ليس من ضرورة القدرة حصول الايجاد أو الاعدام  
بالفعل . وان القدرة كما تتعلق بوجود الشئ<sup>٢</sup> تتعلق بعدمه .

وقال الأمدى :

( القدرة صفة ، وجودية ، قديمة ، أزلية ، قائمة بذات الرب تعالى ، متحدة  
لا كثره فيها ، متعلقة بجميع المقدورات ، غير متناهية بالنسبة الى ذاتها ، ولا بالنظر الى  
متعلقاتها . وليست القدرة عبارة عما يلزمه الايجاد ، بل ما يتأتى به الايجاد على  
تقدير تهيئته ، من غير استحالة ذلك على نحو ما فى التمييز ، والتخصيص بالارادة ) (٢)

(١) عبد السلام بن ابراهيم اللقانى : شرح جوهرة التوحيد ط ٢ سبتمبر ١٩٥٥ محرم

١٣٢٥ هـ المكتبة التجارية الكبرى مصر ص ٨٧

(٢) الأمدى غاية الغرام فى علم الكلام ص ٨٥

وعلى هذا فالقدرة صفة من صفات المعاني، ليست بإضافة ولا صفة سلبية .  
ولا هي نفس الذات . بل هي معنى وجودى متقرر، قائم بذات الرب تعالى .  
وليست هذه الصفة حادثة، وسيأتى بيانه فى مبحث قدم القدرة الالهية .  
وأما قيامها بذاته؛ فلأن الصفة اذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل،  
فلو قامت قدرته تعالى بشىء غيره . لكان هو القادر دونه .  
وهذه الصفة وهى القدرة واحدة غير متناهية لا ذاتا، ( لأن التناهى من خواص  
الكم، ولا كم ثمة إذ القدرة بحسب ذاتها من الكيف فيسلب عنها التناهى ) (١)  
ولا متعلقا بمعنى أن متعلقاتها بالفعل متناهية، وان كانت لا تتناهى بالقوة  
فجميع ما وجد من المقدرات متناه، ومع ذلك يمكن أن تتعلق القدرة بأكثر مما تتعلق  
به فهى لا تقف عند حد بحيث لا يمكن أن تتعلق بأزيد منه، بل كلما وصلت حدا،  
أمكن أن تتعلق بغيره، وهذا نظير ما يقال : مقدرات الله تعالى متناهية بالفعل،  
غير متناهية بالقوة .  
وهذه الصفة يتأتى بها إيجاد الممكن، على صفات خاصة، وفى وقت ومكان  
معينين على حسب تخصيص الإرادة بذلك . ثم إن إرادة ما شاء الله تعالى ليست  
إرادة لازمة له بحيث لا يتمكن من خلافها، خلافا للفلاسفة على ما سيأتى .  
ومما تقدم نعلم أن ليس من ضرورة القدرة وجود المقذور، وإن لا يجب مع القدرة  
الإيجاد بالفعل، وإذا كانت القدرة يتأتى بها الإيجاد، دون أن يكون من شرطها  
الإيجاد بالفعل، فلا يلزم من قدمها قدم المقذور .  
وقد عرف القدرة الالهية صاحب كتاب لوامع الانوار البهية فقال :

---

(١) الجرجانى شرح المواقف ٨/٥٨

( القدرة عبارة عن صفة يوجد بها المقدور على طبق العلم ، والارادة . قال شيخنا الشهاب المنيني\* في كتابه شرح تاريخ العتبي\* ، للقادر معنيان ، أحدهما أن يكون بمعنى القدير من القدرة على كل شيء ، وذلك صفة لله تعالى وحده ، ودون غيره وإنما يوصف القادر منا بالقدرة على بعض المقدورات دون بعض .

وثانيهما : أن يكون القادر بمعنى المقدر ، يقال منه : قدر بالتخفيف ، والتشديد معنى واحدا ، قال تعالى : ( فَقدَرْنَا فنِعَمَ القَادِرُونَ ) (١) أى نعم المقدرون ، والمراد بقوله من القدرة على شيء ، يعنى على كل ممكن ، لأنه الذى تتعلق به القدرة (٢)

ويؤخذ من هذا التعريف : أنها لا تتعلق إلا بالممكن لذاته ، لأنه يقبل الوجود والعدم على السواء ، أما المستحيل لذاته ، والواجب لذاته ، لا يكونان أثرا للقدرة ، لأن الأول لا يقبل الوجود ، والثانى لا يقبل العسدم . وأن تعلق القدرة بالممكن على حسب علمه تعالى ، وإرادته ، فتعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة ولا يريد الله تعالى خلاف ما علم ، وهذا التعلق هو التعلق التجبيري إن هو التابع لتعلق الإرادة . أما تعلق القدرة الصلوحى ، فليس تابعا لتعلق الإرادة إن هى صالحة ألا لتعلق بأى ممكن .

(١) سورة المرسلات آية ٢٣

(٢) محمد بن أحمد السفاريني : لواع الانوار البهية ١/١

\* هو احمد بن على بن عمر بن صالح ، شهاب الدين أبو النجاح المنيني ، أديبن علماء دمشق مولده فى منين ومنشأه ووفاته فى دمشق وأصله من احدى قرى طرابلس له ( الفتح الوهيبى فى شرح تاريخ العتبي ) ( الاعلام بغضائل الشام ) ( فتح القريب شرح منظومة فى الخصائص النبوية ) الفرائد السنوية فى الفوائد النحوية ، وله شعر فيه جودة . انظر الاعلام ١/١٨١ ومعجم المؤلفين ٢/١٥

\* هو محمد بن عبد الجبار العتبي من عتبة بن غزوان ابو النصر مؤرخ من الكتاب الشعراء أصله من الرى . نشأ فى خراسان ، وولى نيابتها ثم استوطن نيسابور وانتهت اليه رئاسة الانشاء فى خراسان والعراق وناب عن شمس المعالى قا بوس بن وشمير فى خراسان الى أن توفى . من كتبه ، لطائف الكتاب فى الادب ، واليمينى نسبة للسلطان عين الدولة محمود بن سبكتكين شرحه المنيني فى مجلدين ويعرف بتاريخ العتبي . توفى عام ٤٢٢ هـ الاعلام ٦/١٨٤-١٨٥ ، كشف الظنون ٢/١٥٥٣



وإذا كانت الإرادة قديمة ، والقدرة أيضا قديمة ، فليس الترتيب بين الصفتين ؛ لأن القديم لا ترتيب فيه ، إذ ليس أحد القديمين سابقا بالوجود على القديم الآخر ، وإنما هو ترتيب بين التعلقين ، تعلق القدرة ، وتعلق الإرادة .

وقال صاحب العقائد النسفية في تعريف القدرة الالهية : ( صفة أزلية تؤثر في المقدرات عند تعلقها بها ) (١)

فقوله : عند تعلقها بها يشير بذلك إلى أن إيجاد المقدر إنما يكون عند التعلق . وأن هذا التعلق حادث . وهو التعلق التجيزي ، فيحدث تعلق القدرة بوجود المقدر فيما لا يزال ، وبذلك لا يلزم قدم المقدر مع قدم القدرة . وقيل : إن هذا التعلق التجيزي يصح أن يكون أزليا ، على معنى أن قدرته تعالى تعلقت أزلا بإيجاد المقدر في الوقت الذي أراد الله تعالى وجوده فيه ، وبهذا أيضا لا يلزم قدم المقدر ، قال الكستلي\* في حاشيته على العقائد النسفية : ( اعلم أن للقدرة عند المحققين تعلقين ، تعلق معنوي لا يترتب عليه وجود المقدر بل تمكن القادر من إيجادها ، وتركه ، وهذا التعلق لازم للقدرة القديمة قديم بقدمها ، ونسبته إلى الضدين على السواء .

وتعلق آخر يترتب عليه وجود المقدر أو عدمه ( عند ) القائلين بأن المعلوم مقدر ، وهو المعبر عنه بالتأثير ، والتكوين ، والإيجاد ، ونحو ذلك والأظهر أنه حادث عند حدوث المقدر . وفي كلامهم ما يشعر بأنه قديم لكنه ( متعلق ) بوجود المقدر لا في الأزل ، بل في وقت وجوده فيما لا يزال ، وظاهر قوله : تؤثر في

---

(١) سعد الدين التفتازاني : شرح العقائد النسفية ط فريجي يوسف ضياء بحاشية الكستلي سنة ١٣٢٦ ص ٨٤

\* صلح الدين مصطفى الكستلي ، مصطفى بن محمد القسطلاني الرومي ، الحنفى ، ويعرف بالكستلي من القضاء والمدرسين قرأ على موالى الروم وخدم المولى خضر بك ودرس في بعض المدارس ثم ولي قضاء أد رنة فقضاء القسطنطينية فقضاء العسكر ، له رسالة في سبعة اشكالات في المواقف في علم الكلام للايجي ، رسالة في جهة القبلة ، حاشية على عقائد النسفي ، وتعليقة على التوضيح في اصول الفقه ، ورسالة في تفسير قوله تعالى ( فسحقا لأصحاب الجحيم توفي عام ٩٠٠ هـ . انظر شذرات الذهب البدر الطالع معجم المؤلفين ١٢ / ٢٨٢

المقدورات ، عند تعلقها بها يدل على أن المراد بالتعلق ، هو المعنى الثانى وأنه  
حادث ، ولعله اختاره لقوته (١)

وقال عبد الحكيم\* فى حاشيته على العقائد النسفية فى بيان تعلقى القدرة :  
( والأولى أن يقول - ( أى الجائى ) - على مذهبنا فى التكوين ، أن للقدرة تعلقين  
أحد هما : أزلى يصح صدور المكات عن الفاعل ، وتلك التعلقات قد يمة غير متناهية  
بالفعل ، لعدم تناهى المكات .

والثانى : حادثة بها يوجد المقدورات ، وهى التعلقات الحادثة بعد تعلق  
الارادة ، بترجيح أحد جانبية ، وهذه التعلقات متناهية بالفعل ، غير متناهية بالقوة ،  
كما هو متعلقاتها . (٢)

ومال السعد\*\* فى شرح المقاصد الى جواز قدم التعلق الذى يتوقف عليه وجود  
المقدور ، على معنى أن القدرة تعلقت فى الأزل بوجود المقدور فيما لا يزال (٣)

ثم ان المراد بالتأثير فى التعريف ، على رأى الاشاعرة الايجاد . وعلى رأى  
الماتريدية جعل المقدور ممكنا وجوده من الفاعل ، أما الوجود بالفعل فهو أثر التكوين .  
ونذهب الفخر الرازى الى أن القدرة : ( صفة تكسب من تعلقست به وصفا بأنه  
قادر وهو الذى يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعى المختلفة ، على وفق الارادة ) (٤)

(١) مصلح الدين مصطفى الكستلى : حاشية العقائد النسفية مرجع سابق ص ٨٤

(٢) عبد الحكيم فى حاشيته على العقائد النسفية ص ٢٧٧

(٣) انظر حاشية شرح المواقف ٤٩/٨

(٤) الفخر الرازى كتاب الاربعين ط ١ حيدرآباد ١٣٥٣ ص ١٢٣

\* هو عبد الحكيم بن محمد السيالكويسى البنجاى من أهل سيالكوت التابعة للاهــور  
بالهند له تأليف منها عقائد السيالكويسى ، وحاشية على تفسير البيضاوى ، وحاشية على  
شرح العقائد النسفية وحاشية على القطب على الشمسية وحاشية على الجرجانى فى  
المنطق وحاشية على الطولى توفى عام ١٠٦٧ هـ انظر الاعلام ٢٨٣/٣ ومعجم  
المولفين ٩٥/٥

\*\* هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازانى ، العلامة الشافعى ، كان  
اصوليا ، مفسرا ، متكلم ، محدثا ، نحويا ، أدبيا . من مؤلفاته شرح العقائد النسفية  
وحاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب . فى الاصول . وتهذيب  
المنطق والكلام . توفى عام ٧٩١ هـ . انظر بغية الوعاة للسيوطى ٢٨٥/٢ ، الدرر  
الكامنة لابن حجر ١١٩/٥ ، البدر الطالع للشوكانى ٣٣/٢

فقله : وهو الذى يصح منه الفعل والترك ، بمعنى إن شاء فعل ، وإن لم يشأ لم يفعل . وليست إحدى المشيئتين لازمة لذاته ، بحيث يمتنع خلافها على ما ذهب إليه الفلاسفة من أن مشيئة الفعل لازمة له تعالى ، فلا يتأتى منه ترك إيجاد العالم وإنه القادر هو الذى يتأتى منه الفعل ، والترك ، وليس الفعل لازماً له ، مثل تأثير النار فى التسخين ، فظهور التسخين من النار غير موقوف على الإرادة والداعية ، بل هو أمر لازم لذاتها . (١)

ولما ذهب المعتزلة إلى نفي جميع صفاته تعالى تنزيهاً له تعالى عن المشابهة على ما رأوا . وتعدد القدماء ، والمشاركة فى الأخص ، أى أخص أوصافه ، وهـ — القدم ، لأن المشتركين فى الأخص يتماثلان . فإذا قامت به صفة قديمة لزم أن تكون هذه الصفة واجب الوجود لذاته . وأرجعوا صفاته إلى أحوال معللة بذاته ، أو بصفات هى أحوال أو قالوا : صفاته عين ذاته . فلم يشبوا صفات موجودة تقوم بناته تعالى . قالت طائفة منهم فى معنى كونه قادراً :- إنه حال يصح منه تعالى لكونه عليها إيجاد الأفعال . قال القاضى عبد الجبار :

( اعلم أن القديم جل وعز ، يوصف بأنه قادر ، والمراد بذلك أنه يختص بحال لكونه عليها يصح منه إيجاد الأفعال . وإنما نحتاج أن نحدد : بأن القادر هو الذى يصح الفعل منه ما لم يكن هناك منع أو ما يجرى مجراه فى القادر منا ، لأن المنع وسائر ما يقتضى تعذر الفعل يصح عليه . وأما القديم تعالى فكل ما يقدر عليه يصح منه إيجاداً ، ويستحيل المنع عليه ) (٢)

(١) انظر المصدر نفسه ص ١٢٣

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى . تحقيق محمد الخضيرى الدار المصرية تراثنا ٢٠٤/٥

\* هو قاضى القضاء عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهذاني الاسد أبابى ، أبو الحسن ، إمام المعتزلة فى زمنه ، شافعى المذهب من مصنفاته ، العمدة فى أصول الفقه ، وشرح الأصول الخمسة ، توفى سنة ٤١٥ .  
انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩٧/٥ ، وشذرات الذهب ٢٠٢/٣ ،  
تاريخ بغداد ١١٣/١١

وأما الذين قالوا : ان صفاته عين ذاته ، ولم يثبتوها أحوالا معللة ، قالوا : إن معنى كونه تعالى قادرا ، أن ذاته من حيث يكون بها ايجاد الشيء تكون قدرة . والحاصل أن القدرة عند الاشاعرة على ما يؤخذ من تعريفهم لها . صفة ، وجودية ، قديمة بقدمه تعالى ، قائمة بذاته . يوجد بها الله تعالى الممكن طبقا للعلم ، ووفقا للإرادة وبعدهم وفقا لهما . ولأن خالف في اعدام الممكن بها طائفة من متكلمي الاشاعرة بحجة أن العدم نفى محض وليس أثرا لمؤثر ، فلا يحتاج إلى سبب فاعل تتعلق قدرته به .

بل يكفي في اعدام الممكن عدم تعلق القدرة بوجوده . (٢)

ولما كانت هذه القدرة قديمة قائمة بذاته تعالى ونسبتها إلى جميع الممكنات على السواء ، وهي متحدة لا كثرة فيها ، ولا تعدد على ما سيأتي ، وهي صالحة لجميع الألوان الممكنة . كان لإبد لايجاد الممكن القدرة من مرجح للوجود على العدم ولهيئة من الهيئات التي يكون عليها الممكن دون أخرى يصح أن يكون عليها ، ولوقت دون آخر . هذا المرجح هو الإرادة . فالإرادة تخصص المقدور ببعض الممكنات المتقابلة دون بعض ، وهذه الصفة أي الإرادة قائمة بذاته تعالى قديمة بقدمه . وتعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة على ما أسلفناه .

ومن هذا البيان يتضح أن الأشاعرة لم يثبتوا صفة زائدة على القدرة بها الإيجاد تسمى التكوين .

وأما المتريديّة فإنهم ذهبوا : إلى أن أثر القدرة هو التمكن من إيجاد الممكن

وأما وجود الممكن فيحتاج إلى صفة زائدة على صفة القدرة هي صفة التكوين .

---

(١) انظر عبد السلام بن ابراهيم اللقاني بشرح جوهرة التوحيد - الحاشية ص ٨٧ ، ٨٨ .

### المبحث الثالث

#### التكوين بين الأشاعرة والماتريدية

لم يثبت الأشاعرة التكوين صفة زائدة على الصفات السبع ، ونازعهم في ذلك الماتريدية ، فأثبتوه صفة وجودية زائدة على القدرة . ومن هنا كان اختلافهما في أثر كل منهما . فلما رأى الأشاعرة أن التكوين ليس إلا القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص ، فالتخليق القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق ، والترزيق باعتبار تعلقها بإيصال الرزق - لم يجعلوا له أثرا زائدا على أثر القدرة ، بل قالوا : بالقدرة يكون وجود الممكن ، أو اعدامه على وفق مشيئة الله تعالى ، على وجه لا يكون معه الفعل لازما . وإذا فليس هناك إلا القدرة ومتعلقاتها ، والفعل عندهم هو نفس المفعول . أى ليس فى الخارج إلا الفاعل والمفعول ، وليس الفعل أمرا متحققا فى نفسه أمرا وجوديا يقوم بالفاعل .

وأما الماتريدية فإنهم فرقوا بين القدرة والتكوين ، فقالوا : القدرة تجعل المقدور ممكن الوجود من الفاعل . أى أنه يصح وجوده منه .  
وأما الوجود بالفعل فشان التكوين إذا تعلق بوجود الممكن . ومن هنا أثبتوا التكوين صفة زائدة على القدرة وعرفوها ، فقالوا :

( التكوين صفة لله تعالى ، أزلية ، بها يكون وجود الممكن على حسب مشيئة

الله تعالى ) ( ٢ )

( ١ ) المسامرة فى علم الكلام بتعليق محمد محى الدين عبد الحميد ص ٣٩

( ٢ ) سعد الدين التفتازانى شرح العقائد النسفية بحاشية الكستلى ، ط الشنى

ثم إن التكوين ، هو المعنى الذى يعبر عنه بالفعل . والخلق ، والتخليق والإيجاد ، والإحداث ، والاختراع ، ونحو ذلك . فإن جميع هذه العبارات تعبيرات عن التكوين باعتبار تعلق خاص. (١)

وهذه الصفة أزلية ، بمعنى أنه لا أول لوجودها ، وهى واحدة على رأى المحققين منهم - إلا أنها إن تعلقت بالحياة كان الاسم المحي ، والصفة الاحياء وإن تعلقت بالرزق ، كان الاسم الرازق ، والصفة الترزيق . إلى غير ذلك . فالتكوين يجمع صفات الافعال ، وهى صفات لها أسماء غير القدرة ، باعتبار اسماء آثا رها .

ويقولون : بأن التكوين صفة لله تعالى ، لأن العقل ، والنقل يجمعان على أن خالق العالم ، ومكونه هو الله تعالى ، ويستحيل اثبات المشتق لشيء دون ثبوت مأخذ الاشتقاق ، وصفاً لذلك الشيء قائما به .

---

(١) سعد الدين التفتازانى ، شرح العقائد النسفية حاشية عبد الحكيم على

## أزلية التكوين لا تسلتزم أزلية المكون

وقالوا : مع أن تكوينه للعالم ، ولكل جزء من أجزائه لوقت وجوده أزلي ، إلا أن المكون ، وهو يكون على حسب علم الله وإرادته ، غير قديم . إن يحدث تعلق التكوين بالمكون في الوقت الذي أراد الله وجوده فيه ، فليس التكوين متعلقا أزلا بوجود المكون ، وكما لا يلزم من قدم القدرة قدم المقدور ، عند من لم يثبت التكوين صفة زائدة على القدرة ، كذلك الأمر بالنسبة للقائلين به . فالتكوين نظير العلم والقدرة اللذين لا يلزم من قدمهما قدم المعلوم ، والمقدور .  
واستدلوا على أن هذه الصفة أزلية بأدلة :

١- لو كانت هذه الصفة حادثة للزم قيام الحوادث بذاته تعالى ، وهو متنع لما يلزم عليه من قدم الحادث ، إن قيام الحادث به يقتضى أنه قابل له ، وقبوله له أزلي . وإلا كان قبوله للحادث أزلا متنعاً ثم صار ممكناً ، فيلزم الانقلاب من الامتناع الذاتي إلى الامكان الذاتي ثم إن القابلية إذا كانت حادثة ، لكان لها قابلية أخرى ، أى يكون قابلاً لتلك القابلية ، وهكذا القسول في كل قابلية فيلزم التسلسل .  
وإذا كانت القابلية أزلية ، فالقابلية نسبة بين قابل ، ومقبول يلزم من تحققها أزلا تحقق الطرفين ، وحينئذ يلزم قدم الحادث ، وأيضاً لو قامت به الحوادث ، لكان لا يخلو منها ، وما لا يخلو من الحوادث حسادث بناءً على امتناع حوادث لا أول لها وكل من قدم الحادث ، وحدث القديم باطل .

٢- أنه تعالى وصف ذاته في كلامه الأزلي ، بأنه الخالق فلولا لم يكن في الأزل خالقاً للزم الكذب في خبره تعالى ، أو العدول إلى المجاز ، أى الخالق فيما يستقبل ، أو القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة .

٣- لو كانت صفة التكوين حادثة ، فإما أن تكون حدثت بتكوين آخر ، والتكوين الآخر حدث بآخر

وهكذا إلى غير غاية ، فيلزم التسلسل ، وهو محال ، ويلزم منه استحالة تكون العالم وهو مشاهد ، وإنما قلنا : يلزم استحالة تكون العالم ، إذ يكون تكونه موقوفاً على انقضاء ما لا يتأهى ، وانقضاء ما لا يتأهى جمع بين النقيضين ، وهو محال .  
وعلى تقدير أن التكوين حدث بدون تكوين آخر ، يلزم استغناء الحوادث عن المحدث ، لأنه إذا جاز ذلك في بعض الحوادث ، جاز ذلك في الحوادث كلها فيلزم تعطيل الصانع ، واستغناء العالم عن موجد ، وهو باطل .

٤- لو حدث التكوين لحدث : إما في ذاته تعالى ، فيصير محلاً للحوادث ، وهذا باطل لما تقدم ، أو في غيره ، بمعنى أن تكوين كل جسم قائم به ، فيكون كل جسم خالفاً ، أو مكوناً لنفسه ولا خفاً في استحالته . (١)

---

(١) انظر سعد الدين التفتازانى . شرح العقائد النسفية بحاشية عبد الحكيم علسى

الخيالى ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وانظر الكمال بن الهمام ، المسامرة على المسامرة



### اختلاف التكوين بحسب خصوصيات متعلقه

اتفق الماتريدية على أن التكوين صفة زائدة على القدرة ، ومع اتفاقهم على ذلك اختلفوا في التكوين ، فذهب محققوهم الى أنه صفة واحدة ، لها أسماء متعددة بحسب أسماء آثارها ، فان تعلقت بوجود مقدور ، فوجوده خلق ، والصفة التخليق ، والاسم الخالق . وإن تعلقت بالصورة ، فالصفة التصوير ، والاسم المصور ، وان تعلقت بالموت فالصفة الإماتة ، والاسم الميت . وهكذا في كل الصفات الراجسة إلى التكوين . فالتكوين عند هؤلاء جنس يجمع صفات الأفعال كلها ، وليس اختلافه باختلاف الأسماء موجبا لاختلاف حقيقته . والذي دفعهم الى ذلك هو تضيق دائرة تعدد القدما .

وذهب بعض علماء ما وراء النهر : الى أن الخلق والترزيق والاحياء ، والتصوير والاماتة ، ونحو ذلك كل منها صفة قائمة بذاته تعالى ، وفي ذلك تكبير للقدما جدا وإن لم تكن متفايرة . والأقرب ما ذهب اليه المحققون منهم ، وهو أن مرجع الكل إلى التكوين ، وإنما الخصوص بخصوصية التعلقات . (١)

الرد على الاعتراض القائل : أزلية التكوين تسلتزم أزلية المكون :

قد علمت أن القائلين : بأن التكوين صفة أزلية لله تعالى ، يقولون بحدوث المكونات ، فلا يلزم من أزلية التكوين أزلية المكون ، وعرفت وجه ذلك . واعترض عليهم : بأنه لا يعقل وجود تكوين بدون وجود المكون ، ألا ترى أنه لا يوجد ضرب بدون مضروب ، وأكل بدون مأكول ، وشرب بدون مشروب ، فإذا كان

(١) العقائد النسفية بحاشية عبد الحكيم الخيالي ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، الكمال ابن

التكوين أزليا كان المكون أزليا .

فأجابوا : بأنه يوجد فرق بين التكوين الذى هو صفة أزلية حقيقية ، وبين التكوين الذى هو إضافة ونسبة تحصل من إضافة الفاعل إلى المفعول ، فالتكوين بالمعنى الأول لا يلزم من أزليته أزلية المكون إذ يكون التكوين أزليا ، وتعلقه بوجود المكون فى وقت حدوثه .

وأما التكوين الذى هو إضافة فلا يمكن تحققه بدون تحقق المتضايقين . وليس التكوين عند شبته ، وإن فسره بعضهم - بإخراج المعدوم من العدم الى الوجود مجرد هذه الاضافة ، بل المراد به عندهم مبدأ هذه الاضافة ، أى الصفة التى يكون بها الإيجاد ، وإذاً فالتكوين صفة حقيقية أزلية لا يلزم من أزليتها أزلية المكون .

قال السعد : ( والحاصل أنا لا نسلم أنه لا يتصور التكوين بدون وجود المكون وأن وزانه معه كوزان الضرب مع المضروب ، فإن الضرب صفة إضافية لا يتصور بدون المضافين أعنى الضارب والمضروب ، والتكوين صفة حقيقية هى مبدأ الاضافة ، التى هى إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ، لا عينها حتى لو كانت عينها على ما وقع فى عبارة بعض المشايخ لكان القول بتحققها بدون المكون مكابرة ، وانكارا للضرورى ، فلا يندفع بما يقال : من أن الضرب عرض مستحيل البقاء فلا بد لتعلقه بالمفعول ، ووصول الألم إليه من وجود المفعول معه ، إذ لو تأخر لانعدم . وهو بخلاف فعل البارى فانه أزلى واجب الدوام يبقى إلى وقت وجود المفعول ) (١)

---

(١) سعد الدين التفتازانى شرح العقائد النسفية بحاشية عبد الحكيم على الخيالى

مغايرة التكوين للمكون :

وتكوين الله تعالى للعالم ، ولكل جزء من أجزائه غير المكون ، لأن الفعل  
يغايير المفعول بالضرورة ، كالضرب مع المضروب ، وأيضا لو كان التكوين نفيًا للمكون  
يكون المكون مخلوقا بنفسه ، لأن المكون تكون بالتكوين الذي هو عينه ، فيكون قديما  
مستغنيا عن الصانع ، وهذا باطل .

ثم إن المكون لو كان قديما ، لتكوينه بتكوين قديم هو عينه لزم ألا يكون للخالق  
تعلق بالعالم ، سوى أنه أقدم منه ، وقادر عليه من غير صنع له ، واحداث شيء منه ؛  
لأن المكون يكون قد تكون بنفسه .

أما القائلون بأن التكوين هو عين المكون فإنهم قصدوا بذلك أن التكوين ليس  
أمرا متحققا في نفسه ، بل هو اعتبار وإضافة ؛ وليس في الخارج سوى الفاعل والمفعول  
وعند إضافة الفاعل للمفعول على أنه فاعل لذلك المفعول ، يكون التكوين فالمتحقق  
في الخارج شيئا اثنان فقط الفاعل ، والمفعول .

قال السعد : ( ويمكن أن يكون معنى التكوين : أن الشيء إذا أثر في شيء  
وأحدثه بعد ما لم يكن مؤثرا . فالذي حصل في الخارج هو الأثر لا غير ، وأما حقيقة  
الإحداث ، والإيجاد فاعتبار عقلي لا تحقق له في الأعيان ) (١)

فهو يذهب إلى أنه يمكن أن يكون التكوين أمرا اعتباريا لا وجود له في الخارج  
بل الموجود في الخارج هو نفس المخلوق المحدث . أما الخلق نفسه فأمر اعتباري  
منتزع من وجود خالق ، ومخلوق .

---

(١) سعد الدين التفتازاني ، شرح المقاصد ٦٢/٢

## الرد على القائلين بأن التكوين صفة حقيقية لله تعالى

قال شارح العقائد النسفية :

( والمحققون من المتكلمين على أنه - أى التكوين - من الاضافات ، والاعتبارات العقلية ، مثل كون الصانع تعالى وتقدس ، قبل كل شيء ، ومعه ، وبعده ، ومذكورا بأستنا ومعبودنا ، ويميتنا ، ويحيينا ، ونحو ذلك ، والحاصل فى الأزل هو مبدأ التخليق ، والترزيق ، والاماتة ، والاحياء ، وغير ذلك . ولا دليل على كونه - أى التكوين - صفة أخرى سوى القدرة ، والارادة . فان القدرة ، وإن كانت نسبتها إلى وجود المكون وعدمه على السواء ، لكن مع انضمام الارادة يتخصص أحد الجانبين ) (١)

فوظيفة التكوين عند القائلين به التى هى الإيجاد ، هى ما يكون بالقدرة من غير زيادة ، فبالقدرة يوجد الممكن ، ولا حاجة معها إلى صفة أخرى ، مفايرة لها . فان القدرة التى هى مقتضى ذاته تعالى ، وإن كانت نسبتها إلى جميع الممكنات على السواء ، إلا أنه بالإرادة يتخصص الممكن ببعض الوجوه الجائزة عليه فتعلق القدرة على الصفة التى أرادها الله تعالى .

وقال الفخر الرازى فى معرض الرد على الماتريدية :

لو كان التكوين صفة مفايرة للقدرة ، فان كانت صفة القدرة صفة مؤثرة على سبيل الصحة ، والتكوين صفة مؤثرة على سبيل الصحة لزم أن تترادف الصفتان ،

---

(١) سعد الدين التفتازانى ، شرح العقائد النسفية ، بحاشية عبد الحكيم علسى

ويصير لا معنى للتكوين الا القدرة .

ولن كانت هذه الصفة - صفة التكوين - مؤثرة على سبيل الوجوب ، والقدرة مؤثرة على سبيل الصحة ، لزم كونه مؤثرا بالايجاب ، مؤثرا بالاختيار ، وهذا محال (١)

ويفهم من هذا أنه يرى أن وجوب صدور المفعول عن الفاعل عند تعلق التكوين به إيجاب مع أنه ليس بإيجاب ، إن الإيجاب لزوم الفعل للذات دون مشيئة واختيار . والتكوين إنما يتعلق بالشئ وفق مشيئته تعالى ، وإرادته . وليست مشيئة الفعل لازمة له تعالى ، بل إن شاء فعل ، وإن شاء ترك . وهو تعالى مختار يصح منه الإيجاد والترك .

ويتضح لنا مما تقدم أن كل الآثار المترتبة على التكوين عند القائلين به هي آثار القدرة عند الأشاعرة .

---

(١) انظر الفخر الرازي ، معالم أصول الدين ص ٥٩

## الفصل الثاني

الأدلة النقلية والعقلية على إثبات صفة القدرة لله تعالى

المبحث الأول / الأدلة النقلية على ثبوت صفة القدرة لله

المبحث الثاني / الأدلة العقلية على إثبات صفة القدرة الإلهية

## الفصل الثاني

### الأدلة النقلية والعقلية على اثبات صفة القدرة لله تعالى

#### المبحث الأول : الأدلة النقلية على ثبوت صفة القدرة لله تعالى

صفة القدرة من الصفات الثابتة لله عز وجل ، وقد دل على ثبوتها له تعالى ، آيات كثيرة ، وأحاديث صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد جاء تسميته تعالى بأسماء دالة على اتصافه بصفة القدرة ، منها القادر ، والقدير ، والمقدر . وهذه الآيات التي ورد فيها تسميته تعالى بالقادر قوله :

( قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ) الأنعام آية ٣٧ .

( قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ

شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ) الأنعام آية ٦٥ .

( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ

لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ) الاسراء آية ٩٩

( أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ

الْعَلِيمُ ) يس آية ٨ )

( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُقْ يَخْلُقْ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ إِنَّ

يَعْنَى الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الاحقاف آية ٣٣

( أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ) القيامة آية ٤٠

( إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ) الطارق آية ٨

وأما الآيات التي ورد فيها تسميته تعالى بالقدير فقد دل على ثبوتها له تعالى :  
( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) البقرة ٢٠

( مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) البقرة ١٠٦

( فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) البقرة ١٠٩

( أَيْنَمَا تَكُونُوا يُاتِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) البقرة ١٤٨

( فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) البقرة ٢٥٩

( فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) البقرة ٢٨٤

( بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) آل عمران ٢٦

( وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) آل عمران ٢٩

( قُلْ هُوَ مِن عِنْدِ أَنْعَمِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) آل عمران ١٦٥

( وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) آل عمران ١٨٩

( يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) المائدة ١٧

( فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) المائدة ١٩

( يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) المائدة ٤٠

( ... وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَٰلِكُمْ قَدِيرًا ) النساء ١٣٣

( إِنْ تُبَدُّوْا وَأَخِيرًا أَوْ تُخَفَّوْا أَوْ تُعَفَّوْا عَنْ سُوءٍ بِإِذْنِ اللَّهِ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا ) النساء ١٤٩

( لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) المائدة ١٢٠

( وَإِنْ يَسْسُرْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الانعام ١٧

( ... إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكُمْ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الانفال ٤١

( وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) التوبة ٣٩

( إِنَّ السَّيِّئَاتِ اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) هود ٤

( وَوَيْتَكُمْ مَن يَرُدُّ إِلَى أَرْزَلِ الْعُمَرِ لِيَكُنِيَ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ) النحل ٧٠

( يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) النور ٤٥



( وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ) الفرقان ٥٤  
( ثُمَّ اللَّهُ يُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ الْآخِزَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) العنكبوت ٢٠  
( إِنَّ دَلِيلَ لَكُمِ الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الروم ٥٠

( ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ) الروم ٥٤  
( وَأَنْزَلْنَاكُمْ أَرْضَهُمْ وَيَازَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوَّهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا )

#### الاحزاب ٢٧

( يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) فاطر ١٠  
( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ) فاطر ٤  
( إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) فصلت ٣٩  
( قَالَ لَهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الشورى ٩  
( وَبَيْنَ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَهَنَّمَ  
إِنَّا يَشَاءُ قَدِيرٌ ) الشورى ٣٩

( وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ) الشورى ٥٠  
( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُ خَلْقُهُمْ لِيَقْدِرَ عَلَيَّ أَنْ يَحْيِيَ  
الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الاحقاف ٣٣  
( قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ) الفتح ٢١  
( لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) النحد يد ٢  
( وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الحشر ٦  
( عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ )

#### المتحنة ٧

( يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) التفتابن ١  
( لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ) الطلاق ١٢

( رَبَّنَا أْتِمِمْ لَنَا نُورَنَا وَأَعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) التحريم ٨

( تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) الملك ١

وقد ورد اطلاق اسم مقتدر عليه تعالى في قوله :

( إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ) القسره ٥

( وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَخَتَلَطُ بِهِ نُبَاتٌ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ

هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ) الكهف ٥٤

( أَوْثَرِيكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ ) الزخرف ٤٢

فكل هذه الآيات شبة للأسماء الدالة على القدرة . وقد ورد في تعريف

القدرة لغة في أول هذا البحث : أن القادر ، والقدير ، والمقتدر مشتقات من القدرة

ويستحيل إثبات المشتق لشيء دون أن يثبت مأخذ الاشتقاق لذلك الشيء ، فالقادر من

ثبتت له القدرة ، وكذلك القدير والمقتدر ، فعلى هذا تكون هذه الآيات صريحة في

إثبات القدرة لله تعالى .

وكذلك أيضا وردت بعض الاسماء الأخرى التي تفيد معنى القدرة كاسم ، المالك ،

والملك ، والمليك .

قال تعالى ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ) (١)

وقال : ( هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ

الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ) (٢)

وقال تعالى : ( إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ) (٣)

وكل ملك فهو مالك ، والمالك هو القادر على أن يتصرف في ملكه كيف يشاء . قال

ابن منظور : ( والقدرة مصدر قولك : قدر على الشيء قدرة ، أي ملكه فهو قادر ، وقد ير ) (٤)

(١) سورة الفاتحة الايات ٢ ، ٣ ، ٤

(٢) سورة الحشر آية ٢٣

(٣) سورة القمر آية ٥٥

(٤) ابن منظور لسان العرب فصل القاف حرف الراء

ومن الأسماء أيضا التي تفيد معنى القدرة اسم الخالق ، وقد أسند الخلق الى الله تعالى ، في أكثر من موضع من كتابه الكريم ، قال تعالى : ( إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسْخَرَاتٌ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ) (١)

قال الفخر الرازي في تفسير هذه الآية :

( فتلک الحركات ابتدأت بالحدوث والوجود في وقت معين مع جواز حصولها قبل ذلك الوقت ، وبعده . وإذا كان كذلك كان اختصاص ابتداء تلك الحركات بتلك الأوقات المعينة تقديرا ، وخلقها ، ولا يحصل ذلك الاختصاص إلا بتخصيص مخصص قادر ، ومختار ) (٢)

وقال تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْحِيلَةَ الْأُولِينَ ) (٣) وقال : ( ذَلِمَ اللَّهُ لِرَبِّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فاعْبُدُوهُ ) (٤) وقال : ( وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ) (٥) إلى غيرها من الآيات التي ورد فيها اسم الخالق أو مادته .

ومعنى الخلق في اللغة التقدير ، والايجاد ومعلوم أن ايجاد الشئ على

قدر معين لا يكون الا من قادر . قال الجوهرى\* :

( الخلق : التقدير ) (٦)

وقال الزبيدي : ( القدير ، والقادر من صفات الله تعالى يكونان من القدرة ،

ويكونان من التقدير . ) (٧)

- 
- (١) سورة الاعراف آية ٥٤
  - (٢) الفخر الرازي التفسير الكبير ط١ المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ . ٩٨ / ١٤
  - (٣) سورة الشعراء آية ١٨٤
  - (٤) سورة الانعام آية ١٠٢
  - (٥) سورة الروم آية ٢٧
  - (٦) الجوهرى ، الصحاح
  - (٧) الزبيدي : تاج العروس . فصل القاف من باب الراء

\* هو اسماعيل بن حماد الجوهرى ، أبو سفر الفارابى اللغوى ، كان من أعاجيب الزمان ذكاه وفطنة وعلما ، أشهر كتبه الصحاح في اللغة توفي في حدود سنة ٤٠٠ هـ . انظر بغية الوعاة ١ / ٤٤٦ ، شذرات الذهب ٣ / ١٤٢ ، لسان الميزان ١ / ٤٠٠

وأما الأحاديث التي ورد فيها ما يثبت صفة القدرة لله تعالى ، فمنها ما رواه البخاري - رحمه الله - بسنده في حديث الاستخارة ، يقول جابر بن عبد الله السلمي \* - رضی الله عنه - : ( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا ، كَمَا يَعْلَمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ . يَقُولُ : إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ وَكَمَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - ثُمَّ تَسَمَّيْهِ بِعَيْنِهِ - خَيْرٌ لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي ، وَآجِلِهِ . قَالَ : أَوْ فِي دِينِي ، وَمَعَاشِي ، وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَأَقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ . وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي ، وَمَعَاشِي ، وَعَاقِبَةِ أَمْرِي . أَوْ قَالَ : فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَأَصْرِفْنِي عَنْهُ وَأَقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ . ثُمَّ رَضِنِي بِهِ ) (١)

فقوله - بقدرتك - يدل على أن لله تعالى قدرة . ذلك أن المعنى إذا اضيف إلى ذات ، فالإضافة إضافة صفة إلى موصوفها . وفي قوله أيضا : - فإنك تقدر ولا أقدر - دليل على إثبات صفة القدرة لله تعالى إذ أن إسناد الفعل - تقدر - إلى الله تعالى هو إسناد حقيقي ، والذي يقدر على الشيء لا بد أن يكون ذا قدرة . تقوم به . إذ يستحيل الاتصاف بصفة لا تقوم بالموصوف .

---

(١) صحيح البخاري ، ضبط د . مصطفى ديب البغا دار القلم دمشق - بيروت ط ١ سنة ١٤٠١ هـ كتاب التوحيد قول الله : قل هو القادر حديث رقم ٦٩٥٥ / ٦٠ / ٢٦٩٠

\* جابر بن عبد الله بن عمرو ، أبو عبد الله الانصاري السلمي المدني ، أحد المكيين من الرواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مناقبه كثيرة ، استشهد يوم أحد فأحياه الله وكلمه ، غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشر غزوة توفي سنة ٧٨ هـ . انظر الإصابة ٢١٣/١ ، الاستيعاب ٢٢١/١ اسد الغابة

ومنها أيضا ما رواه مسلم\*، والترمذي\*\*، وأبو داود، واللفظ هنا لأبي داود -  
فقد أخرج بسنده عن أبي مسعود الانصاري\*\* قال: ( كُنْتُ أَضْرِبُ عَلَامًا لَيْسَ ،  
فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا : ) اعْلَمَ أَبَا مَسْعُودٍ قَالَ ابْنُ السَّنَنِ\*\*\* - أَحَدُ رِجَالِ السَّنَنِ -  
مَرَّتَيْنِ ( اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ ) . فَالتَفَتُ ، فَإِنَّا هُوَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ حُرٌّ لَوْجِهِ اللَّهُ تَعَالَى ، قَالَ : أَمَا إِنَّكَ لَوْ كَمَ تَفَعَّلَ لِلْفَعْتَنِكَ (١)  
النَّارُ - أَوْ لَسَّتْكَ النَّارُ (٢)

(١) اللفاح ما يتلفع به ، وتلفع الرجل بالشوب ، والشجر وبالورق . اذا اشتعل به  
وتفطى . انظر الجوهري الصحاح ت أحمد عطار باب العين فصل اللام ٣ /

١٢٧٩

(٢) أخرجه أبو داود حديث رقم ٥٩١٥٠ ، اسناد الحديث صحيح .

\* هو مسلم بن الحجاج بن مسلم ، أبو الحسين ، القشيري ، النيسابوري . أحد  
الأئمة من حفاظ الحديث ، صاحب الصحيح المشهور ، والعلل ، والكنى ،  
وغيرها . توفي سنة ٢٦١ هـ . انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨٨ / ٢ ،  
شذرات الذهب لابن العماد ١٤٤ / ٢ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٦٠

\*\* هو محمد بن عيسى بن سورة السلمى ، أبو عيسى الحافظ الضريع ، أحد أئمة  
الحديث ، كان ممن جمع وصنف ، وحفظ ، وذاكر . من مصنفاته الجامع ،  
والعلل ، والتواريخ ، وغيرها . توفي سنة ٢٧٩ هـ . انظر طبقات الحفاظ  
للسيوطي ص ٢٧٨ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٣٣ / ٢ . ميزان الاعتدال  
للذهبي ٦٧٨ / ٣

\*\*\* هو الصحابي عقبة بن عمرو بن ثعلبة الانصاري أبو مسعود البدرى قيل: إنه شهد  
بدر ، شهد العقبة ، روى له مائة وحدثان توفي سنة ٤ هـ . انظر  
الاستيعاب ١٧٢ / ٤ ، اسد الغابة ٢٨٦ / ٦

\*\*\*\* هو محمد بن الحنفى بن عبيد العنزي أبو موسى الحافظ البصرى المعروف بالزمن  
روى عنه الائمة الستة وغيرهم ، كان صادقا فاضلا ورعا ثبتا ، توفي سنة ٢٥٢ هـ  
انظر تذكرة الحفاظ ٥١٢ / ٢ ، شذرات الذهب ١٢٦ / ٢ طبقات الحفاظ  
للسيوطي ص ٢٢٢

وجه الدلالة من الحديث ، قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لله أقدر عليك منك عليه ) . فالأقدر اسم تفضيل مشتق من القدرة ، ولا يكون الأقدر إلا ذا قدرة ، إذ استحيل إثبات المشتق بدون قيام المعنى الذي أخذ منه ، فالقدرة صفة لله تعالى ، وهو أعظم فيها من غيره . ثم إن العبد إن كان ذا قدرة ، فقد رته هذه ليست من نفسه ، بل الله تعالى هو المحدث لها ، ومانحها . ومانح الكمال يستحيل أن يكون فاقدا له .

ومن الأحاديث أيضا ما أخرجه الامام أحمد\* في مسنده عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( يَحْشُرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ ، صِنْفُ الْمَشَاءِ ، وَصِنْفُ رُكْبَانٍ ، وَصِنْفٌ عَلَى وُجُوهِهِمْ . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ ؟ قَالَ : إِنَّ الَّذِي أَمَّشَاهُمْ عَلَى أَرْجُلِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ ) (١)

(١) رواه أحمد بن حنبل في مسنده - المكتب الاسلامي بيروت ٣٥٤/٢ ، اسناد المحدثين

\* أحمد بن حنبل : هو الإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي أحد الأئمة الأربعة الاعلام ، ولد ببغداد ونشأ بها وطلب العلم وسمع الحديث فيها وسافر في سبيل العلم أسفارا كثيرة ، من كتبة المسند والتاريخ والناسخ والمنسوخ وغيرها ، توفي سنة ٢٤١ هـ انظر تاريخ بغداد ٤/٤١٢ ، ووفيات الاعيان ١٧/١ ، حلية الأولياء ٩/١٦١

\*\* هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قدم المدينة سنة سبع ، وأسلم ، شهد خيبر مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لزم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وواظب عليه رغبة في العلم ، وكان احفظ الصحابة ، توفي سنة ٥٧ هـ .

انظر الاصابة ٤/٢٠٢ ، والاستيعاب ٤/٢٠٢ ، وأسد الغاية ٦/٣١٨

فقوله : إن الذي أمشاهم على أرجلهم ، قادر على أن يمشيهم على وجوههم .  
إشارة إلى أن المشى الحاصل بالرجلين واقع بقدرته تعالى . ومن قدر على الشيء  
قدر على نظيره .

ومنها أيضا ما أخرجه الامام أحمد في مسنده عن لقيط بن عامر الطويل  
من حديثه الذي ورد فيه :

( فَأَصْبَحَ رَبُّكَ عَزَّ وَجَلَّ يُطِيفُ فِي الْأَرْضِ وَخَلَّتْ عَلَيْهِ الْبِلَادُ ، فَأَرْسَلَ رَبُّكَ عَزَّ  
وَجَلَّ السَّمَاءَ تَهْضُبُ مِنْ عِنْدِ الْعَرْشِ ، فَلَعَمْرُؤِ إِلَيْكَ . مَا تَدَّعَى عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ  
مُصْرَعٍ قَتِيلٍ ، وَلَا مُدَقِّنٍ مَيِّتٍ إِلَّا شَقَّتْ الْقَبْرَ عَنْهُ حَتَّى تَجْعَلَهُ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ ، فَيَسْتَسْوِي  
جَالِسًا . فَيَقُولُ رَبُّكَ : مَهِيمٌ (١) لِمَا كَانَ فِيهِ . فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَمْسِ الْيَوْمَ . وَلِيَعْبُدَ  
بِالْحَيَاةِ يَحْسِبُهُ حَدِيثًا بِأَهْلِهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَجْمَعُنَا بَعْدَ مَا تُرَفِّقُنَا  
الرِّيَاحُ ، وَالْيَلَى ، وَالشَّبَاعُ ؟ قَالَ : أَنْيِّتَكَ فِي آيَةِ اللَّهِ ، الْأَرْضَ أَشْرَفَتْ عَلَيْهَا وَهِيَ  
مَذْرُوءَةٌ (٢) بِالْيَلَى ، فَقُلْتُ : لَا تَحْيَا أَبَدًا ، ثُمَّ أَرْسَلَ رَبُّكَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا السَّمَاءَ . فَلَمَّ  
تَلَبَّتْ عَلَيْكَ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى أَشْرَفَتْ عَلَيْهَا وَهِيَ شَرِيَةٌ (٣) وَاحِدَةٌ (٤) . وَلَعَمْرُؤِ إِلَيْكَ لَمْ يَأْقُدِرْ  
عَلَى أَنْ يَجْمَعْهُمْ مِنَ الْمَاءِ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ نَبَاتِ الْأَرْضِ (٥)

فقد دل الحديث على قدرة الله تعالى على إحياء الناس بعد موتهم وبعثهم من

قبورهم ، ودل أيضا على أنه قادر على إحياء الأرض بعد موتها ، وأنه أقدر على إحياء  
الناس يوم القيامة وجمعهم من الماء على جمع نبات الأرض .

(١) تهضب : تهطل انظر الصحاح باب الباء فصل الباء

(٢) مهيم كلمة يستفهم بها . معناها : ما حالك ، وما شأنك ؟ الصحاح باب الهم  
فصل الهم

(٣) مذرة : فاسدة : الصحاح باب الراء فصل الهم

(٤) شريفة : النخلة تثبت من النواة : الصحاح : باب الباء فصل الشين

(٥) أخرجه أحمد بن حنبل : في مسنده ، ط المكتبة الاسلامي بيروت ٤ / ١٣١ / سنن الحديث

حسن ، كما قال الهيم في جمع الزواجر ١٠ / ٢٦٠

## المبحث الثاني

### الأدلة العقلية على إثبات صفة القدرة الالهية

صفة القدرة صفة كمال . فالقادر الذي له القدرة على الفعل ، ويتمكن معها من إيجادها ومن تركه . هو أكمل من لا تكون له تلك الصفة ، وإذا كانت القدرة كمالا في نفسه لا يستلزم ثبوته له تعالى نقصا في حقه ، ويجب أن تكون تلك الصفة ثابتة لله تعالى ، وإلا لزم خلوه من كمال يمكن اتصافه به ، فيلزم حال خلوه عنه النقص ، والنقص في حقه تعالى محال . ولزم أيضا أن يكون غيره ممن اتصف بالقدرة أكمل منه ، وكون المخلوق أكمل من الخالق باطل .

وقد يستدل على أن الله تعالى قادر ، بسلب العجز عنه - ومعنى العجز كما ذهب إليه شارح المواقف حيث قال :

( العجز عرض مضاد للقدرة ، خالفاً لأبي هاشم في آخر أقواله حيث ذهب إلى أنه عدم القدرة ) (١)

فيقال أن العجز سواء كان أمرا وجوديا ، أو أمرا عدميا ، أي عدم القدرة ، فهو صفة نقصان ، والله سبحانه وتعالى محال أن يتصف بما ليس صفة كمال ، فلو انتفت صفة القدرة لثبت نقيضها ونقيضها العجز ، الذي هو نقص محال في حقه تعالى . والفرق بين هذا الدليل ، والدليل الأول ، أن الدليل الأول إثبات للقدرة بكونها كمالا في نفسه ، فيجب ثبوته له تعالى ، إذ ذاته هي المقتضية للكمال ، والله أحق بالكمال من غيره . والثاني إثبات القدرة بإبطال نقيضها . ثم إن الله تعالى خالق كل شيء ، والخالق لا بد أن يكون قادرا . فيكون الله تعالى قادرا .

---

(١) الجرجاني شرح المواقف ٦/ ١٠٨



أما أنه تعالى خالق كل شيء فلاستناد جميع الممكنات إليه تعالى ابتداءً على ما يراه الأشعري ومن تبعه ، وإما بواسطة هو موجدها ، أو بدون واسطة على ما يراه غيرهم ، لاستحالة أن يكون الممكن موجد نفسه وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه بالوجود ، واستحالة أن تكون الممكنات وجدت بعضها وإلا لزم إيجاد هذا الممكن لعلله ، ولنفسه ، ولزم أيضا أن يكون مستغنىً <sup>بمعنى</sup> عن غيره لكونه علة تامة في وجودها غير مستغنى به لكونه ممكناً محتاجاً إلى غيره فوجب أن يكون موجدها غيرها ، والموجود الخارج عن جملة الممكنات ، هو واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى . ويدل على وجود الممكنات :

(أنا نرى أشياء توجد بعد أن لم تكن ، وأخرى تنعدم بعد أن كانت ، كالأشخاص النباتات والحيوانات ، وهذه الكائنات إما مستحيلة ، أو واجبة ، أو ممكنة ، ولا سبيل إلى الأول ، لأن المستحيل لا يطرأ عليه الوجود ، ولا إلى الثاني ، لأن الواجب له الوجود من ذاته ، وما بالذات لا يزول ، فلا يطرأ عليه العدم ، ولا يسبقه ، فهي ممكنة ، فالممكن موجود قطعاً . ) (١)

يريد أن يقول : إن الموجودات المشاهد حدوثها ، إما مستحيلة ، أو واجبة أو ممكنة .

وينفى استحالتها وجودها بعد عدمها ، إذ المستحيل الذي عدمه لذاته لا يقبل الوجود .

وينفى أن تكون واجبة لذاتها قبولها العدم ، فالواجب الذي وجوده من نفسه لا يقبل الزوال .

وإذا لم تكن هذه الأشياء الشاهدة التي توجد بعد عدمها وتنعدم بعسب وجودها ، واجبة ولا مستحيلة ، تعين أن تكون ممكنة لذاتها ، وإذاً فالممكن موجود قطعاً .

---

(١) الشيخ محمد عبده . رسالة التوحيد دار احياء العلوم بيروت ص ٥٦

وأما دلالة الخلق على القدرة ، فلأنه سبحانه أما أن تكون الأشياء وجدت عنه دون معنى زائد على ذاته به الإيجاد ، فيكون حينئذ موجبا بالذات .  
وأما أن يكون فاعلا لها بأمر زائد على ذاته . فإبطال أنه موجب بذاته ذلك أن الموجب بذاته الذي هو علة تامة في وجود المفعول لا يخص مثلا عن مثل فمعلول العلة التامة الواحدة لا يختلف مع أن تخصيص الممكن الموجود ببعض ما يجوز عليه حاصل وسيأتي لهذا مزيد بيان في مناقشة الفلاسفة وإذا بطل إيجابه تعالى بذاته وجب أن يكون موجدا لها بأمر زائد على ذاته ، والأمر الذي يتأتى به الإيجاد ، ويقع به المقدور هو القدرة ، فيكون سبحانه قادراً .

قال ابن تيمية في شرح العقيدة الاصفهانية :

( والدليل على قدرته إيجاده الأشياء ، وهي إما بالذات ، وهو محال ، وإلا لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديما ، وهو باطل ، فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار ، وهو المطلوب .

فقد يقال : هذا إنما يثبت به أنه فاعل بالاختيار ، وإن كان لم يقرر مقدمات دليhle وفعله بالاختيار يثبت الارادة ، ولا يثبت القدرة . . . لكن تقرير دليل القدرة أن يقال : إنه إما أن يكون المبدع للأشياء مجرد ذات عارية عن الصفات يستلزم وجوده المفعول كما يقول المتفلسفة القائلون بقدم الأفلاك ، وإما أن يكون ذاتا موصوفة بالصفات ، لا يجب معها وجود المخلوقات كما عليه أهل الملل .

وإذا أردت التقسيم الحاصر ، قلت : الفاعل إما مجرد الذات وإما الذات بصفة فان كان الأول ، فمعلوم أن العلة التامة تستلزم وجود المعلول . فإذا كان مجرد الذات هو الفاعل فمجرد الذات علة تامة ، فيلزم وجود المعلول جميعه ، ويلزم قدم جميع الحوادث وهو خلاف المشاهد ( وإنما قيل بقدم جميع الصادرات ، لأنها إن قبيل حدثت بواسطة ، فان كانت الوسطة قديمة لزم قدمها ، وإن قيل: إن الوسطة حادثه

فما دامت هذه الوساطة لازمة للقديم كان من الواجب ألا تكون حادثة . وإذا يكون ما يصدر بواسطتها قديما ) . وإن كان الثاني ، فالصفة التي يصلح بها الفعل هي القدرة أو يقال :

فإذا لم يكن موجبا بذاته ، بل بصفة تعين أن يكون مختارا ، فإنه إما موجب بالذات ، وإما فاعل بالاختيار ، والمختار يفعل بالقدرة ، إذ القادر هو الذي إن شاء فعل ، وإن لم يفعل ( أى بدون أن تكون مشيئة الفعل لازمة له فلا يتمكن معها من الترك ) . فأما من يلزمه المفعول بدون إرادته فهو ليس بقادر ، بل ملزوم بمنزلة الذي تلزمه الحركات الطبيعية التي لا قدرة له على فعلها ، ولا تركها ( ١ )  
ويقول الجويني\* ويدل على قدرته تعالى :

( وجود المقدرات عن أول ، واتصافها بالجواز ، وسبيل تحرير الدلالة أن يقال : نعلم قطعيا أن الإيجاد ، والاختراع لا يصح من كل موجود ، وهذا ما لا سبيل الى المناكرة فيه ، فإذا علمنا اختصاص تصور الاختراع ببعض الموجودات ، وعلمنا امتناعه عن بعضها ، سبرنا بعد ذلك الأوصاف التي يتميز بها من يصح منه الاختراع عن لا يصح منه ، فنعلم بالسبر أن مجرد الحياة لا يصح به الفعل من الحي ، فإنا نجد امتناع الفعل مجامعا للحياة كثيرا ، فلزم ابتغاء صفة سوى الحياة ، ولا يجوز أن يقال : إنها العلم المجرد ، فإننا نصادف الامتناع يتحقق مع الحياة ، والعلم . . .

---

(١) أبو العباس ابن تيمية ، شرح العقيدة الاصفهانية ، تقديم حسنين مخلوف . دار الكتب الحديثة مصر ص ٢٥ بتصرف يسير

\* هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي ، أبو المعالي ، الملقب بضياء الدين ، المعروف بامام الحرمين ، كان أعلم المتأخرين من أصحاب الامام الشافعي ، من تصانيفه : البرهان ، الارشاد ، الشامل ، وغيرها توفي سنة ٤٢٨ هـ انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٦٥/٥ . شذرات الذهب لابن العماد ٣٥٨/٣ وفيات الاعيان لابن خلكان ٢٨٧/١

فلا نزال نسبر الصفات صفة ، صفة حتى يفضى بنا السير إلى القادر المتمكن من الفعل ، وهو الذى لا يجمع حالة امتناع ما يقدر عليه . . . غير أن الحدوث هو الدال على كون المحدث قادرا . ونفس الحدوث لا يدل على كونه عالما . وإنما الدال على ذلك احكام الفعل ، واتقانه ، وانتظامه .

وسلك بعض المستدلين طريقة الاستشهاد بالشاهد على الغائب ، وقالوا : قد علمنا قطعا أنه لا يقوم من لا يستطيع القيام ، ولا ينظم الخط الحسن من لا يحسن الكتابة ، ولا يبني البناء البديع غير عالم به ، وكل ما دل شاهدا فهو يدل غائبا .  
إن من طريق الجمع بين الشاهد والغائب الدليل ( ١ )

فالدليل الذى ذكره الجوينى يقوم على مقدمات :

الاولى : أن الحوادث معلومة بالضرورة .

الثانية : امتناع الایجاد من كل موجود ، فالایجاد يختص ببعض الموجودات دون بعض ، وهذا معلوم بالضرورة .

الثالثة : أن هذا الاختصاص لا يرجع الى ذوات الموجودات ، فانها مشتركة فى نفسى الذاتية ، وإنما يرجع لمعنى يقوم ببعضها لا يكون ببعضها الآخر .

الرابعة : أن هذا المعنى لا يصلح أن يكون هو الحياة ، ولا العلم ، ولا الإرادة ، ولا صفة أخرى سوى القدرة . إن قد يمتنع الفعل من يتصف بتلك الصفات ولم يكن متصفا بالقدرة .

وقد يقال : ما يعلم به أن الواحد منا قادر ، يعلم به أنه سبحانه قادر ، إذ لا

يختلف وجه الدلالة شاهدا وغائبا ، فاذا قضينا بقدرة من وجد منه الفعل منا ،

---

(١) الجوينى . الشامل فى أصول الدين ص ( ٦ ، ٦٢٢ )

وجب أن نقضى بقدرته تعالى . إذ كان هو الخالق لما سواه .  
وليعلم : أن اثبات القدرة بالأدلة النقلية ، إنما هو بعد ثبوتها بالدليل  
العقلى إذ كانت القدرة من الصفات التى تتوقف عليها نبوة الانبياء . فثبوت  
النبوة بالمعجزة وهى موقوفة على كونه تعالى موجودا قادرا على الإرسال .  
فلو أثبتنا قدرته تعالى بمجرد النقل الموقوف على إثبات النبوة ، وهو موقوف على  
كونه تعالى موجودا قادرا ، لزم الدور .  
والحاصل : أن ثبوت الشرع موقوف على ثبوت كونه تعالى قادرا ، ولو كان ثبوت  
كونه تعالى قادرا بالشرع وحدة لزم الدور .  
نعم قال الأمير فى حاشيته على شرح الجوهرية بعد أن بين أن المعول عليه  
فى الصفات ما عدا السمع والبصر والكلام الدليل العقلى قال :  
( هكذا اشتهر وفيه أن الجهة منفكة إذ المعجزة تتوقف على وجودها هــهـه  
الصفات لله تعالى خارجا لكونها لا توجد إلا بها ، ولا تتوقف على معرفتها ، ألا ترى  
أنها تقوم حجة على كل منكر وجاهل محض ، والمتوقف على السمع والمعجزة معرفتها  
والحكم بها أى وجودها الذهنى لا الخارجى ) (١)

---

(١) حاشية الامير على شرح الجوهرية مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد على صبيح

## الفصل الثالث

مباحث تتعلق بالقدرة

المبحث الاول: / قدم القدرة الالهية وزيادتها  
على ذات الله تعالى

المبحث الثاني: / وحدة القدرة الالهية

المبحث الثالث: / متعلقات القدرة الالهية  
وخصائصها

### الفصل الثالث

مباحث تتعلق بالـ\_\_\_\_\_قدرة

المبحث الأول : قدم القدرة الالهية وزيادتها على الذات

عرفنا في مبحث الصفات أن لله تعالى صفات زائدة على ذاته العلية ، خلافا للمعتزلة ، والفلاسفة . وعرفنا أن زيادة الصفات على الذات هو المذهب الحق ، الذى عليه عامة أهل السنة والجماعة ، لأنها صفات كمال ، وذاته تقتضيها ويستحيل اثبات المشتق لشيء بدون ثبوت مأخذ الاشتقاق ، لذلك <sup>الشيء</sup> فالقادر ذو القدرة ، والعليم ذو العلم ، والمريد ذو الارادة .

واعترض على هذا بأنه ان أريد من صدق المشتق على شيء ، وجوب ثبوت المأخذ فى نفسه بحسب الخارج ، فمنقوض باطلاق لفظ الواجب ، والموجود على الله تعالى فهما وإن أطلقا على الله تعالى ، وصدقا عليه ، وكا نا ثابتين له ، وهما مشتقان ، إلا أن مأخذهما - أى الوجوب والوجود - ليسا بصفتين موجودتين فى الخارج ، بل هما أمران اعتباريان .

وبهذا لا يتم اثبات صفات الله تعالى الوجودية باثبات مأخذ الاشتقاق ، ولا إطلاق ما اشتق منه لجواز أن يكون المأخذ أمرا اعتباريا ويجوز اتصاف الله تعالى بالامور الاعتبارية (١)

والأولى أن يقال : القدرة كمال لمن اتصف به ، فذو القدرة أكمل من لم تكن له قدرة ، ولما كانت هذه الصفة كمالا ، ولا يؤدي اتصاف الله تعالى بها الى نقص فى حقه ، وجب اتصافه بها ، والا لزم من عدم اتصافه بها أن يكون المخلوق القادر أكمل من خالقه ، وهو باطل . - على ما سبق -

فاذا كان الله تعالى ذا قدرة ، وجب أن تكون هذه الصفة صفة وجودية حتى يكون اليجاد بواسطتها ، واذا كانت هذه الصفة وجودية

(١) انظر حاشية عبد الحكيم على على العقائد النسفية ص ٢٣٩

ويلزم أن تكون زائدة على ذاته تعالى ، إذ لو كان الایجاد بالذات ، لزم أن يكون موجبا بالذات ، فيكون الموجود حينئذ لازما لذاته ، وسيأتي ابطال الایسجاب بالذات - لزم أن تكون قائمة بموصوف لأنها من جملة المعاني ، واحتياج المعنى الى محل يقوم به أمرين . ذلك أن طبيعة الصفة تقتضى موصوفا تقوم به ، ولا وجود للمعنى الوجودى بدون محل يقومه ، حتى إن وجود الصفة فى نفسها هو وجودها فى محلها ويمتنع انتقالها عن موصوفها .

وأیضا لو لم تحل هذه الصفة بمحل لكانت قائمة بذاتها . والقائم بالذات قابل للمعنى ، فحينئذ تكون القدرة قابلة للمعنى ، ويكون حينئذ لا فرق بين الجوهر والعرض والمعنى ، ويلزم أن تكون هذه الصفة قائمة بذاته تعالى ، والا عاد حكمها على غيره ، ولا يكون هو الموصوف بها ، وإذا قامت بذاته تعالى وجب أن تكون قديمة بقدمه حتى لا يؤدي ذلك الى قيام الحوادث بذاته على ما ذهب اليه المتكلمون (١) قال فى ذلك أبو حامد الغزالي :

( إن الصفات كلها قديمة ، فإنها إن كانت حادثا ، كان القديم سبحانه محلا للحوادث ، وهذا محال . أو كان يتصف بصفة لا تقوم به ، وذلك أظهر فى الاستحالة ولم يذهب أحد الى حدوث الحياة ، والقدرة وإنما اعتقدوا ذلك فى العلم بالحوادث ، وفى الإرادة ، وفى الكلام . ونحن نستدل على استحالة كونه محلا

(١) انظر الامدى غاية المرام فى علم الكلام ص ٥٧ - ٦٠  
\* هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، الطوسى ، الشافعى ، أبو حامد ، حجة الاسلام ، صاحب التصانيف المفيدة التى منها المستصفى ، واحياء علوم الدين ، تهافت الفلاسفة ، وفيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة ، توفى سنة ٥٠٥ هـ  
انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٩١/٦ ، شذرات الذهب لابن العماد ١٠/٤ ، وفيات الاعيان لابن خلكان ٤٦٣/١



للحوادث من ثلاثة أوجه :

الدليل الاول :

أن كل حادث فهو جائز الوجود ، والقديم الازلي واجب الوجود ، ولو تطرق الجواز إلى صفاته لكان ذلك مناقضا لوجوب وجوده ، فان الجواز والوجوب يتناقضان وكل ما هو واجب بالذات فمن المحال أن يكون جائز الصفات وهذا واضح بنفسه (١) ولعل الغزالي لس ضعف هذا المسلك ، فإن الصفات ليست واجبة بذاتها حتى يقال : جواز وجودها يؤدي إلى التناقض بل الصفات في حد ذاتها ممكنة ، وهي مع ذلك موجبة لذاته ، لازمة لذاته تعالى فهي قديمة بقدوم ملزومها .  
ولذلك قال :

( الدليل الثاني :

وهو الاقوى ، أنه لو قدر حلول حوادث بذاته لكان لا يخلو إما أن يرتقى الوهم إلى حادث يستحيل قبله حادث ، أو لا يرتقى إليه ، بل كان كل حادث يجوز أن يكون قبله حادث . فان لم يرتق الوهم إليه لزم جواز اتصافه بالحوادث أبدا ولنزوم منه حوادث لا أول لها . وقد قام الدليل على استحالته . وهذا القسم ما ذهب إليه أحد من العقلاء . وإن ارتقى الوهم إلى حادث استحال قبله حدوث حادث ، فتلك الاستحالة لقبول الحادث في ذاته لا تخلو إما أن تكون لذاته أو لزائد عليه ، وباطل أن تكون لزائد عليه ، فان كل زائد بغيره ممكن تقديره فليزوم منه تواصل الحوادث أبدا ، وهو محال . فلم يبق إلا أن استحالته من حيث أن واجب الوجوب يكون على صفة يستحل معها قبول الحوادث لذاته ، فإذا كان ذلك مستحيلا في ذاته أزلا ، استحال أن ينقلب المستحيل جائزا . . ) (٢)

---

(١) أبو حامد الغزالي ، الاقتصار في الاعتقاد ، تقديم د . عادل العوي ط ١ دار

الامانة سنة ١٣٨٣ هـ ص ١٥٧-١٥٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٨

وهذا الدليل كما يتضح منه مبني على امتناع التسلسل في الحوادث ،

والبراهين التي سيقت على ذلك غير تامة .

وأقل ما يقال في الرد عليها : إنه لا فرق بين التسلسل في الحوادث المستقبلية

وبين التسلسل في الحوادث الماضية ، فإذا جاز الأول ، جاز الثاني .

ثم يقول الغزالي :

( الدليل الثالث :

هو أنا نقول : إذا قدّرنا قيام حادث بذاته فهو قبل ذلك ، إما أن يتصف

بضد ذلك الحادث ، أو بالانفكاك عن ذلك الحادث ، وذلك الضد ، وذلك

الانفكاك إن كان قديما استحالة بطلانه وزواله ، لأن القديم لا يعدم . وإن كان

حادثا ، كان قبله حادث لا محالة ، وكان قبل ذلك الحادث ، حادثا فيؤدي

ذلك الى حوادث لا أول لها ، وهو محال ) ( ١ )

وهذا مبني على أن لكل حادث ضدا ، وأن القابل للحوادث لا يخلو منها ،

ومن أضدادها ، وهاتان المقدهتان دون اثباتهما خرط القتاد ( ٢ )

ثم إن معنى انفكاكه عنهما عدمهما ، ولا يلزم من أزلية العدم ألا يرتفع العدم

فعدم الحادث أزلي ومع ذلك يوجد الحادث فيما لا يزال .

والحاصل أن الغزالي يرى وجوب أن تكون القدرة قديمة لسببين :

أ- أنها إن لم تقم بذاته لم يكن متصفا بها هو ، بل يكون المتصف بها حقيقة هو من

قامت به .

ب- وأنها إن قامت بذاته ، وجب أن تكون قديمة لاستحالة قيام الحوادث بذاته .

(١) المصدر نفسه ص ١٥٨

(٢) انظر في هذا شرح المواقف تحت مبحث قيام الحوادث بذاته تعالى الموقف الخامس

وساق أدلة ثلاثة على أنه يستحيل أن يكون الله تعالى محلاً للحوادث .  
ومسألة قيام الحوادث بذاته تعالى محل نزاع ، وقد ذكر الفخر الرازي : أن قيام  
الحوادث بذاته يلزم جميع الطوائف سواء سميت حوادث أو متجدرات ، على قول  
أكثر طوائف العقلاء .

قال في كتاب الأربعين :

( واعلم أن الصفات على ثلاثة أقسام ، أحدها صفات حقيقية ، عارية عن الإضافات  
كالسواد والبياض .

وثانيها : الصفات الحقيقية التي تلزمها الإضافات كالعلم ، والقدرة ، وذلك  
لأن العلم صفة حقيقية ، تلزمها إضافة مخصوصة إلى المعلوم ، وكذا القدرة صفة  
حقيقية ، ولها تعلق بالمقدور ، وذلك التعلق ، إضافة مخصوصة بين القدرة  
والمقدور .

وثالثها : الإضافات المحضة ، والنسب المحضة مثل كون الشيء قبل غيره  
وبعد غيره . ومثل كون الشيء يمينا لغيره أو يسارا له ، فإنك إن جلست عن يمين  
إنسان ، ثم قام ذلك الإنسان ، وجلس في الجانب الآخر منك ، فقد كنت يمينا له ،  
ثم صرت الآن يسارا له . فهنا لم يقع التفسير في ذاتك ولا في صفة حقيقية  
من صفاتك ، بل في محض الإضافات .

إذا عرفت هذا ، فنقول : أما وقوع التفسير في الإضافات فلا خلاص عنه . (١)

ويقول : ( المشهور أن الكرامية يجوزون ذلك وسائر الطوائف ينكرونه ، وممن  
الناس من قال : إن أكثر طوائف العقلاء يقولون بهذا المذهب ، وإن كانوا ينكرونه  
باللسان أما المعتزلة فمذهب أبي علي الجبائي وأبي هاشم واتباعهما : أنه تعالى  
مريدا بإرادة حادثة لا في محل ، وهو كاره للمعاصي ، والقبائح بكراهة محدثة لا

(١) الفخر الرازي كتاب الأربعين ص ١٢٠

في محل فهذه الارادات ، والكراهات وإن كانت موجودة فلا في محل إلا أن صفة  
المريدية والكراهية تحدث في ذات الله تعالى ، وهذا قول بحدوث الحوادث فسي  
ذات الله تعالى ، وأيضا إذا حضر المرئ ، والمسموع حدثت في ذات الله تعالى  
صفة السامعية ، والبصرية ، بل المعتزلة لا يطلقون لفظ الحدوث ، وانما  
يطلقون لفظ التجدد ، وهذا نزاع في العبارة ، وأما أبو الحسين فإنه يثبت  
علوما متجددة في ذات الله تعالى بحسب تجدد المعلومات - وأما الأشعرية  
فانهم يثبتون النسخ ، ويفسرونه بأنه رفع الحكم الثابت أو انتهاء  
الحكم ، وعلى التقديرين فإنه اعتراف بوقوع التغير ؛ لأن الذي ارتفع وانتهى فقد عدم  
بعد وجوده ، وأيضا يقولون : إنه تعالى عالم بعلم واحد ثم إنه قبل وقوع المعلوم  
يكون متعلقا بأنه سيقع ، وبعد وقوعه يزول ذلك التعلق ، ويصير متعلقا بأنه كان  
واقعا ، وهذا تصريح بتغير هذه التعلقات ، ويقولون أيضا : إن قدرته كانت  
متعلقة بإيجاد الموجود المعين من الأزل ، فإذا وجد ذلك الشيء ، ودخل ذلك  
الشيء في الوجود انقطع ذلك التعلق ، لأن الموجود لا يمكن ايقاعه ، فهذا  
اعتراف بان ذلك التعلق قد زال ، وكذا أيضا الارادة الازلية كانت متعلقة  
بترجيح وجود شيء على عدمه في ذلك الوقت المعين فإذا ترجح ذلك الشيء في  
ذلك الوقت امتنع بقاء ذلك التعلق لأن ترجيح المترجح محال . . . فإذا حصل  
الوقوف على هذا التفصيل ظهر أن هذا المذهب قال به أكثر فرق العقلاء وإن كانوا  
ينكرونه باللسان ( ١ )

(١) الفخر الرازي كتاب الأربعين ص ١١٨

\* هو محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي أحد أئمة المعتزلة ،  
ولد بالبصرة وسكن بغداد وتوفى بها قال الخطيب البغدادي وله تصانيف  
وشهرة بالذكاء والديانة على يدهته من كتبه (المعتمد في اصول الفقه) وتصفح الأدلة  
وغرر الأدلة وشرح الاصول الخمسة وكتاب في الامامة وشرح اسماء الطبيعي توفى  
عام ٤٣٦ . انظر وفيات الاعيان ٢٧١/٤ تاريخ بغداد ١٠٠٠/٣-١٠٣

وقال ابن تيمية :

( إن لفظ الحادث مرادهم به الموجود بعد العدم ، سواء كان قائما بنفسه كالجوهر ، أو صفة لغيره كالأعراض ، وسمى ما ليس بموجود كالأحوال ، والسلوب والاضافات متجددات ، وهذا الفرق أمر اصطلاحى . والا فلا فرق بين معنى المتجدد ، ومعنى الحادث . ) (١)

والأقوى فى الاستدلال على قدم القدرة فى حقه تعالى أن يقال : هى صفة كمال لا يقتضى ثبوته لله تعالى نقصا فى حقه تعالى ، فيجب ثبوتها له تعالى ، لكون كماله مقتضى ذاته ويستحيل وجود المقتضى بدون مقتضاه . فاذا كان المقتضى قديما وجب أن يكون مقتضاه قديما ؛ ولأنه لو لم يتصف بها فى وقت لزم خلوه عن كمال يمكن اتصافه به والخلو عن الكمال نقص ينتزه الله تعالى عنه بالاجماع . ثم إن قدم القدرة لا يستلزم قدم المقدور ، فهو سبحانه وتعالى قادر أزلا على إيجاد الشئ فيما لا يزال ، ذلك أن قدرته تعالى إنما تتعلق بالممكن تعلقا تنجيزيا حادثا على الوجه الذى اراده . وقد أراد سبحانه وجود الحادث فى وقته الذى وجد فيه .

---

(١) ابن تيمية ، دره تعارض العطف والنقل ، تحقيق د . محمد رشاد سالم

## المبحث الثاني

### وحدة القدرة الالهية

لما كانت قدرته تعالى قديمة وهي موجب ذاته تعالى فانها قدرة واحدة ،  
إذ هي قدرة تامة ، كافية في ايجاد أى ممكن تتعلق بوجوده .  
وأیضا لو تعددت القدرة ، وهي قديمة موجب ذاته ، لزم اجتماع عدة أمور  
غير متناهية في الوجود في وقت واحد ، وهذا معلوم البطلان .  
قال صاحب المواقف\* مستدلا على ذلك : ( انها صفة واحدة ، والا لاستندت  
تلك القدر المتعددة القديمة بناء على الفرع الأول - ( وهو قدمها ) - الى الذات  
إما بالقدرة ، أو بالایجاب ، وكلاهما باطل .

أما الأول : فلأن القديم لا يستند الى القدرة (

وأما الثاني : فلأن نسبة الموجب الى جميع الأعداد سواء فليس صدور البعض  
عنه أولى من صدور البعض ، فلو تعددت ( القدر الصادرة عن الموجب ) لزم ثبوت  
قدر غير متناهية ( لثلا يلزم الترجيح بلا مرجح . ) ( ١ )

وقد نوقش هذا الدليل بالآتي :

أ- إن عدم أولوية عدد على عدد في نفس الأمر غير مسلم ، وعدم الأولوية عند المستدل  
لا يفيد .

ب- وأيضا إذا تساوت الأعداد بالنسبة إلى الموجب بالذات ففرارا من اجتماع  
عدة صفات غير متناهية في الوجود ، إذ كانت صفاته تعالى مقتضى ذاته يلزم من  
إيجاب ذاته لقدرته ألا تصدر عنه صفة أخرى بالایجاب وهو خلاف ما ذهب اليه شئتو  
الصفات .

---

(١) الجرجاني شرح المواقف الموقف الخامس ت د . أحمد المهدي ص ٩٤ ، ٩٥  
\* هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد القفار بن أحمد الإيجي الشيرازي الشافعي عضد  
الدين عالم مشارك في العلوم العقلية ، والاصليين ، والمعاني ، والبيان ، والنحو ، والفقہ بعلم الكلام ،  
من مؤلفاته المواقف في علم الكلام ، شرح مختصر المنتمت للإمام الحاشمي ، الفوائد الغياثية ، وغيرها .  
توفي عام ٧٥٦ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٠٨/٦ ، شذرات الذهب  
١٢٤/٦ ، بغية الوعاة ٧٥/٢

والحق أن قدرة الله تعالى واحدة على ما سبق إيضاحه من أنها قدرة  
تامة ، تتعلق بأى ممكن أراد الله وجوده ، فلا حاجة معها إلى قدرة أخرى .  
ثم ، إن إحدى القدرتين على فرض التعدد إن تعلقتا بوجود ما وجد بالقدرة  
الأخرى ، لزم تحصيل الحاصل ، وهو باطل ، وإن تعلقت بعده لزم أن يكون  
الشيء لا موجودا ، ولا معدوما ، وهذا واضح البطلان ، فينبغي أن تكون  
قدرة واحدة .

### المبحث الثالث

#### متعلقات القدرة الالهية

صفة القدرة الالهية من الصفات التي لها تعلق بشئ ، والتعلق استلزام الصفة أمرا زائدا على القيام بمحلها ، فالقدرة صفة حقيقية ، قائمة بمحل ، هو ذاته تعالى . ولها إضافة الى المقدور . (١)

وأما متعلقها فهو الممكن ، لأن الممكن قابل للوجود ، والعدم على السواء بالنظر الى ذاته ، على ما ذهب اليه الجمهور فيصحح أن يكون كلا طرفيه أثرا للقدرة فتتعلق به لا يجاده ، أو اعدامه على ما سبق بيانه ولا تتعلق بواجب لذاته ، ولا مستحيل لذاته ، لأن الواجب لذاته موجود لا يقبل العدم فان تعلقت به لا يجاده لزم تحصيل الحاصل وهو محال . وإن تعلقت به لعدمه ، فهو لا يقبل العدم . وأما المستحيل فمعدوم لا يقبل الوجود أصلا فان تعلقت بعدمه ، فذلك تحصيل للحاصل ، وإن تعلقت بوجوده ، فهو لا يقبل الوجود بحال (٢)

قال شارح الجوهرة في تعلق القدرة الالهية : (انها تتعلق بكل ممكن وهو لا يجب

وجوده ولا عدمه أو ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه لذاته ، فدخل ما لا يتأتى ايجاده من الممكنات لكن لا بالنظر الى ذاته ، بسبل بالنظر الى غيره ، كممكن تعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه . كإيمان أبي لهب مثلا ، وخرج الواجب والمستحيل ، لأن القدرة صفة مؤثرة ، ومن لزم الأثر وجوده بعد عدمه ، فما لا يقبل العدم أصلا كالواجب لا يصح أن يكون أثرا لها ، لكلا يلزم تحصيل الحاصل ، وما لا يقبل الوجود أصلا كالمستحيل لا يصح أن يكون أثرا لها أيضا ، لكلا يلزم قلب الحقيقة بصيرورة المستحيل

(١) انظر الشيخ عبدالسلام اللقاني المالكي ، شرح جوهرة التوحيد الحاشية ص ١٠٠  
(٢) انظر حاشية الدسوقي على ام البراهين للشيخ محمد الدسوقي ط دار الفكر ص ٩٩



جائزا ، وكلاهما محال .

ثم بين أن للقدرة تعلقين تعلقاً صلوحياً ، وهو التعلق القديم ، بمعنى أنها في الأزل صالحة للإيجاد ، والاعدام على وفق تعلق الإرادة الأزلية بهما فيما لا يزال ، وتعلقاً تنجيزياً ، وهو التعلق الحادث المقارن لتعلق الإرادة بالحدوث الحالى .

وأشار الى عموم تعلق القدرة لجميع السمكات ، بقوله : ( بلا تناهى ها ) أى الممكن الذى ( به تعلقت ) بأن لا يخرج عنها فرد منه ، يعنى أن قدرة الله تعالى غير متناهية المتعلقات لقوله تعالى : ( وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) ( ١ )  
( وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ) ( ٢ ) ( ٣ )

---

( ١ ) سورة آل عمران آية ١٨٩

( ٢ ) سورة الفرقان آية ٢

( ٣ ) الشيخ عبد السلام اللقاني المالكي : شرح جوهرة التوحيد ص ١٢٠ ، ١٢١ ،

وانظر محمد بن على بن سلوم مختصر لوامع الانوار البهية ت . محمد زهدى

النجار ط ١ ١٣٨٦ هـ ص ١٢١

الباب الثاني

مذهب الفلاسفة في قدرته تعالى

# الفصل الأول

ويتضمن مبحثين

المبحث الأول :

مذهب الفلاسفة في قدرته تعالى وكيفية صدور العالم عنه .

المبحث الثاني :

محل النزاع بين المليين والفلاسفة الاسلاميين في مفهوم قدرته تعالى والرد على الفلاسفة في كيفية صدور العالم .

## البحث الأول

مذهب الفلاسفة الالهيين في قدرته تعالى ، وكيفية صدور العالم عنه

ذهب الفلاسفة الى أن الواجب بذاته قادر ، بمعنى أنه يلزم من ذاته وجود العالم ، فهو موجب بذاته لما صدر عنه ليس له اختيار في صدور شيء عنه وإذا فمعنى قدرته - عندهم - أنه ان شاء فعل ، وإن لم يشأ لم يفعل مع أن مشيئة الفعل - أي إيجاد العالم - واجبة التحقق ومشية الترك ممتنعة ، والشرطيتان صادقتان ، لأن اللزوم في كل منهما صحيح ، فهو على تقدير أن يشاء الفعل ، وهو تقدير واجب التحقق يفعل . وعلى تقدير أنه لم يشأ الفعل ، وهو تقدير ممتنع لم يفعل .

قال ابن سينا \* : ( اعلم أن القادر هو الذي يصدر منه الفعل على وفق الارادة وهو الذي إن شاء فعل ، وإن لم يشأ لم يفعل . ولا يلزم من هذا أنه لا بد أن تكون مشيئته وارادته مختلفة حتى يشاء تارة ، ولا يشاء أخرى ، لأن اختلاف الارادات ، لاختلاف الاغراض ، وقد ذكرنا أنه لا غرض له في فعله فاذا مشيئته وارادته متحدة ، ولأن هذه القضية شرطية ولا يلزم من قولنا : إن شاء فعل ، وان لم يشأ لم يفعل ، أنه لا بد وأن يشاء ، وأن يفعل ، وأن لا يشاء وأن لا يفعل ، لأنه علم نظام الخير على الوجه الأبلغ الأكمل فلا تتغير ارادته ومشيئته (١)

(١) ابن سينا الرسالة العرشية ط ١ دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ٥٣ هـ ص ١١

\* هو الحسين بن عبد الله بن سينا ، أبو علي ، الرئيس ، الحكيم المشهور ولد في بلخ ثم انتقل إلى بخارى وطاف بالبلاط واشتغل بالعلوم وحصل الفنون نظر في علوم المنطق واليونان ، ثم رغب في علم الطب ودرسه حتى فاق غيره فيه ، من مصنفاته القانون ، والشفاء ، والاشارات والتبهيئات ، والنجاة ، وغيرها ، توفي سنة ٤٢٨ هـ . انظر شذرات الذهب ٣/٢٣٤ وفيات الاعيان ١/١٥٢ ، لسان الميزان ٢/٢٩١ .

هذا وقد ذهب الفلاسفة إلى أن الله تعالى واحد من كل وجه ، ويقولون عنه : إنه الموجود الأول ، أو المبدأ الأول ، أو واجب الوجود بذاته . وقالوا : إنه برىء من التركيب ، والنقص ، وهو واحد من كل وجه وبكل اعتبار ، فليس جسما ولا جسمانيا ، لأن الجسم يتركب من الهيولى والصورة ، وأن لكل منهما معسنى يفاير الآخر ، والجسمانى منطبع فى الجسم ، وليس فيه كثرة صفات ، فيكون فيه تركيب باعتبار شيئين ، ذات وصفة . وليس هو حقيقة مركبة من جنس وفصل . ولا تكترفيه باعتبار أن له وجودا غير ماهيته ، بل وجوده عين ماهيته .

قال ابن سينا : ( . . . فهو تام الوجود ، لأن نوعه له فقط ، وليس من نوعه شىء خارج عنه . . . فهو واحد من جهة تامة وجوده ، وواحد من جهة أن حده له ، وواحد من جهة أنه لا ينقسم لا بالكم ، ولا بالبارى المقدمة له ، ولا بأجزاء الحد . . . . . ) وأيضا فهو واحد من جهة أخرى ، وتلك الجهة هى أن مرتبته من الوجود هو وجوب الوجود ليس إلا له ( (١) )

ومع وحدته من كل وجه ، فجميع الممكنات مستندة إليه إما بتداء أو بواسطة  
قال الفارابى\* :

( الموجود الأول هو السبب الأول لوجود سائر الموجودات كلها ، وهو برىء من جميع أنحاء النقص ، إما واحدا . وإما أكثر من واحد . وأما الأول

---

(١) ابن سينا . كتاب النجاة ط ٢ مصطفى الحلبي مصر سنة ١٣٥٧/٣٤٠/٢٣٠  
\* هو محمد بن محمد بن اوزلغ بن طرخان الفارابى ، ويلقب بالمعلم الثانى ، أبونصر ، حكيم ، رياضى ، طبيب ، مسوسيقى ، عارف باللغات التركية ، والفارسية ، واليونانية ، من تصانيفه آراء أهل المدينة الفاضلة ، المدخل الى علم المنطق ، تحصيل السعادة ، توفي سنة ٣٣٩ هـ . انظر وفيات الاعيان ٧٦/٢ ، شذرات الذهب ٣٥٠/٢ ، الفهرست ص ٣٦٨ .

فلخلوه من أنحاءها كلها ، فوجوده أفضل ، وأقدم الوجود . . . . . ) (١)  
كبقية صدور العالم عن المبدأ الأول .

وأما كيفية صدور العالم عن المبدأ الأول ، أو كيفية صدور الكرة عن الواحد من كل وجه ، فقد قالوا في ذلك : صدر عن المبدأ الأول ، واحد هو العقل ، فلم يصدر عنه أكثر من واحد . وصدر عنه هذا الواحد لا على سبيل القصد والاختيار ، بل على سبيل الإيجاب الذاتي ، فهو لازم له .

قال الفارابي : ( ولا يمكن أن يكون له عائق من أن يفيض عنه وجود غيره لا من نفسه ، ولا من خارج أصلا ) (٢)

وهذا الصادر عن المبدأ الأول لا يكون إلا واحدا ، لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، ويكون صدره بطريق اللزوم ، وإن لو كان قاصدا مختارا لما صدر عنه لأدى ذلك إلى التكرار في ذاته ، إن القصد إلى وجود الكل عنه يؤدي إلى أن يكون فيه شيء بسببه يقصد . وهو معرفته وعمله بوجود القصد أو استحبابه ، أو خيرية فيه تؤدي إلى ذلك القصد . ثم فائدة يفيدها ذلك القصد ، ولما كان الأول عقلا محضا يعقل ذاته ككائن واجب بذاته ، وجب

---

(١) أبو نصر الفارابي : آراء أهل المدينة الفاضلة ت البيبي نصرى نادر ص ٣٧

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦

أن يعقل أنه يلزم وجود الكل عنه ، لأنه لا يعقل ذاته إلا عقلا محضا ، ولما كان هو مبدأ الكل ، كان عقله لذاته مستلزما عقله لمبدئية الكل عنه . فليس هناك تكرر هو عقله ذاته ، وعقل مبدئيته ، إذ يكون الثاني لا زما للأول ، وكثرة اللوازم لا تستلزم كثرة الملزوم . (١)

ولما كان عالما بما في العالم من نظام ، وكان عالما بخيرية هذا النظام ومحبا له غير كاره له ، كان مريداً لما فاضت عنه ، بل ولما حدث بسبب بعض ما فاض عنه ، وهو العقل الفعال . ولما كان علمه كافيا في وجود ما فاض عنه ، لم يكن هناك علم وقدرة بها الفعل ، بل وجود الكائنات حدث على سبيل الفيض كما سبق أن أشرنا إليه ، وفي بيان نظرية الفيض يقول صاحب كتاب ( من أفلاطون إلى ابن سينا ) :

( إن نظرية الفيض هي النظرية التي تبين لنا كيف تصدر الموجودات عن الأول ، فتزعم أن هذا الصدور فعل ضروري ناشئ عن طبيعة المبدأ الأول ، فالوجود يصدر عنه كما يصدر النور عن الشمس ، والحرارة عن النار ، كأن هناك قانونا لتطور الكائنات ، وانتقالها من الواحد إلى الكثير ، ومن الأول إلى العنق ، أي من الوجود الأبدى المطلق ، إلى الوجود الزماني المتغير ) (٢)

فنظرية الفيض تستند على ثلاثة مبادئ :

(١) انظر ابن سينا . النجاة ٢٧٧/٣

(٢) جميل صليبا . من أفلاطون إلى ابن سينا ط ٤ سنة ١٩٥١ م ص ٨٤

### المبدأ الأول :

تقسيم الموجودات إلى واجب وممكن ، فالإله واجب بذاته ، وكل ما سواه فهو ممكن بذاته ، أو ممكن بذاته ، واجب بغيره . فإنه ما لم ينقسم الموجود إلى واجب ، وممكن فلن يتصور القول بصدور الممكن عن الواجب .

### المبدأ الثاني :

واجب الوجود لا تعدد فيه ، أي لا يوجد من نوعه اثنان وليس فيه تركيب ، ولا يصدر عن الواحد إلا واحد ، فالمبدأ الأول إذا صدر عنه وجود ، وجب أن يكون واحداً ، فلهذا كان العقل الذي صدر عن المبدأ الأول واحداً . ثم استمر صدور العقول ، والنفوس ، والأجرام إلى <sup>أن</sup> وصلت إلى العقل الفعال ، وذلك لوجود الكثرة الاعتبارية في الصادر عن المبدأ الأول ، وهو العقل الأول ، وبقيّة العقول التسعة .

### المبدأ الثالث :

مبدأ الابداع وهو العلم ، فجعلوا علم الاله بذاته علة للوجود وصدوره عنه ، على ما يعقله ، فعلمه تعالى بذاته يستلزم بأنه مبدأ الكل على هذا النظام البديع ويلزم من علمه هذا صدور الكل عنه ، إما ابتداءً أو بواسطة ، فعلمه فعلى كاف لا يحتاج معه إلى صفة أخرى في الإيجاد ثم إن علمه بالكل لما كان لازماً لعلمه بذاته لم يكن هناك كثرة تنافي وحدته ، لأن كثرة اللوازم لا تقتضي كثرة الملزوم . (١)

---

(١) انظر جميل صليبيّا من افلاطون الى ابن سينا ص ٨٤ وما بعدها .



والذي دفع الفلاسفة إلى القول بنظرية الفيض . قولهم : باستحالة الوجود من العدم ، فلجأوا لهذه النظرية حتى يجدوا فيها تعليلا لوجود الكائنات ، فهذه الكائنات - عندهم - لم توجد من عدم ، وإنما وجدت من موجود ، الأمر المسذى دفعهم إلى القول بقديم بعض العالم ، أو بقديم مادته وحدث ما يحدث عند الاستعداد التام . فالعالم قديم بالزمان ، حادث بالذات ، وقد مه بزمانه ، لأنه لازم للمبدأ الأول صدر عن طريق الفيض ، فلم يسبق وجوده عدم .

وحادث بالذات لأنه تابع في وجوده للمبدأ الأول . فوجوده مسبق بوجود غيره ، لا سبقا زمانيا ، بل سبقا بالذات ، إذ أن العلة تتقدم المعلول بالذات ، لا احتياج المعلول إلى علته ، ولا يلزم أن تكون العلة متقدمة بالزمان ، بل هي مع المعلول زمانا ، إذ كانت مستلزمة للمعلول .

هذا وقد ذهب الفلاسفة إلى حصول كثرة اعتبارية فيما فاض عن المبدأ الأول ، فجعلوا الصادر عن المبدأ الأول عقلا ، لأنه أعلى الموجودات الممكنة الصادرة عنه تعالى ، وهذا العقل وجدت فيه كثرة اعتبارية ، هي إمكانه في ذاته . وعقله لمبدئه ، وعقله لنفسه ، فلزم من عقله لمبدئه صدور عقل عنه ، ومن عقله لنفسه صدرت عنه نفس هي نفس فلك ، ومن إمكانه في ذاته صدر عنه جرم فلك نسبة الأشرف للأشرف ، فلما كان عقله لمبدئه أشرف من عقله لنفسه ، وإمكانه ، صدر عنه بهذا الاعتبار عقل ، ولما كان عقله لنفسه أشرف من إمكانه في ذاته ، صدر عنه بهذا الاعتبار نفس . ولما كان إمكانه في ذاته دون عقله لمبدئه ، ولنفسه ، صدر عنه بهذا الاعتبار جرم هو جرم فلك .

قال ابن سينا : ( . . . ) ووجب أن يكون العقل الأول أعلاها ، ثم يتلوه عقل ،  
وعقل ، ولأن تحت كل عقل فلكا يمارته ، وصورته التي هي النفس ، وعقلادونه . فتحت  
كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه الثلاثة عن ذلك  
العقل الأول في الابداع لأجل التثليث المذكور فيه ، والأفضل يتبع الأفضل من جهات  
كثيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل تحته ، وبما يعقل  
ذاته ، وجود صورة الفلك الأقصى وكمالها ، وهي النفس . وبطبيعة إمكان الوجود  
الحاصلة له المندرجة في تعقله لذاته ، وجود جرمية الفلك الأقصى المندرجة في  
جملة الفلك الأقصى . ( ١ )

وتستمر سلسلة الكائنات والعقول حتى العقل العاشر ، ولزمت هذا العقل  
المادة التي هي حشومقعر فلك القمر ، والذي تصدر عنه هذه الكائنات الحارثة  
في عالم العناصر ، الذي يديره العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال ، يقول صاحب  
تقديم كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة :  
( وهو الذي يهب عالم العناصر مختلف الصور التي تظهر من جمادية ونباتية  
وحيوانية ، وانسانية ، لذلك أطلقوا عليه لقب ( واهب الصور ) هو رب هذا العالم  
منه تصدر الأنفس البشرية ) ( ٢ ) عند الاستعداد التام .

( ١ ) ابن سينا . النجاة ٣ / ٢٧٧

( ٢ ) أبو نصر الفارابي . آراء أهل المدينة الفاضلة ص ٢٠ المقدمة

ويعلل ابن سينا انتهاه الصادرات بالعقل العاشر ، وعدم لزوم عقل عنسه  
بأن العقول مختلفة الأنواع فلا يلزم أحدها ما يلزم الآخر . يقول في ذلك :  
( وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق  
مفارق ، فانا نقول : إنه إن لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها  
من الكثرة ، وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة ، فتلزم  
كثرته هذه المعلولات ، ولا هذه العقول متفقة الأنواع حتى يكون مقتضى معانيها  
متفقا . ) (١)

وبهذا يتلخص من إلزامه بوجوب ألا تقف العقول عند العقل العاشر ، إن كان  
انتهاه العقول إلى العاشر راجعا إلى اختلاف العقول بالنوع ، واختلاف الصادر  
عنها .

والذي دفع الفلاسفة إلى القول بأن الصادر عن المبدأ الأول - كما سبق أن  
أشرنا إليه - واحد . أن المبدأ الأول بسيط ، أي أنه واحد حقيقي لا تكثر فيه أصلا بوجه  
من الوجوه ، ولهذا لا يصدر عنه إلا واحد خال من التركيب وإنما ذهب الفلاسفة  
إلى أن أول ما خلق الله العقل ، لا متناع أن يكون الصادر عنه تعالى جسما  
لتركب الجسم من الهيولى ، والصورة ، فلو صدر الجسم أولا لزم تعدد الصادر في  
المرتبة الأولى ، ولتقدمت الهيولى والصورة عليه ضرورة ، لأن الجزء متقدم على الكل

---

(١) ابن سينا . النجاة ٢٧٨/٣

فلو كان هو الصادر الأول لتقدمت عليه أجزاءه ، ولا يجوز أن يكون الصادر الأول أحد جزئى الجسم ، إذ لا يستقل أحد الجزئين بالوجود دون الآخر ، ولا يجوز أن يكون الصادر الأول عرضا ، إذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر ، الذى هو محله ، أى موضعه المقوم له ، ولا يجوز أن يكون الصادر الأول نفسا إذ لا تستقل بالتأثير دون الجسم الذى هو ألتها .

فتعين أن يكون الصادر الأول عقلا .

وتلخيصه :

أن الصادر الأول يجب أن يكون مستقلا بالوجود ، والتأثير ولما كان كل من الجسم والمهيولى ، والصورة ، والعرض لا يستقل بالوجود ، وجب ألا يكون واحد من هذه الأربعة أول صادر عنه ، ولما كانت النفس لا تستقل بالتأثير ، بل هى محتاجة للبدن تتعلق به تعلق التدبير والتصرف وجب ألا تكون أول صادر عنه أيضا وبذلك يتعين أن يكون أول صادر عنه عقلا .

ويعلل صاحب المواقف انتفاء أن يكون الموجد لجسم نفسا ، أو جسما آخر ، أو أحد جزئى الجسم فيقول :

( . . . ) ونفسا لتوقف تأثيرها عليه ( فإن النفس لا تؤثر إلا بالآلات جسمانية ، فيكون تأثيرها متأخرا عن الجسم ، فكيف يتصور إيجادها إياه ) ولا أحد جزئيه وإلا لكان ذلك الجزء الموجد للجسم علة للآخر . . . ( ولا عرضا لتأخره عنه )  
فى الوجود ( فهو ) أى الموجد للجسم ( العقل ) (1)

---

(١) الجرجانى : شرح المواقف ٢٥٥/٧

وهكذا صدر العالم عن الله تعالى عند الفلاسفة - يطريق الفيض إذ قـاض عنه أولاً عقل كما أسلفناه ثم توالى الصادر عنه حتى كان العقل الفعال ، واهب الصور للمادة فكان العالم على ما هو عليه في صورته الحالية .

### المطلب الأول

محل النزاع بين المتكلمين والفلاسفة الاسلاميين في مفهوم قدرته تعالى

اتفقت جميع طوائف المسلمين ، على أن الله تعالى قادر ، ولكن اختلفوا في مفهوم قدرته تعالى ، ففي حين ذهب عامة المتكلمين من الأشاعرة إلى أن لله تعالى قدرة زائدة على ذاته بها يوجد الله الممكن وفق ارادته ، وفي حين ذهب الماتريدية إلى إثبات القدرة صفة لله تعالى بها يتمكن الفاعل - وهو الله تعالى - من الفعل ، فوظيفة القدرة جعل الفعل ممكن الوجود عن الفاعل ، وجعلوا الإيجاد بالتكوين .

وذهب المعتزلة إلى أنه تعالى قادر بمعنى أن له قادية ، هي صفة لا موجودة ولا معدومة ، إما معللة بذاته ، أو بالقدرة حالا أيضا فلم يشبوا صفة زائدة على الذات موجودة هي القدرة ، ومنهم من جعل قدرته ذاته من حيث إيجاد الممكن بها . ولكن هذه الطوائف جميعا ، بل المليون جميعا متفقون على أنه تعالى فاعل بالاختيار ، لا موجب بالذات ، فهو سبحانه إن شاء فعل ، وإن لم يشأ لم يفعل ، بمعنى أن له أن يشاء الفعل ، كما أن له أن يشاء الترك دون أن تكون احدي المشيئتين لازمة لذاته فلا يتمكن من خلافهما ، فإيجاد تعالى للعالم ليس لازما لذاته بحيث لا يتمكن من تركه ، بل هو الفاعل المختار . فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن قال تعالى : ( وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ . ) (١)

بينما ذهب المليون إلى ذلك ، ذهب الفلاسفة إلى أنه تعالى قادر ولكنهم ذهبوا إلى أن القدرة لزوم الفعل بحيث لا يتمكن من الترك ، قاله تعالى - عندهم - موجب بذاته لجميع ما صدر عنه ابتداءً أو بواسطة ، على ما بيناه فيما سبق .

(١) سورة القصص آية ٦٨

### المطلب الثاني

الرد على الفلاسفة في كيفية صدور العالم عن الله تعالى

---

ولبيان بطلان ما ذهبوا إليه في كيفية صدور العالم نقول :  
الاعتبارات الثلاثة في الصادر الأول عن المبدأ الأول ، إن كانت أموراً موجودة بطول  
قولكم الواحد لا يصدر عنه الا واحد ، وان كانت أموراً اعتبارية لا وجود لها ففى  
الخارج ، لم تكن مصدراً لموجود ، ولا جزءاً لمصدر موجود فان ما لا وجود له  
لا يكون علة لموجود .

وإذا كان جرم الفلك الأقصى قد صدر عن الفقل باعتبار إمكانه في ذاته فلم  
اختلفت نقطتان من بين سائر النقط بأن تكونا قطبين دون سائر النقط الأخرى مع  
صلاحيتها للقطبية ، إذ كان الفلك بسيطاً متشابه الأجزاء .

وإذا كان الفلك الثامن صدر عما صدر عنه بواسطة إمكانه فعم صدرت هـ  
الكواكب ، وهى لا تحصى كرة ، ولم يختص بعض الافلاك بأن تكون حركته من الشرق  
إلى الغرب ، وبعضها بالعكس .

وأيضاً : قولكم : الواحد لا يصدر عنه الا واحد قضية كلية يعتمد ففى  
الاستدلال عليها على الاستقراء ، ومهما كان الاستقراء فإنه لا يكون إلا ناقصاً . ذلك  
أن من أفراد الواحد من كل وجه على تقدير وجوده ما سيوجد ، وإذا كان الاستقراء

ناقصا فلا يفيد اليقين .

وقولكم : باسناد الاشرف وهو العقل ، الى الاعتبار الاشرف وهو عقله لمبدئه ،  
واسناد الأخص الى الأخص كلام خطابي لا يعول عليه .

وأیضا الواحد من كل وجه الذى لا يمتاز عن غيره مما يشاركه فى الوجود  
بتعيينه الخاص ، لا وجود له فى الخارج .

هذا إلى ما فى ردكم صفات المبدأ الأول الى العلم من تعسف ، وحمل للالفاظ  
على غير معانيها المعروفة .

وأخيرا نقول لكم : هبوا أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وأن الكثرة حصلت  
نظرا لكثرة اعتبارية وهدت فى الصادر عنه فلم لا يجوز أن يصدر عن المبدأ الأول  
واحد ثم تصدر كثرة باعتبار عقل المبدأ الأول لذاته ، وعقله لما صدر عنه ، وهكذا حتى  
يصدر الكثير الذى لا يحصى عن المبدأ الأول .

---

انظر فى هذا : شرح المواقف ١١٧٦-١٢٦ وموافقة المعقول للمنقول  
لابن تيمية جزء ١٤ ص ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وثخافت الفلاسفة لابن حامد  
الفسزلى ص ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤  
المعتبر لابن البركات البغدادي ١٥٦/٣ ، ١٥٢ ،



## الفصل الثاني

شبه الفلاسفة على القول بالايجاب الذاتي  
ومناقشة المتكلمين لهم

المبحث الاول / منشأ قول الفلاسفة بالايجاب الذاتي

المبحث الثاني / شبه الفلاسفة على انه موجب به

المبحث الثالث / مناقشة الملمين للفلاسفة في

قولهم بالايجاب الذاتي

رد ابن تيمية على الفلاسفة في كيفية صدور العالم

## المبحث الأول

### منشأ قول الفلاسفة بالاجاب الذاتى

ذهب الفلاسفة إلى أن الله تعالى موجب بذاته وأن الموجودات صدرت عنه تعالى على سبيل اللزوم ، فليس فاعلاً بالاختيار على ما تقدم ، ومنشأ مقالتهم هذه قولهم : إن واجب الوجود لذاته واحد من كل وجه ، وردوا صفاته إلى علمه ، وقالوا : هو يعلم ذاته ، إذ ذاته حاضرة عنده غير غائبة عنه ، فيكون عالماً بهما ، ويلزم من علمه بذاته ، علمه بصدور الكل عنه . ولزم من هذا العلم أن صدر عنه العالم على هذا النظام . فهو العلة التامة لكل المعلولات والواحد لا يصدر عنه إلا واحد . ولما كان هذا الواحد علة تامة لكل المعلولات ، فلا يجوز أن يتخلف المعلول عن علته التامة ، بل المعلول مع علته التامة زماناً . ثم قالوا : إن الموجودات الحادثة إنما حدثت لحدوث الاستعداد التام فى مادة قديمة فواجب الوجود عام الغيظ ، إلا أن فيضه قد يتأخر ، فيكون إذا استعد القابل لما يحدث ، فالنقض فى القابل لا فى الفاعل .

قال الفارابى :

( وجود ما يوجد عنه إنما هو على جهة فيض وجوده لوجود شيء آخر ، وعلى

أن وجود غيره فائض عن وجوده هو ) (١)

---

(١) ابونصر الفارابى : آراء أهل المدينة الفاضلة ص ٥٥

وقال ابن سينا :

( فإن كان الداعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة الخير والجدود ، هو كون المعلول مسبوqa بالعدم لا محالة ، فهذا الداعي ضعيف قد انكشف لذوى الانصاف ضعفه . ) (١)

فقولهم : إن واجب الوجود موجب بذاته ، وإن كل الموجودات صدرت عنه بطريق الفيض هو السبب الذى دفعهم إلى القول بقدم العالم لأنه لا يزم للقديم .

ورد المتكلمون على هذا القول ، فقالوا :

نفيكم الصفات وإثبات ذات مجردة عن جميع الصفات يستلزم ألا يكون الواجب موجودا فالشئ ما لم تكن له صفة وجودية بها يمتاز عن غيره لا يكون موجودا . ثم إن ردكم جميع الصفات إلى العلم فيه من التعسف ما فيه ، فليس العلم مثلا هو القدرة ولا القدرة هي الإرادة ، وأيضا لا نسلم :

( أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ، وإلا لزم من العلم بالشئ العلم بجميع لوازمه القريبة والبعيدة ؛ لأنه إذا علم الشئ علم لازمه القريب الذى هو معلوله ، وإذا علما معا علم البعيد أيضا ؛ لأنه معلولهما ) ( نعم يلزم ذلك إذا علم الشئ ) الذى هو علة ( وعلم أنه علة له ) أى للشئ الآخر الذى هو معلول ( و ) علم ( أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول ) فحينئذ يعلم وجود المعلول قطعاً ، لكن ما ذكرتم يدل على أنه عالم بذات العلة التى هي ذاته الحاضرة عنده ، ولا يدل على ثبوت العلم الآخر ( فلم قلتم ان ذلك كله ( حاصل له ) حتى يتم مطلوبكم ) (٢)

(١) ابن سينا : الاشارات والتبهيها ، النقط الخامس الفصل العاشر

(٢) شرح المواقف ٦٨ / ٨ / ٦٩

## المبحث الثاني

شبه الفلاسفة على أنه موجب بذاته

١- الشبهة الأولى :

استند الفلاسفة في قولهم بالإيجاب الذاتي إلى استحالة صدور حادث عن قديم مستجمع لشرائط التأثير ، فلو حدث حادث عن القديم ، لكان حدوثه بواسطة أمر حدث ، إذ لو كان ذلك الأمر قديما ، لكانت العلة تامة أزلا ، فيكون معها الحادث أزلا ، وكون الحادث أزليا محال .

ثم إن هذا الأمر الذي حدث لا بد أن يكون قد حدث لحدث سبب اقتضى حدوثه ، وهكذا في كل سبب حادث ، وحينئذ يلزم التسلسل في الحوادث وأنتم أيها المتكلمون لا تقولون به .

الرد على شبهتهم :

قال أبو حامد الفزالي في الرد على قولهم : ( استبعدتم حدوث حادث من قديم ولا بد لكم من الاعتراف به ، فإن في العالم حوادث ، ولها أسباب ، فإن استندت الحوادث إلى الحوادث إلى غير نهاية فهو محال ، وليس ذلك معتقد عاقل ، ولو كان ذلك ممكنا لاستفنيتم عن الاعتراف بالصانع ، وإثبات واجب وجود هو مستند الممكنات وإذا كانت الحوادث لها طرف ينتهي إليه سلسلتها ، فيكون ذلك الطرف هو القديم فلا بد إذن على أصلكم من تجويز صدور حادث عن قديم )<sup>(١)</sup>

(١) أبو حامد الفزالي ، تهافت الفلاسفة ص ١٠٧

فأبو حامد يلزمهم بصدور حادث عن قديم ، إذا كان صدور الحادث عن حادث  
والحادث الآخر عن حادث آخر ، وهكذا بدون نهاية باطلا ، إذ هو تسلسل فسي  
المؤثرات المجتمعة المترتبة ، وهو باطل باتفاق . وأيضا هو يؤدي الى سد باب  
اثبات الصانع جل وعلا وإن فلا بد أن يكون للحوادث طرف قديم هو مستند هذه  
الحوادث ويكون حدوث الحادث عن القديم المستجمع لشروط التأثير لم يلزم منسبه  
تخلق المعلول عن علته التامة ، لأن إرادته تعالى تعلقت أزلا لذاتها بوجود الحادث  
في الوقت الذي حدث فيه دون وقت قبله ، أو وقت بعده ، فعدم أزلية الحادث راجع  
لتعلق الإرادة بوقت حدوثه . . وهذا ما أجابت به الأشاعرة .

ولكن إذا كان من المعلوم أن الترجيح بالإرادة يكون لسبب وداع . فالرد  
حينئذ هو أن حدوث الحادث عن القديم شرط حدوثه ، وهذا الشرط وإن كان حادثا  
يكون مشروطا بشرط آخر ، وهكذا . والتسلسل في الحوادث المتعاقبة غير مستنع ،  
ولا دليل على امتناع أن تقوم بذاته تعالى أفعال اختيارية تتعلق بحشيئته ، وهذه  
الأفعال المتعاقبة لا أول لها ، إذ كان سبحانه لم يزل فعالا .

قال ابن تيمية :

( التسلسل يراد به أمور =

أحدها : التسلسل في المؤثرات والفاعلين والعلل ، وهذا باطل بصريح العقل ،  
واتفاق العقلاء ، لأنه يؤول الى اجتماع علل ومعلولات لا نهاية لها في وقت  
واحد .

وأيا إذا كانت سلسلة الممكنات لا توجد بنفسها ، ولا يمكن ، وتعين أن يكون وجودها بموجد واجب الوجود فهذا الموجد لا بد أن يكون طرفا للسلسلة ، وإلا لزم دخوله فيها . فلا يكون واجب الوجود ، وقد ثبت أنه واجب الوجود .

وأيا إذا لم يكن طرفا للسلسلة ، لزم توارده على مستقتين على معلول واحد ، ذلك أن علة الكل علة للبعض ، فهذا البعض إذا لم تنته به سلسلة الممكنات كان معلولا لعلة ممكنة ، وكان معلولا للواجب أيضا ، واجتماع علتين على معلول واحد محال ، فتعين أن تكون سلسلة العلل متناهية .

ومنها التسلسل في تمام كون المؤثر مؤثرا ، وهذا كالذي قبله باطل بصريح العقل ، وقول جمهور العقلاء .

ومنها التسلسل الذي في معنى الدور ، مثل أن يقال : لا يحدث حادث أصلا حتى يحدث حادث ، وهذا أيضا باطل بضرورة العقل .

ومنها التسلسل في الآثار المتعاقبة في جانب الماضي ، بأن يكون حادث قبله حادث وهلم جرا إلى غير نهاية . أو في جانب المستقبل ، بأن يكون حادث بعده حادث ، وهلم جرا إلى غير نهاية . وهذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين ، وبين غيرهم من الطوائف . فمن المسلمين من جوزوه في المستقبل دون الماضي .

وإذا عرفت هذه الأنواع فهم قالوا :

إذا لم يكن المؤثر تاما في الأزل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا إن القول في ذلك الحادث كالقول في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث

شيء ما حتى يحدث شيء ، وهذا باطل .

لكن هذا الدليل إن قصدوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء ، فهذا يناقض قولهم ، وهو حجة عليهم ، وإن أرادوا أنه كان في الأزل مؤثرا تاما ، لم تتجدد مؤثريته ، لزم من ذلك ألا يحدث في العالم شيء ، ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا لازم لا محيد عنه وهو يستلزم فساد حججهم (١)

يعنى أن القول بالاجاب يقتضى ألا يتصور حدوث حادث عنه تعالى لا بواسطة ولا بدون واسطة . أما على تقدير عدم الوسطة فلأن المؤثر تام في الأزل ، فلو حدث عنه حادث ، لزم تخلف الأثر عن المؤثر التام . وأما صدوره عنه بواسطة ، فلأن الوسطة إذا كانت لازمة له ، كانت معه في الأزل ، فيلزم أن يكون ما قيل: إنه واسطة كالفلك بجميع حركاته المتعاقبة حاصلًا في الأزل ، ذلك أن هذه الحركات لازمة للفلك إن كان لا يوجد بدونها ، وإن تكن متعاقبة . فإذا كان الفلك لازما لله تعالى كانت حركاته أيضا لازمة له فيلزم اجتماع أمور متعاقبة في الوجود غير متناهية ، وهذا باطل .

وإذا كانت الوسطة في حدوث الحادث أزلية ، كانت العلة تامة في الأزل فلا يتصور صدور حادث عنها ، وإلا لزم تخلف المعلول عن علته التامة .

---

(١) ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤

وأما على الزام الفلاسفة للمتكلمين بأن ارادة الله تعالى لما حدث بلا سبب  
يكون ترجيحاً بلا مرجح فعلى هذه الحجة رد ابن تيمية قائلاً :

( فهذه الحجة ألزم بها الفلاسفة المتكلمين ، وهى لهم ألزم فان الحوادث  
المتجددة تقتضى تجدد أسباب حادثة . فالحدث أمر ضرورى على كل تقدير  
والذات القديمة المستلزمة لموجبها ، إن لم يتوقف حدوث الحوادث عنها على غيرها  
لزم مقارنة الحوادث لها فى الأزل ، وهذا باطل بالضرورة ، والحس ، وإن توقف  
على غيرها ، فذلك الغير إن كان قديماً أزلياً كان معها ، فيلزم مقارنة الحوادث لها ،  
وإن كان حادثاً ، فالقول فى سبب حدوثه ، كالقول فى غيره من الحوادث .

فهؤلاء الفلاسفة أنكروا على المتكلمين - نفاة الأفعال القائمة به - أنهم  
أثبتوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث مع كون الفاعل موصوفاً بصفات الكمال ، وهم  
- أى الفلاسفة - أثبتوا حدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث ، إن يلزم على قولهم  
أن تكون حركات الأفلاك أزلية وكذا جميع ما يحدث بسببها من استعدادات فى  
العادة ، ولا ذات موصوفة بصفات الكمال ، بل حقيقة قولهم إن الحوادث تحدث  
بدون محدث فاعل ، إن كانوا مصرحين بأن العلة التامة الأزلية ، يجب أن يقارنها  
معلولها ، فلا يبقى للحوادث فاعل أصلاً ، لا هى ، ولا غيرها .

فعلم أن قولهم أعظم تناقضاً من قول المعتزلة ونحوهم ، وأن ما ذكروه من  
الحجة فى قدم العالم ، هو على حدوثه أدل عنه على قدمه . باعتبار



كل واحدة من مقدمتي حجتهما :  
الترجيح لابد له من مرجح تام يجب به ، أنه لو حدث المرجح للزم  
التسلسل ( ١ )

وقال أيضا : ( والطريق الذي ينقطع به هؤلاء الفلاسفة أن يقال : إن  
كان التسلسل في الآثار شيئا بعد شيء ، متصفا ، بطلت الحجة ، وإن كان  
جائزا أمكن أن يكون حدوث كل شيء من العالم مبنيا على حوادث قبله ، إنما معان  
حادثة شيئا بعد شيء ، في غير ذات الله تعالى ، ولما أمور قائمة بذات الله تعالى  
كما يقوله أهل الحديث ، وأهل الاثبات الذين يقولون : لم يزل متكما إذا  
شاء فعلا لما يشاء .

وبالجملة فالتقديرات في تسلسل الحوادث متعددة ومهما قدر منها كان  
أسهل من القول : بأن السموات ، والأرض أزلية ، وأن الله لم يخلق السموات  
والأرض وما بينهما في ستة أيام . وهؤلاء الفلاسفة إنما يبحثون بمجرد عقولهم ،  
فليس في العقل ما يوجب ترجيح قدم الأفلاك على سائر التقديرات ، ومن يقدر  
بالسمع منهم - كمن يقدر بالشرائع منهم - فأى تقدير قدره كان أقرب إلى الشرع من قولهم  
بقدم الأفلاك ( ٢ )

---

(١) ابن تيمية درء تعارض العقل والنقل . ت . د . محمد رشاد سالم ط دار

الكتب سنة ١٩٧١ / ١ / ٣٧١

(٢) المصدر نفسه ٣٠٧ / ١

الشبهة الثانية :

واستدل الفلاسفة على أن الله تعالى موجب بذاته بوجود الحادث في الوقت الذي وجد فيه واجب ؛ لأن إرادة الله تعالى ، وقدرته متعلقتان من الأزل إلى الأبد لترجيح الحادث المعين وإيجاده ، في الوقت الذي وجد فيه ، والتفسير قسـى صفاته تعالى محـال ، والموجود ما لم يجب وجوده لا يوجد ، وإذا كان وجود الحادث في الوقت الذي وجد فيه واجبا فلا فرق بين الموجب بالذات والمختار .

الرد على هذه الشبهة :

وردوا عليهم : بأن الموجب بذاته لا يستوى بالنظر إليه طرفا الممكن ، إن كانت ذاته مقتضية لأحدهما دون الآخر ، فإنه يتعين تأثيره في أحدهما ، ويمتنع في الآخر عقلا ، أما الفاعل المختار ، فإنه يستوى إليه طرفا الممكن ، فهو متمكن من كل منهما ، ولا يمتنع عقلا تعلق قدرته بالفعل ، بدل الترك ، أو الترك بدل الفعل . أما المرجح لتخصيص أمر دون أمر فهو الإرادة ؛ لأن الإرادة من شأنها الترجيح ، والترجيح بالإرادة لا يحتاج إلى سبب وداع . ألا ترى أن الهارب من السبع إذا عن له طريقان متساويان من جميع الوجوه يختار أحدهما دون الآخر بلا سبب ، وداع . (١) .

---

(١) انظر الجرجاني ، شرح المواقف . الموقف الخامس في الالهيات

والحاصل أن وجوب الفعل في الوقت الذي وجد فيه لإرادة وجوده في ذلك الوقت لا يناقى الاختيار ، إذ هو وجوب منشؤه الإرادة الجازمة ، فهو محقق للاختيار لا نافي له . و فرق بين هذا الوجوب الذي لا يكون معه أحد طرفي الممكنين لازما لذات الله تعالى ، بل يكون الطرفان بالنسبة إلى الذات سواء . وبين الإيجاب الذاتي الذي يكون معه الفعل لازما للذات ، ولا يكون طرفا الممكنين سواء بالنسبة إلى ذاته تعالى .

الشبهة الثالثة :

واستدل الفلاسفة كذلك على الإيجاب الذاتي بأنه لو كان فاعلامختارا يصح  
منه الإيجاد وعدمه ، لأرى ذلك الى :  
( أن ينقلب القديم من العجز الى القدرة ، والعالم من الاستحالة إلى الامكان  
وكلاهما محال . (١)

وبيان ذلك أن المختار لا بد له أن يكون مفعوله حادثا ذلك أن اختيار ما  
هو موجود تحصيل للحاصل . وحديث المفعول إن كان للعجز أولا ، ثم للقدرة  
ثانيا ، فهو الأمر الأول ، وهو انقلاب القديم من العجز إلى القدرة .  
وإن كان ، لأن المفعول كان متنع الوجود لذاته ، ثم صار ممكن الوجود  
لذاته ، فهو الأمر الثاني ، وهو انقلاب العالم من الاستحالة الذاتية إلى الامكان  
الذاتي .

وكذلك : ( لا يمكن أن يقال : لم يكن قبله غرض ثم تجدد الغرض ،  
لاستحالة أن يفعل لغرض ، وإلا كان مستكملا بغيره وهو باطل .

ولا يمكن أن يحال على فقد آلة ثم علسى وجودها . بل أقرب ما يتخيل  
أن يقال : لم يرد وجوده قنبل ذلك ، فيلزم أن يقال : حصل وجوده ، لأنه صار

---

(١) أبو حامد الغزالي تهافت الفلاسفة ت سليمان دينا دار المعارف مصر

مريدا ، فتكون قد حدثت الإرادة ، وحدوثها في ذاته محال ، لأنه ليس محالاً للحوادث ، وحدوثها لا في ذاته ليُجعله مريداً ، لأن الصفة صفة من قامت به ، لا صفة من فعلها في غيره ، ولا يعقل إرادة لا في محل ، لأن الصفة لا بد لها من محل أى موضوع مقوم . وإذا بطلت هذه الأمور الثلاثة بطل القول ، بأن حدوث العالم لحدوث الإرادة .

فإذا كان وجوده لأن الله أراد وجوده فهذه الإرادة قديمة ، ومع قدم الإرادة يجب قدم المراد ، إن تكون العلة تامة أزلاً ، ويستحيل أن توجد <sup>العلّة</sup> التامة بدون معلولها .

والحاصل أن حدوث الحادث في الوقت الذي حدث فيه لا عن جهة الله تعالى يؤدي إلى تعطيل الصانع ، وإلا فأى فرق بين حادث وحادث . . . .

وإن حدث بأحداث الله ، فلم حدث الآن ، ولم يحدث قبله ؟ أعدم آله ، أو قدرة ، غرض ، أو طبيعة ، فلما أن تبدل ذلك بالوجود ، وحدث عاد الاشكال بعينه .

أول حدوث الإرادة ، فتفتقر الإرادة إلى إرادة ، وكذا الإرادة الأخرى ذلك أن الإرادة الحادثة ممكنة ، والممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ، هو الإرادة ، وهذا يؤدي إلى التسلسل في الإرادات الحادثة والتسلسل في الحوادث عند المتكلمين ممتنع .

فهما كان العالم موجوداً ، واستحال حدوثه ، ثبت قدمه لا محالة وإذا ثبت

قدمه ، لم يكن صادرا عن الله تعالى إلا بطريق اللزوم لا بطريق الاختيار (١)  
وحاصل هذا : أن الواجب لذاته وهو تام القدرة أزلا لا يصدر عنه حادث  
إلا إذا حدث أمر جعله محدثا بعد أن لم يكن محدثا . ثم إن الأمر الذي حدث  
لا بد له من سبب حادث وهكذا القول في كل ما يحدث فيؤدي ذلك التسلسل ففى  
الحوادث المنوع عند المتكلمين .

ولئن فإذا كان واجب الوجود قادرا فى الأزل ، تام القدرة ، وكانت إرادته  
لما حدث أزلية ، وتساوت جميع الأوقات بالنسبة لحدث ما يحدث ، كانت العلة تامة ففى  
الأزل مستلزمة معلولها ، فيكون معلولها معها ، لا يتأخر بالوجود عنها ، ويلزم  
من هذا قدمه ، ويلزم من قدمه أن يكون الله تعالى موجبا بذاته ، وهو المطلوب

الرد على هذه الشبهة :

والجواب : أنه لا يلزم واحد من هذين الأمرين على تقدير أن الله تعالى فاعل  
بالاختيار ، فالعالم ممكن أزلا ولم ينقلب من الاستحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتى  
وقدرته تعالى صفة لازمة له قديمة بقدمه ، غاية ما فى الأمر أن العالم لم يوجد أزلا ؛ لأن

---

(١) الغزالي ، تهافت الفلاسفة بتصرف . ص ١٠٩

إرادة الله تعالى تعلقت أزلاً لذاتها بوجود العالم في الوقت الذي وجد فيه  
قال الغزالي :

(بم تتكرون على من يقول : إن العالم حدث بإرادة قديمة اقتضت وجوده  
في الوقت الذي وجد فيه ، وأن يستمر العدم إلى الغاية التي استمر إليها ،  
وأن يبتدئ الوجود من حيث ابتداء ، وأن الوجود قبله لم يكن مراداً ، فلم يحدث  
لذلك ، وأنه في الوقت الذي حدث فيه مراداً بالإرادة القديمة ، فحدث لذلك ،  
فما المانع من هذا الاعتقاد وما المحيل له ؟ ) (١)

---

(١) الغزالي تهافت الفلاسفة ص ٩٦

### الشبهة الرابعة :

وقال الفلاسفة أيضا : إن العالم يلزم لزوما ضروريا لله تعالى ، لا يتصور دفعه ، كزوم الظل للشخص ، وحركة الخاتم مع حركة اليد . ذلك أن من قال : بتقدم الله على العالم

( إما أن يريد به أنه متقدم بالذات لا بالزمان كتقدم الواحد على الاثنين فإنه بالطبع ، مع أنه يجوز أن يكون معه في الوجود الزمانى ، وكتقدم العلة على المعلول ، مثل تقدم حركة الشخص على حركة الظل التابع له ، وكتقدم اليد مع حركة الخاتم ، وحركة اليد في الماء مع حركة الماء ، فإنها متساوية في الزمان ، وبعضها علوية ، وبعضها معلول ، إذ يقال : تحرك الظل لحركة الشخص . . . . .

فإن أريد بتقدم البارئ تعالى على العالم هذا - ( أى التقدم بالذات ) - لزم أن يكونا حادثين ، أو قديمين ، واستحال أن يكون أحدهما حادثا ، والآخر قديما .

وإن أريد أن البارئ متقدم على العالم والزمان ، لا بالذات ، بل بالزمان ، فإن قبل وجود العالم والزمان ، زمان كان العالم فيه معدوما ، إذ كان العدم سابقا على الوجود ، وكان الله سابقا بمدة مديدة لها طرف من جهة الآخر ، ولا طرف لها من جهة الأول ، فإن قبل الزمان زمان لا نهاية له ، وهو متناقض . ( ١ )

---

(١) الفزالي ، تهافت الفلاسفة . ص ١١٠



لقد يُبنى هذا الدليل على أن العدم السابق على وجود العالم ، لا يد لسه من زمان يكون حاصلًا فيه حتى يتحقق معنى السبق الزماني للعدم على الوجود ، فيكون الزمان موجودًا حال عدم الحادث ويكون هذا الزمان لا نهاية له من جانب الماضي ، وإن كان له طرف من جهة الآخر .

( ولأجل هذا يستحيل القول بحدوث الزمان ، وإذا وجب قدم الزمان ، وهو عبارة عن قدر الحركة ، وجب قدم الحركة ، ووجب قدم المتحرك الذي يسدوم الزمان بدوام حركته . ) (١)

الرد على هذه الشبهة :

والجواب : أن التقدم يعنى به انفراد الله تعالى بالوجود ، فمعنى أنه متقدم على العالم ، أنه كان ولا عالم ، ولا زمان ، ثم وجد العالم والزمان ، وإن كان لفظ التقدم يجعل الوهم يقدر زمانًا يكون الله تعالى فيه سابقًا على العالم ، إلا أنه لا التفات إلى تعلق الوهم بذلك . (٢)

(١) الغزالي تهافت الفلاسفة . ص ١١٠

(٢) المرجع نفسه ص ١١٠ ، ١١١

قال الأمدى :

( فإنهم إن أرادوا بالمدة معنى زمانيا ، وأمرا وجوديا حقيقيا ، فالتقسيم بذلك إنما يصح على ما هو قابل للتقدم ، والتأخر ، والمعية الزمانية ، وأما على ما ليس يقابل فلا ، والبارى تعالى ليس يقابل للتقدم والتأخر بالزمان ، لكون وجوده غير زمانى . . . . .

فإن المعنى يكون البارى متقدما ، أنه كان ولم يكن معه شيء ، والمعنى يكون العالم متأخرا أو حادثا ، أنه كان بعد ما لم يكن ، وذلك لا يستوجب التقدم بالزمان ، ولا التأخر به .

نعم ، لا ينكر أن الأوهام قد تنقطع عن الوقوف على مدة لا يرتى الوهيم إلى تقدير مدة قبلها ، وإلى تقدير مدة بين وجود الواجب بذاته ، ووجود العالم ، لكن ذلك كله عن تقديرات الأوهام ، وتخيلاتها ، فلا يقضى بها على العقليات ، والأموال يقينيات . (١)

وحاصله : أن لفظ البارى تعالى على العالم يجعل الوهم يقدر زمانا يكون الله

تعالى فيه سابقا على العالم ، وهذا الوهم لا يحكم به على الأمور اليقينية ؛ لأن البارى تعالى ليس قابلا للتقدم ، الزمانى ؛ لأن وجوده تعالى أزلى ، غير زمانى ، وغير مقارن للزمان ، ووجود العالم حادث ، لأنه مسبوق بعدم ، وله بداية . كما ورد بذلك

---

(١) الأمدى - غاية الغرام فى علم الكلام : ص ٢٦٩

الخبر في الحديث المشهور الذي رواه البخاري بسنده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( كَانِ اللَّهُ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَكَتَبَ قَمِي الدَّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ . وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ . ) (١)

فقولنا : إن الباري متقدم معناه ، كان ولا شيء معه .

وقولنا : العالَم متأخر ، أنه حادث ، أي أنه كان بعد أن لم يكن ، أما الباري تعالى فلا يفترض زمان لوجوده ، ومعنى كونه أزليا استمرار وجوده في أزمنة متعاقبة مقدرة ، أي مفترضة غير متناهية من جانب الماضي . وبهذا لا يستوجب وجود الباري تعالى قبل العالم ، أن يقال : إنه متقدم على العالم بالزمان . ثم إن دعوى لزوم سبق الزمان مبنى على كون القبل أمرا وجوديا ، ومعنى حقيقيا ، مع أنه ليس كذلك ، وإنما هو أمر سلبي لا معنى وجودي ، والمعنى يكون الحادث ذا قبيل ، أنه لم يكن ثم كان .

وغاية ما يقدر من وجود مدة سابقة فإنه تقدير وهمي ، والوهم لا يقضى به في

اليقينيات ، أو الخبر الثابت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

ويعلل الفخر الرازي كون القبلية أمرا غير وجودي ، بأنها صفة للعدم ، والعدم

نفي محض ، فتكون صفته غير موجودة ، وبأن القبلية إضافة ونسبة بين متقدم ومتأخر ، فلو كانت موجودة للزم وجود المتضايقين معا في وقت واحد .

وكما أنه لم يلزم من تقدم الأُس على اليوم أن يكون ذلك التقدم بالزمان فكذلك

لا يلزم أن يكون تقدم العدم على الوجود بالزمان . ليكون الزمان موجودا ، فيقول :

(١) صحيح البخاري كتاب بدء الخلق حديث رقم ٣٠١٩

- ( إن المفهوم من القبلية لا يعقل أن يكون صفة ثبوتية ، ويدل عليه :
- ١- أنكم سلمتم أن كل محدث كان عدمه قبل وجوده فقد جعلتم القبلية صفة للعدم ، وصفة العدم لا يعقل أن تكون موجودة فالقبلية غير موجودة .
  - ٢- التقدم إضافة لا تعقل إلا بالإضافة إلى التأخر والمضافان يوجدان معا ، فلو كان التقدم صفة موجودة لاستحال وجودها إلا مع وجود المتأخر ، وإذا كان حصول التقدم ، والتأخر معا لزم أن يكون حصول المتقدم والمتأخر معا ، ولكن المعية تنافي التقدم ، والتأخر ، فإذا القول بأن القبلية صفة موجودة يقضى إلى هذا المحال فيكون ذلك محالا
  - ٣- أنا قد دللنا على أن الأمس متقدم على اليوم ، وليس ذلك التقدم بالزمان ، فلم لا يجوز أن يكون تقدم العدم على الوجود جاريا مجرى تقدم اليوم على الفد ؟ ) ( ١ )

الشبهة الخامسة :

---

وكذلك استدلال الفلاسفة على أنه تعالى موجب بذاته ، بأن العالم ممكن ، وأن امكانه لا يتغير إلى استحالة أزلا ، ولا مستقبلا ؛ لأن إمكان العالم ، إن كان له أول ، لزم من ذلك أن يكون قبل ذلك غير ممكن ، وإن كان لنته آخر ، لزم أن يصير العالم غير ممكن الوجود بعد أن كان ممكنا ، وإذا كان إمكان العالم لم يزل لم يمتنع وجوده أبدا ، قال الغزالي في سياقه لهذا الدليل :

( وجود العالم ممكن قبل وجوده ، إن يستحيل أن يكون ممتعا ، ثم يصير ممكنا ، وهذا الامكان لا أول له ، أى لم يزل ثابتا ، ولم يزل العالم ممكنا وجوده ، إن لا حال من الأحوال يمكن أن يوصف العالم فيه بأنه ممتنع الوجود ، فإذا كان الامكان لم يزل ، فان معنى قولنا : إنه ممكن : أنه ليس محالا وجوده أبدا . وإلا : فان كان محالا وجوده أبدا ، بطل قولنا : إن الامكان لم يزل . وإن بطل قولنا : إن الامكان لم يزل ، صح قولنا : إن الامكان له أول . فإذا صح أن الامكان له أول ، كان قبل ذلك غير ممكن ، فيؤدى إلى اثبات حال لم يكن العالم ممكنا ولا كان الله عليه قادر . (١)

---

(١) أبو حامد الغزالي ، تهافت الفلاسفة ص ١١٨

وقد تتوى هذه الشبهة بأن العالم إذا كان ممكنا وكان امكانه ثابتا له أزلا ، دون أن يكون لهذا الامكان آخر ، فلا أول لامكانه ، ثبت قدمه ، ذلك أن ما أمكن وجوده عن الله تعالى يجب وجوده عنه ، إذ ليس في صفاته أن يفعل الفعل بالقوة ، وإذا وجب وجود العالم عنه أزلا ، لم يكن فاعلا له بالاختيار ، وانما كان ملزوما لزمه العالم .

وقالوا أيضا : إن الموجودات لا توجد من عدم ، وإن كل موجود محدث ، حدث من مادة قديمة ، ذلك أن كل حادث ممكن الوجود ، والامكان معنى لا بد له من محل يقوم به ، هو المادة . والمادة يجنب قدمها إذ لو كانت المادة حادثة ، لكانت قد حدثت عن مادة أخرى ، والمادة الأخرى عن مادة أخرى ، فيلزم التسلسل ، وإذا كانت المادة قديمة لزم أن تكون الصورة الجسمية قديمة ، إذ يستحيل وجود المادة بدونها ، وإذا ثبتت قدم شيء غير الله تعالى ، ثبت الايجاب الذاتي ، فقال الفزالي :

( وبيانه أن كل حادث ممكن الوجود لذاته ، وامكان الوجود حاصل له قبل وجوده ، وامكان الوجود وصف إضافي لا قوام له بنفسه ، فلا بد له من محل يضاف إليه ، ولا محل إلا المادة ، فيضاف إليها . . . . فيكون الامكان وصفا للمادة ، والمادة لا يكون لها مادة ، فلا يمكن أن تحدث )<sup>(١)</sup> والا نقل الكلام وتسلسل أودار .

---

(١) أبو حامد الفزالي تهافت الفلاسفة ص ١١٩

ثم إن هذه المادة القديمة قابلة لامتزازات مختلفة ، واستعدادات بسبب حركات الأفلاك السرمدية ، فكل الحوادث اليومية مادتها قديمة ، ولكنها تستكمل شروط وجودها في وقت حدوثها ، قالوا في ذلك :

( كل حادث فالمادة التي فيه تسبقه ، إذ لا يستغنى الحادث عن مادة ، فلا تكون المادة حادثة ، وإنما الحادث الصور ، والأعراض ، والكيفيات الطارئة على المواد ) (١)

الرد على هذه الشبهة :

قال الشهرستاني \*

( الامكان السابق على الحدوث ليس يرجع إلى ذات ، وهو شيء يحتاج إلى مادة ، بل هو أمر راجع إلى التقدير الذهني ؛ لأن ما لا يجوز وجوده ، لا يتحقق له ثبوت وحدوث ، والقبلية ، والمعية راجعة أيضا إلى التقدير العقلي ، وإنما نتصور نحن من حدوث العالم ما يتصورونه من حدوث النفس الانسانية حادثة لها أول لاعتنا شئ حتى يمكن أن يقال : إنها مسبقة بالعدم أي لم تكن فكانت ، وهي ممكنة الوجود في ذاتها ، وامكانها لا يستدعي مادة تسبقها فان ذلك يؤدي إلى أن يكون وجودها ماديا ، فعلم أن الامكان من حيث هو امكان لسبب يستدعي مادة وسبقه على الموجود الحادث ليس الا سبقا في الذهن سميتوه سبقا ذاتيا ، وذلك السبق ليس سبقا زمانيا ، وكذلك القول في المعلول الأول ، وسائر النفوس فإنها ممكنة الوجود بذواتها ،

(١) أبو حامد الغزالي ، تهافت الفلاسفة ص ١١٩

\* هو محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر احمد ابو الفتح الشهرستاني : المؤلف المشهور ولد ببلدة شهرستان الواقعة في شمال خراسان سنة تسع وسبعين وأربع مائة والمتوفى سنة ٤٨٥ هـ له مؤلفات كثيرة في علم الكلام ، والفرق . الوافي ٢٧٨/٣ ، الطبقات الكبرى ٧٨/٤

وامكان وجودها سابق على وجودها سبقا ذاتيا ، وكذلك القول في الجسم الأول  
الذى هو فلك الأفلاك . (١)

فالذى حدا بالفلاسفة إلى القول بمادة قديمة تكون قد صدرت عن الله تعالى  
بالايجاب الذاتى ، هو أنهم قدروا مكان الوجود معنى وجوديا يقوم بشىء موجود مع  
أن كون الشىء ممكنا راجع الى التقدير ذهنى .

كما أن تقدم الامكان على الوجود يرجع الى التقدير العقلى فنحن إذا تصورنا  
شيئا لم يكن وجوده من نفسه ، وإذا كانت النفس الانسانية عند الفلاسفة حادثة لا  
عن شىء ، وكانت ممكنة الوجود فى ذاتها ، وإلا ما وجدت ، ولم يستدع امكانها سبق  
مادة عليها ، فان ذلك يؤدى الى أن تكون من الموجودات المادية ، فكذلك القول  
فيما نحن بصدده من حدوث ماديات لا عن مادة .

وفى ذلك يقول الأمدى :

( ان معنى كون الشىء ممكنا أنه مقدور عليه ، وذلك مما لا يستدعى وجود

مادة تقوم المقدرية بها . . . .

فاذا الصواب أن يقال :

إن الامكان أيضا ليس هو فى نفسه حقيقة وجودية ، ولا ذاتا حقيقية ، وإنما

---

(١) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٣٤ ، ٣٥



حاصله يرجع الى نفى لزوم المحال من فرض وجود الشيء وعدمه ، وذلك لا يستدعى مادة يضاف إليها ، ولا يقوم بها إذ هو في المعنى ليس إلا من القضايا السلبية ، دون الايجابية . كيف وإن ذلك مما لا يصح ادعاؤه من الخصم ، وإلا كان واجباً لذاته أو لغيره .

فإن كان واجباً لذاته ، فقد لزم اجتماع واجبين ، وهو خلاف ما مهدت قاعدته وإن كان وجوبه لغيره لزم أن يكون لذاته ممكناً . ثم لو استدعى الامكان مادة يضاف إليها ، سابقة على كون ما قيل له ممكناً ، لكان كل ممكن هكذا . وذلك مما يخرم قاعدة المحققين من الالهيين في النفوس الانسانية ، والجواهر الصورية ، فانها في نفسها ليست مادية ، وإن كانت ممكنة وجودها بعد ما لم تكن ، فاذا الواجب أن يتصور من امكان كل موجود بعد العدم ما يتصوره الخصم من امكان النفوس الانسانية ، والجواهر الصورية وغير ذلك من الأمور البسيطة الغير المادية . ( ١ )

---

(١) الأمدى غاية المرام في علم الكلام ص ٢٧٢ ، ٢٧٣

### المبحث الثالث

#### مناقشة الطيين للفلاسفة في قولهم بالايجاب الذاتى

ذهب عامة الطيين الى أن الله تعالى فاعل بالاختيار ، لا موجب بالذات ، فهو سبحانه إن شاء فعل ، وإن لم يشأن لم يفعل ، دون أن تكون إحدى المشيئتين لازمة له بحيث لا يستطيع الانفكاك عنها ؛ لأنه لو كان موجبا بالذات للزم أحد الأمور الآتية :

( إما نفي الحادث بالكلية ، أو عدم استناده إلى المؤثر ، أو التسلسل ، أو تخلق الأثر عن المؤثر الموجب التام .

ويطلان هذه اللوازم كلها دليل بطلان الملزوم ، أما بيان الملازمة فهو أنسه على تقدير كونه تعالى موجبا بالذات ، إما أن لا يوجد حادث أو يوجد ، فإن لم يوجد فهو الأول ، وإن وجد فإما أن يستند ذلك الحادث الموجود إلى مؤثر ، أو لا يستند فإن لم يستند فهو الثانى . وإن استند فإما أن لا ينتهى إلى قديم ، أو ينتهى فان لم ينته فهو الثالث منها ؛ لأنه إذا استند إلى مؤثر لا يكون قديما ولا منتهيا إليه ، فلا بد هناك من مؤثرات حادثة غير متناهية مع كونها مترتبة مجتمعة وهو تسلسل محال اتفاقا .

وإن انتهى فلا بد هناك من قديم يوجب حادثا بلا واسطة من الحوادث دفعا للتسلسل فى الحوادث سواء كانت مجتمعة ، أو متعاقبة ، فيلزم الرابع ، وهو التخلف عن

المؤثر الموجب التام ضرورة تخلف ذلك الحادث عن الصادر بلا واسطة عن القديم الذي يوجبه بذاته .

وأما بطلان اللوازم :

فالأول : بالضرورة

والثاني : بأن الممكن الحادث محتاج إلى مؤثر (۱)

أما بطلان الثالث ، والرابع ؛ فلأنه قد تبين أن التسلسل في المؤثرات مستمع ، إذ هو تسلسل في العلل ، وهو باطل اتفاقاً . كما تبين أنه إذا انتهى إلى مؤثر قديم ، وكان حدوثه لشرط حدث فهذا الشرط ، إن توقف على شرط آخر حادث وهكذا ، لزم التسلسل في الحوادث . وهو باطل . وإن فلا محيد من أن هناك حادثاً استند إلى مؤثره القديم لا بشرط حدث ، وحينئذ يلزم تخلف المعلول عن علته التامة باطل ، ذلك أن تخلفه عنها يلزم منه ترجح بعض الأوقات على بعض بدون مرجح ، إذ وجوده في الوقت الذي وجسد فيه ليس بأولى من وجوده في وقت آخر ، ما دام لم يكن المعلول مع علته التامة زماناً .

ولكن هذا الاستدلال عليه كثير من المآخذ ، إذ لا يتم الاستدلال به هكذا

الدليل ، إلا إذا :

---

(۱) الجرجاني شرح المواقف في علم الكلام ، الموقف الخامس ( الإلهيات )

تحقيق دكتور أحمد المهدي . مكتبة الأزهر . ص ۸۵ ، ۸۶

ثبت أولا حدوث جميع ما سوى الله تعالى ، إذ لو لم يكن العالم بجميع أجزائه حادثا لجاز أن يكون هناك قديم ليس متحيزا سوى الله تعالى صدر عن الله بالايجاب ، وهذا القديم المستند إلى الباري بالايجاب هو الذي تصدر عنه الحوادث باختياره فلا يلزم قدم الحادث الذي هو محال على تقدير استناد الحادث إلى الله تعالى .

وأیضا لو لم يكن العالم بجميع أجزائه حادثا لجاز أن تكون الأفلاك قديمة متحركة بحركات متعاقبة غير متناهية ، والتسلسل في الحركات المتعاقبة ليس متفقا على امتناعه ، وهذه الحوادث تحصل عند الاستعداد التام في مادة قديمة بواسطة الحركات الفلكية ، والأوضاع الكوكبية .

وثبت ثانيا امتناع قيام حوادث غير متناهية بذاته تعالى ، إذ لو جاز ذلك لم يلزم قدم الحادث لجاز أن يكون حدوث الشيء لحدوث شرط قام بذاته تعالى ، وهذا الشرط حدث لشرط قام بذاته وهكذا بدون نهاية .

فهذا الدليل متوقف على بطلان التسلسل في الحوادث ، إذ قلتم فيه : لو لم يكن الحادث قديما لكان الحدوث لشرط حادث ، ويكون الشرط قد حدث لشرط آخر ، فيلزم التسلسل في الحوادث ، وقد قلتم : إن التسلسل في الحوادث باطل ، وهذا أمر لا بد لكم أن تثبتوه ، إذ أن هناك فرقا بين التسلسل في الحوادث ، والتسلسل في العلل المتفق على امتناعه . فكثير من الناس ينازعونكم في التسلسل في الحوادث . يقول شاح المقاصد معترضا على هذا الدليل بما ذكر ومبينا ما يتوقف عليه هذا الدليل كي يكون تاما :

( هذا أيضا تقرير للاستدلال المشهور بزيادة مقدمات لا حاجة إليها ، وهي الشرطيات الثلاث الأولى ، لأن الكلام في قادية القديم الذي ينتهي الكل إليه ، مع أن الثانية في كل من الأولين عين المقدم ، ولذا عدل عنه - صاحب المواقف - وقال : إن شئت قلت - أي في تقرير هذا الدليل - لو كان الباري موجبا بالذات لزم قسدم الحادث ، إذ لو حدث لتوقف على شرط حادث ، وتسلسل ، ومع هذا فهو لا يتم إلا بما ذكرنا على ما اعترف به حيث قال : واعلم أن هذا الاستدلال يعنى على التقريرين لا يتم إلا أن يبين حدوث ما سوى الله تعالى ، وامتناع قيام حوادث متعاقبة لا نهاية لها بذاته تعالى ، أو يبين في الحادث اليومي أنه لا يستند إلى حادث مسبق بآخر لا إلى نهاية ، محفوظا بحركة دائمة ، وذلك لأنه لو لم يبين ما ذكر ، لم تصح الشرطية الرابعة في التقرير الأول ، ولم يلزم المحال المذكور في التقرير الثاني ، لجواز أن تنتهي الحوادث إلى قديم يوجب قديما تستند إليه الحوادث بطريق الاختيار ، ون الإيجاب ، فلا يلزم التخلف ولا التسلسل .

وأن لا يثبت قديم يوجب حادثا بلا واسطة ، بل يكون كل حادث مسبقا بآخر من غير بداية كما هو رأيهم في الحركات ، ولا يكون هذا من التسلسل المسلم استحالة - أعنى ترتب العلل والمعلولات لا إلى نهاية - فلا يد من بيان استحالة النوع الآخر من التسلسل ، أعنى كون كل حادث مسبقا بآخر لا إلى نهاية ليمتد به الاستدلال . (١)

---

(١) سعد الدين التفتازاني شرح المقاصد (بدون) ٦٠/٢

الدليل الثاني :

لو كان الله تعالى موجبا بذاته ما صدر عنه حادث لا ابتداء ، ولا بواسطة .  
أما عدم صدور الحادث عنه ابتداءً فلما يلزم عليه من قدم الحادث لكونه علة تامة مستلزمة معلولها ، فيكون الحادث معه زمانا وكون الحادث قديما باطل .  
وأما عدم صدور الحادث عنه بواسطة فلأن الوساطة كما قيل هي الأفلاك بحركاتها وما تحدثه في مادة قديمة من استعدادات تامة يفيض عند حصولها الصور التي تحدث على المادة ، فإذا كانت الأفلاك لازمة لله تعالى ، وحركاتها لازمة لها يستحيل وجودها بدونها ، وكانت الاستعدادات لازمة لحركات الأفلاك ، وكان ما يحصل بسبب هذه الحركات يلزم حصوله عند حصول الاستعدادات لزم أن تكون الحوادث لازمة لذاته تعالى ، لأن اللازم لشيء لازم لشيء آخر ، لازم لذلك الشيء . فتكون الحوادث قديمة ، ويلزم أيضا أن تكون الأفلاك يجمع حركاتها المتعاقبة التي هي لازمة الأفلاك قديمة ، وحينئذ يلزم اجتماع أمور متعاقبة لانهاية لها ، في الوجود وهذا أمر مستحيل .

وقد بينا فيما سبق بطلان ما ذهبوا إليه في كيفية صدور العالم عن الله .

رد ابن تيمية على الفلاسفة في كيفية صدور العالم عنه تعالى :

ونختم مناقشة الملبين الفلاسفة القائلين بالايجاب الذاتى ، وأن العالم لازم لله تعالى ، لا يتخلف عنه ، لأنه معلول له ، والعلة التامة تستلزم معلولها زمانا ، فلما كان البارئ تعالى قديما تعين قدم العالم - على ما سبق ايراده - وأنه صدر عن الله تعالى بطريق الوجوب ، بصدور عقل عنه ، لأن الواحد لا يصدور عنه الا واحد خال من التركيب والكثرة بما قاله ابن تيمية :

( والأول لا يصدور عنه الا عقل ، لأن النفس تقتضى جسما ، والجسم فيه كثرة ، والصادر عنه لا يكون الا واحد . ولهم فى الصدور اختلاف كثير ليس هذا موضعه .

قيل لهم : أما اثباتكم أن فى السماء أرواحا فهذا يشبه ما فى القرآن ، وغيره من كتب الله تعالى ، ولكن ليست هى الملائكة كما يقول الذين يزعمون منكم : إنهم آمنوا بما أنزل على الرسول ، وما أنزل من قبله ويقولون : ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة فإنهم قالوا : العقول والنفوس عند الفلاسفة هى الملائكة عند الأنبياء ، وليست كذلك ، ولكن تشبهها من بعض الوجوه . . . . .

فمن جعلهم عشرة ، أو تسعة عشر ، أو زعم أن التسعة عشر الذين على سفر ، هم العقول والنفوس ، فهذا من جهله بما جاء عن الله ورسوله ، إذ لم تتفق الأسماء فى صفة المسمى ، ولا فى قدره ، كما تكون الالفاظ المترادفة وإنما اتفق المسميان فى كون كل منهما روحا متعلقا بالسماء . . . . .

وأىضا فزعمهم أن العقول والنفوس التى - جعلوها الملائكة ، وزعموا أنها معلولة

لله صادرة عن ذاته صدور المعلول عن علته - هو قول يتولدها عن الله تعالى .

وأن الله ولد الملائكة ، وهذا مما رده الله تعالى ، ونزه نفسه عنه ، وكذب قائله ،

وبين كذبه بقوله : ( لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ )<sup>(١)</sup> وقال : ( أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهَمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ ، وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ )<sup>(٢)</sup> فأخبر أنهم معبدون : أى مذلولون مصرفون ، مقهورون ليسوا كالمعلول المتولد لازماً لا يتصور أن يتغير عن ذلك وأخبر أنهم عباد الله لا يشبهون به كما يشبه المعلول بالعلة ، والولد بالوالد ، كما يزرعه هؤلاء الصائغون . وقال تعالى : ( وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَ رَبِّ لَعَنَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلِّ لَعْنَتَيْنِ بَدِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ )<sup>(٣)</sup> فأخبر أنه يقتضى كل شىء بقوله ( كن ) لا يتولد المعلول عنه .

وكذلك قال : ( وَجَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّمَا يُكُونُ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ )<sup>(٤)</sup>  
فأخبر أن التولد لا يكون إلا عن أصليين ، كما تكون <sup>النبه</sup> عن مقدمتين ، وكذلك سائر المعلولات المعلومة ، لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة فأما الشىء الواحد وحده فلا يكون علة ولا والداً قط ؛ لان يكون شىء فى هذا العالم إلا عن أصليين ، ولو أنهما الفاعل والقابل ، كالنار والحطب ، والشمس والأرض ، فأما الواحد وحده فلا يصدر عنه شىء ولا يتولد<sup>(٥)</sup>

(٢) سورة الاخلاص الآية ٣

(٢) سورة الصافات آية ١٥٢

(٣) سورة البقرة آية ١١٦

(٤) سورة الانعام آية ١٠١

(٥) ابن تيسية مجموع الفتاوى ج ٤ ص ١٧٧



# الباب الثالث

في عموم القدرة الإلهية والرد على المخالفين في  
عمومها ومنكريها  
وَيَتَخَمَّنُ فَصْلَيْنِ

الفصل الأول :  
عموم قدرته تعالى واسمائها لكل الممكنات .

الفصل الثاني :  
مذهب الطبيعيين في القدرة الإلهية والرد عليهم .

# الفصل الأول

عموم القدرة الالهية وشمولها لكل الممكنات  
ويتضمن خمسة مباحث

المبحث الأول : في عموم قدرته تعالى .

المبحث الثاني :

أدلة الإشاعة العقلية على خلق أفعال العباد .

المبحث الثالث :

أدلة المعتزلة العقلية ومناقضتها .

المبحث الرابع :

أدلة أهل السنة العقلية على أن الله هو الخالق لأفعال العباد الاختيارية .

المبحث الخامس :

تحقيق القول في مسألة أفعال العباد .

## المبحث الأول

### في عموم قدرته تعالى

سبق أن عرفنا القدرة الالهية بأنها صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى بها يوجد الله تعالى الممكن ، وبعدمه وفق إرادته . ثم عرفنا أن هذه الصفة من صفات الكمال ، فيجب ثبوتها لله تعالى ، وعرفنا أن الله تعالى هو الخالق ، ولا خالق سواه . وأن هذا الخلق لم يكن صادرا عن الله تعالى بطريق الإيجاب واللزوم ، فهو سبحانه يقدر ، ويختار ، ويرجع أحد طرفي الممكن بمشيئته وإرادته . ومع هذا فقدرتة تعالى عامة ، وشاملة لجميع الممكنات ، وقدرتة تعالى لا تتعلق إلا بالممكنات فلا تتعلق لا بواجب لذاته ولا بمستحيل لذاته ، إن الواجب لذاته وجوده له من ذاته فإن تعلقت بوجوده ، لزم تحصيل الحاصل ، وهو محال .

وإن تعلقت بعدمه فهو لا يقبل العدم ، وإلا لزم سلب الذات مقتضاها الذي هو الوجود .

والمستحيل لذاته لا يقبل الوجود ، فلا تتعلق القدرة بوجوده ، لأن القدرة صفة مؤثرة ، والمستحيل يمتنع وجوده . وإن تعلقت القدرة بعدمه فهو تحصيل للحاصل الذي هو محال .

أما الممكن فليس له من ذاته وجود ، ولا عدم ، فيساوى بالنسبة إلى ذاته وجوده وعدمه ، ويحتاج في وجوده إلى سبب وموجد ، ونسبة ذاته تعالى إلى جميع الممكنات على السواء .

ولما كان الامكان صفة مشتركة بين جميع السمكات ، وثبت أن قدرته تعالى مقتضى ذاته ، جاز تعلق قدرته بأى ممكن ؛ لأن القدرة تامة ، وهى أزلية ، ومصحح التعلق وهو الامكان المشترك بين جميع السمكات .

وإذا كان لابد من استناد بعض السمكات إليه تعالى ابتداءً ، لبطلان التسلسل فى العلل والمعلولات ، فهل يقال : إذا استندت إليه بعض السمكات ابتداءً استندت إليه جميع السمكات أيضا كذلك بدون واسطة ، وإلا كان اختصاص قدرته تعالى ببعض السمكات دون بعض تخصيصا بدون مخصص ؟ قيل نعم .

وهذا ما ذهب إليه الشيخ الأشعرى وموافقوه . وذهب بقية طوائف المسلمين إلى أن بعض السمكات مستندة إلى الله تعالى بواسطة ، وبعضها الآخر مستند إليه ابتداءً .

قال الكلبوى : ( لأن مقتضى لقدرته هو الذات ، والمصحح للمقدورية هو الامكان فإذا اثبت قدرته فى البعض ثبت فى الكل ، ولأن الامكان مشترك بين السمكات ، ولا بد للممكن على تقدير وجوده من الانتهاء إلى الواجب وقد ثبت أنه فاعل بالاختيار ، فيكون قادرا عليه ، ولأن العجز عن البعض نقص ، والنقص عليه تعالى محال ، مع أن النصوص ناطقة بعموم قدرته كقوله تعالى : ( وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) (١) (٢)

نعم على الأشاعرة أن يشبتوا أن المعدوم ليس شيئا له وجود متميز فى الخارج ، إذ لو كانت المعدومات ثابتة ، جاز أن يختص بعضها بأمر يمنع تعلق القدرة به ، فنلا تكون جميع السمكات بالنسبة إلى القدرة سواء .

وقد أجاب الأشاعرة عن ذلك : بأنه لا واسطة بين الموجود ، والمعدوم فالشئ إما موجود أو معدوم . وسيأتى لهذا مزيد بيان فى مبحث خلق أفعال العباد

(١) سورة المائدة آية ١٢٠

(٢) شرح الجلال الدوايبى حاشية الكلبوى ط المطبعة العثمانية ١٣١٦ هـ ص ٨٦

\* هو اسماعيل بن مصطفى بن محمود أبو الفتح الكلبوى الرومى ويعرف بشيخ زاده قاضى حنفى عثمانى ، اشتهر بالرياضيات والمنطق ، نسبته الى بلدة كنسبة فى ولاية آيدىن له تصانيف منها ، دقائق البيان فى قبلة البلدان فى الفقه الحنفى ، والبرهان فى المنطق ، وحاشية البرهان ورسالة فى الربع المجيب وحاشية على شرح الدوانسى للمقائد العضدية ، توفى عام ١٢٠٥ هـ . انظر الاعلام ٣٢٧/١ ، ومعجم

واستدلوا على ذلك بأدلة عقلية ، ونقلية ، فأما أدلتهم العقلية فمنها :  
 أ- أن أفعال العباد الاختيارية واقعة على حسب القصد والداعية ، وهذا يدل  
 على أنها من فعل العبد ، واحداً ، وألا تعلق بقدرة الخالق بها .

وأما كون القصد من فعل العبد فقد قال فيه القاضي عبد الجبار ( وأما  
 نفس القصد فالذى يدل على أنه فعله ، وقوعه بحسب داعية لأنه يفعل له لئلا  
 يفعل المراد ، لأن الداعي في المراد يدعو إلى الإرادة ، والصارف عنه  
 يصرف عنها ، ولو لم يكن فعله لم يجب حدوثه بحسب داعية إلى المراد على طريقة  
 واحدة ، كما لا يجب حدوث إرادة غيره بحسب داعية هو إلى المراد ، وفي  
 وجوب ذلك دلالة على أنه فعله . ) ( ١ )

وأجابت الأشاعرة : بأن أفعال العباد لا يلزم أن تكون واقعة على  
 حسب قصد هم ، ودواعيهم ، ثم إن ما يقع منها على حسب القصد والداعية لا يدل إلا  
 على كون العبد مختاراً في هذا الفعل غير مضطر إليه .

أما استناد الفعل إلى قدرة العبد ، فيكون هو الموجد له فلا يدل وقوع  
 الفعل على حسب القصد على ذلك .

قال إمام الحرمين : ( قولكم : إن المقذور يقع على حسب الداعية والقصد  
 فباطل من أوجه منها : أن ذلك لا يعم الأحوال ، ولا يشمل الأفعال ، بل  
 الأمر على الانقسام ، فرب فعل يقع على حسب القصد وربما لا يقع على حسبه ،

(١) القاضي عبد الجبار : المغنى في أبواب التوحيد والعدل ت . د . توفيق الطويل  
 وسعيد زيدان ، راجعه د . إبراهيم مذكور باشرف د . طه حسين - تراثنا ، وزارة  
 الثقافة والارشاد القومي مصر ٨ / ٤٣

فان أفعال العاقل الذاهل غير واقعة على حسب قصده ، ودواعيه ، وكذلك ما يصدر من النائم ، والمغشى عليه من الأفعال .

فازا لم يطرده ما قالوه في جميع الأفعال ، فوقع بعضها على حسب الداعية لا يدل على كونه واقعا بالعبد من فعله . ( ١ )

ب - واستدل المعتزلة أيضا على أن أفعال العباد الاختيارية غير مخلوقة لله تعالى بأنها لو كانت خلقا لله تعالى ، وكان هو الخالق لها ، لم يصح أمره بها ، ونهيه عن بعضها ، وإثابته على الحسن الجميل منها ، وعقابه على القبيح من جملتها ( ٢ )

وأجابت الأشاعرة : بأن المدح والذم ليسا لكون العبد فاعلا لما يمدح به ، أو يذم عليه ، بل لكونه محلا لتلك الأفعال التي يمدح بها ، أو يذم عليها فالمدح والذم باعتبار المحلية لا باعتبار الفاعلية ، كما يمدح الشيء ويذم بحسنه ، وقبحه . ( ٣ )

وأما ترتيب الثواب والعقاب على ما رتبنا عليه ، فالمرجع في ذلك السبب الله وحده . ( وليس بناء على الاستحقاق ، بل كترتيب سائر العارياك مثل الاحراق على مسيس النار ) ( ٤ )

- 
- (١) امام الحرمين الجويني : الارشاد الى قواطع الادلة ص ٢٠١
  - (٢) القاضي عبد الجبار المغني ٨/٨٥ وما بعدها
  - (٣) العقائد النسفية بحاشية الكستلي الحاشية ص ١١٢
  - (٤) المصدر نفسه ص ١١٢

إذ أنه ليس هناك لزوم علقى بين السبب والمسبب عنه ، كما لا يقال : لم  
أوجد الاحتراق عقيب مماسة النار ، ولم يوجد عقيب مماسة الماء . ولا يقال :  
لم يوجد الاحتراق ابتداءً ؟ لا يقال هنا : لم رتب الثواب على بعض  
الأفعال ، والعقاب على بعضها ، ولم لم يعكس ، ولم لم ~~يؤتمن~~ ، أو يعاقب  
ابتداءً ؟

قال الغزالي : ( إذا كلف عباده فأطاعوه ، لم يجب عليه الثواب ، بل إن  
شاء أثابهم ، وإن شاء عاقبهم ، وإن شاء أعدمهم ولم يحشرهم ، ولا يبالي  
لو غفر لجميع الكافرين وعاقب جميع المؤمنين ، ولا يستحيل ذلك في نفسه ،  
ولا يناقض صفة من صفات الإلهية ، وهذا لأن التكليف تصرف في  
عباده ، وماليكه .

أما الثواب ففعل آخر على سبيل الابتداء ، وكونه واجبا بالمعانى  
الثلاثة غير مفهوم ولا معنى للحسن والقيح . وإن أريد له معنى آخر فليس  
بمفهوم . إلا أن يقال : إنه يصير وعده كذبا ، وهو محال ، ونحن نعتقد  
الوجوب بهذا المعنى . ( ١ )

جـ - واستدلوا كذلك : بأنه لو كانت أفعال العباد الاختيارية مخلوقة لله تعالى لم  
يكن لبعثة الرسل فائدة ، ولبطل التأديب ، لأن الفعل إذا لم يكن مستندا إلى  
العبد فلا معنى لمخاطبته بأضرب التكليف الواقعة عليه من الله تعالى على لسان

---

( ١ ) أبو حامد الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد طبعة الحلبي مصر ص ٩١

رسله وإذا جاز الثواب والعقاب على ما لم يفعله العبد وجاز أن يترتب الثواب على ما رتب عليه العقاب ، وبالعكس ، جاز حينئذ عقاب الرسل ، وإثابــــة أعدائهم فلا يكون حينئذ للبعثة فائدة . وأما بطلان التأديب ؛ فلأن كل ما يصدر عنه إذا كان مخلوقاً لله تعالى فلا معنى للتأديب على ما لم يفعله العبد . (١)

وأجابت الأشاعرة : بأن التأديب والبعثة والتكليف لا تخلو من الفائدة مع عدم إيجاد العبد لأفعاله ، إذ تكون دواعي للعبد إلى الاختيار ، فإذا اختار العبد الفعل خلق الله الفعل عقب هذا الاختيار . ويكون الفعل علامة على الثواب ، إذا وافق الأمر ، وعلامة على العقاب إذا خالف الأمر دون أن يكون سبباً موجباً عقلاً لأحدهما .

د - ومن أدلة المعتزلة أنه يلزم على كون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى ، أن يكون هذا الفعل تواردت عليه قدرتان ، قدرة الله ، وقدرة العبد ، وتوارد قدرتين على مقدور واحد محال . قال الفزالي : ( والحق اثبات القدرتين على فعل واحد ، والقول بمقدور منسوب إلى قادرين ، فلا يبقى إلا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد ، وهذا إنما يبعد إذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد ، فإن اختلفت القدرتان ، واختلف وجه تعلقهما فتوارد التعلقين على شيء واحد غير محال ) (٢)

(١) انظر المغنى للقاضي عبد الجبار ٢١٧/٨ وما بعدها

(٢) أبو حامد الفزالي الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٢٤



١٤٣  
- ١٤٥ -

## المبحث الثاني

### أدلة الأشاعرة العقلية على خلق أفعال العباد

واستدل الأشاعرة على أن أفعال العباد الاختيارية بخلقه تعالى بأدلة منها :

أولا :

لو كان العباد موجدين لأفعالهم الاختيارية لكانوا عالمين بتفاصيلها ، إذ تكون حينئذ واقعة على حسب القصد والاختيار ويستحيل القصد إلى إيجاد شيء دون العلم به وقد قام الدليل على أن العباد يفعلون أفعالهم الاختيارية وهم غير عالمين بتفاصيلها فالواحد منا إذا سار من مكان إلى آخر لا يعلم كم خطوة خطاها ، وعلى أي كيفية وقعت هذه الخطا فدل ذلك على أن تلك الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى .

قال الشهرستاني :

( الأفعال المحكمة دالة على علم مخترعها إذ الاتقان والاحكام من آثار العلم لا محالة ، وإذا كان الفعل صادرا من فاعل متقن ، فيجب أن يكون من آثار علم ذلك الفاعل ومن المعلوم أن علم العبد لا يتعلق قط بما يفعله من كل وجه بل لو علمه علمه من وجه دون وجه علم جملة لا علم تفصيل فوجوه الإحكام في الفعل لم تدل على علمه ، وليست من آثار علمه فيتعين أن الفاعل غيره ، وهو الذي أحاط به علما من كل وجه ) (١)

(١) الشهرستاني ، نهاية الأقدام ، ص ٦٧ ، ٦٨

ثانياً :

وقد سبق أن ذكرنا الدليل على عموم قدرته تعالى في أول هذا الفصل .

وقال الفخر الرازي :

( وإنما قلنا : إنه لما كان مقدوراً لله تعالى وجب وقوعه بقدرة الله تعالى ،

لأننا لو قدرنا قدرة العبد صالحة للايجاد ، فإذا فرضنا أن كل واحد منهما أراد  
الايجاد : فحينئذ يجتمع على ذلك الفعل مؤثران مستقلان بالايجاد وذلك محال ؛  
لأن الأثر إذا كان مع المؤثر المستقل به فيصير واجب الوقوع في نفسه استحصال  
استناده إلى غيره ، وحينئذ يلزم أن يستغنى بكل واحد منها عن كل واحد منهما  
فيلزم انقطاع ذلك المقدور عنهما حال استناده اليهما معا وهو محال ) (١)

ثالثاً :

( إذا فرضنا أن العبد أراد تحريك المحل حالما أراد الله تعالى تسكينه - فإذا

كانت قدرة العبد مستقلة - في الايجاد - وقدرة الله تعالى أيضاً مستقلة به : لم يكن  
وقوع أحد المقدورين أولى من وقوع الآخر فأما أن يمتعا ، وهو محال ، لأن المانع  
من وجود كل واحد منها وجود الآخر ، فالمانع حاصل - حال تحقق الامتناع - فيلزم  
وجودهما عند عدمهما ، وهو محال .

أو يقسمان جميعاً فيلزم حصول الضدين وهو محال ، فان قلت : قدرة الله أقوى

بمعنى أنها مؤثرة في أمور آخر لا تؤثر فيها قدرة العبد ، أما فيما يرجع إلى التأثير

- في ذلك المقدور الواحد - فيستحيل التفاوت ؛ لأن ذلك المقدور شيء واحد لا يقبل

التفاوت ، وإذا لم يكن هو نفسه قابلاً للتفاوت : استحال وقوع التفاوت في التأثير فيه (٢)

---

( ١ ) ( ٢ ) الفخر الرازي المحصول في علم اصول الفقه ، دراسة وتحقيق د . طه جابر

العلواني مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الجزء الثاني

القسم الثاني ص ٢٥٣ ، ٢٥٤

رابعاً :

أن الله تعالى قادر على مثل فعل العبد المكتسب له اتفاقاً . وأن القادر على مثل فعل من الأفعال يكون قادراً على نفس الفعل ، ولا لزوم عجزه عن مثل الفعل . وأن القادر على فعل إذا وجد هذا الفعل كان فعلاً للقادر عليه ، ذلك أن القادر على الفعل هو الذي يكون فاعلاً له ، ولا يكون فاعلاً إلا إذا وقع مقدوره مفعولاً ، ولا يكون مفعولاً إلا إذا وجد ، فإذا وجد مقدور القادر كان فعلاً له ، قال الباقلاني :

( إنه تعالى قادر على جميع الاجناس التي يكتسبها العباد ، فإن أثبت من قولنا : جميعاً ، أنه قادر على فعل مثل ما يكتسبه العباد على الوجه الذي يوجد عليه كسبهم ، وجب أنه قادر على نفس كسبه ، لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته على مثله لوجب عجزه عنه ، واستحالت قدرته على مثله ، فثبت بذلك أن أفعال الخلق كانت مقدورة له ، فإذا وجدت كانت أفعالاً له ، لأن القادر على الفعل إنما يكون فاعلاً له إذا حصل مقدوره موجوداً ، وليس يحصل المقدور مفعولاً إلا لخروجه إلى الوجود فقط فدل ما قلناه على خلق الأفعال ) (١)

(١) الباقلاني التمهيد ص ٣٠٣

### المبحث الثالث

#### أدلة المعتزلة النقلية ومناقشتهم

استدل المعتزلة على أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدررة العباد

ومشيئته وحده بآيات منها : قوله تعالى : ( وَتَخْلُقُونَ إِيَّاهُ ) (١)

وجه الدلالة من الآية نسبة الخلق الى العباد ، وهو اسناد حقيقي يدل على

أن الافك واقع بقدررة العباد .

والجواب على هذا الدليل قال فيه الباقلاني : ( ... أنه تعالى عني ،

أنكم تخلقون كذا ) أي تتخصرون ، وتكذبون كذا ، فالخلق بمعنى الكذب ، والاختلاف

ومنه قوله تعالى : ( إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ ) (٢) ، ( إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ) (٣)

يعنون كذبهم وقولهم ( هذا حديث مخلوق ) يريدون به هذا المعنى (٤)

وقال الجوهرى :

( خلق الافك ، وواخلاقه ، وتخلقه : أي افتراه . ومنه قوله تعالى :

( وَتَخْلُقُونَ إِيَّاهُ ) (٥) (٦)

وبهذا فلا متعلق للمعتزلة بهذه الآية .

(١) سورة العنكبوت آية ١٧

(٢) سورة ص آية ٧

(٣) سورة الشعراء آية ١٣٧

(٤) أبو بكر الباقلاني التمهيد ص ٣١٠

(٥) سورة العنكبوت آية ١٧

(٦) الجوهرى الصحاح ، باب القاف فصل الخاء .

واستدلوا كذلك بقوله تعالى : ( فتبارك الله أحسن الخالقين ) (١)

ووجه دلالة الآية أن الله تعالى ذكر نفسه في عداد الخالقين ، فدل ذلك على أن هناك خالقا غيره . ثم إن التعبير بقوله تعالى ( أحسن ) يدل على الاشتراك في الوصف ، وزيادة أحدهما فيه . وإذا كان العبد يصدق عليه أنه خالق . كما أن الله تعالى يصدق عليه ذلك . دل على أن العبد خالق لفعله .

وفي الرد على هذا الاستدلال قال الجويني : ( . . . . . زعموا أن ذلك يدل على اتصاف العباد بالخلق ، والاختراع . وهذا وهم منهم وزلل فان الخلق قد يراد به التقدير ، ومن ذلك سعى الحذاء خالقا ، لتقدير طاقة من النعل بطاقة ، ومنه قول القائل :

ولأنت تفرى ما خلقت وبع  
سقى القوم يخلق ثم لا يفرى

ولما ذكر الله تعالى اجراء النطفة في أطوار الخلق ، في مدد مزرورية ، وأوقات مزرورية مقدرة عنده ، قال تعالى : ( فتبارك الله أحسن الخالقين ) (٢) ومعناه أحسن القدرين (٣)

وقال صاحب الصحاح : ( الخلق : التقدير : يقال خلقتمت الاديم اذا قدرته

قبل القطع ، ومنه قول زهير : ولأنت تفرى . . . . . الخ ) (٤)

(١) (٢) سورة المؤمنون ١٤

(٣) الجويني الارشاد إلى قواطع الادلة ص ٢٥٣

(٤) الجوهرى الصحاح باب القاف فصل الخاء

١٥٨ - ٣٤٣ / ١٥٠ -

وقال الباقلاني مجيبا بما أجاب به الجويني وبجواب آخر :

( فالجواب عنه : أنه تعالى عنى - وهو أعلم - أحسن المقدرين تقديرا ، وأحسن المصورين تصويرا ، يقول : ان تصويره ألطف وأحسن من تصويرهم ، وأن تقديرا الذى هو ارادته ، وقصده أصوب من تقديرهم وارتياهم .

ويحتمل أن يكون الله تعالى لما ذكر نفسه مع غيره الذى ليس بخالق سماه باسمه مجازا ، واتساعا كما قالوا : ( عدل العمرين ) يعنون أبا بكر وعمر ، وكما قالوا : ( الاسودان ) يعنون الماء ، والتمر (١)

وعليه فاما أن يكون الخلق الذى ورد فى الآية بمعنى التقدير على ما ذهب اليه الجويني والباقلاني . واما أن يكون سمي غيره خالقا مجازا ، واتساعا ، على ما هو محتمل عند الباقلاني . وأيما ما كان فلا متعلق لهم بهذه الآية .

واستدلوا أيضا بقوله تعالى : ( فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ . . . ) (٢) ولم يقل من عمل الرحمن ، فدل ذلك على أن قدرة الله تعالى لم تتعلق بهذا العمل ، لأنه قبيح ، والله سبحانه لا يفعل القبيح .

والجواب على هذا أن أراد - وهو أعلم - بقوله من عمل الشيطان : أنه من وسوسته ، ونزعه ، لأنه معلوم أن الشيطان لا يخلق فعل العبد ، وانما قال من عمله أى من وسوسته اشارة الى قوله تعالى : ( قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْوَسْوَاسِ الْخَاسِرِ ) (٣) وَلَا أَعُوذُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ )

(١) الباقلاني التمهيد ص ٣١١  
(٢) سورة القصص آية ١٥  
(٣) سورة الحجر آية ٣٩

فعمل الشيطان الذي ذكره الله تعالى على لسان كليمة موسى - عليه الصلاة والسلام - انما هو اغواؤه كما حكى عنه البارى جل وعلا ، وبهذا فلا دليل على أن الشيطان خالق لهذا العمل ، أو أن العبد خالق له . نعم قد يقال : ان ذلك لا يقطع نسبة العمل الى غير الله تعالى ولكن قالت الأشاعرة نسب اليه على أنه من كسبه لا من خلقه وایجاد ه .

واستدل المعتزلة كذلك بقوله تعالى : ( مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَعِنَّا اللَّهُ وَرَسَا  
أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَعِنَّا نَفْسُكَ ) (١)

دل ذلك على أن قدرة الله تعالى لم تتعلق بالافعال السيئة التي يكتسبها العباد ، ففاعل الحسنة هو الله تعالى ، وفاعل السيئة هو العبد ، الذي أوقع فعله هذا بقدرته ومشيئته .  
والجواب : أن هذه الآية جاءت توبيخا ، وتقريعا وردا على الكافرين الذين يقولون : ان السيئات من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسياق الآيات يدل على ذلك يقول تعالى : ( أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ . وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ . قُلْ كُلُّ مِنْهُ عِنْدِ اللَّهِ فَمَلِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُ وَنَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ) (٢)

(١) سورة النساء آية ٧٨ ، ٧٩

(٢) انظر الباقلاني التمهيد ص ٣٣١

فنسبة السيئة الى العبد ، لأنها بسببه كما قال تعالى : ( وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَتَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ . ) (١)

فبين أن السيئة التي تصيب العبد انما هي بسبب سيئة ارتكبها . واذا كانت السيئة التي تصيب العبد لمعصية اقترفها فهذا دليل على أن العبد فاعل السيئة وخالقها . فبين سبحانه وتعالى أن الحسنه والسيئة كلتيهما من عند الله ، ولكن ما أصابهم من قتل وهزيمة انما كان بسبب معصيتهم ومخالفتهم أمره - صلى الله عليه وسلم - بلزومهم أماكهم التي أمرهم بملازمتها . فالآية في الدلالة على خلق أفعال العباد أدل منها على عدم خلق الله تعالى لها .



## المبحث الرابع

أدلة الإشاعة النقلية على أن الله تعالى هو الخالق لأفعال العباد الاختيارية

ذهب أهل السنة الى أن الخالق لفعل العبد الاختيارى الله سبحانه وتعالى ، فهو سبحانه الخالق لكل كائن ، ومنه أفعال العباد وما يكسبون من خير وشر فلا خالق سواه . واستدلوا على ذلك بأدلة منها قوله تعالى :

(وَقَدَرْنَا فَيْسَبَهَا الشُّبُرَ سَيَرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا أَمِينٍ ) (١)

وحاصل ما قاله الجوينى فى وجه دلالة الآية أن التقدير منه تعالى الخلق والاعداد ، وجعله على مقدار ما يريد ، وإيقاعه بحسب ما يقصد اليه سبحانه وذلك يجعل كل ما فى الأرض مهياً ، ومهدا لكل ما يحتاجه الناس فى حياتهم ، ومع أن السير الواقع فى الأرض واقع باختيار العباد ، فهذا دليل على أن فعل العبد الاختيارى واقع بتقدير الله ، وخلق .

ومنها قوله تعالى : ( وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِتْلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَالِيكُمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ ) (٣)

- 
- (١) سورة سبأ آية ١٨  
(٢) انظر الشامل فى اصول الدين ص  
(٣) سورة الروم آية ٢١ - ٢٢

فاختلاف لغات العباد آية منه ، وعلامة على أنه المتفرد بالخلق ، ان لا يكون هذا الاختلاف آية من آياته سبحانه ما لم يكن هو الخالق لكلام العباد الذى تنوع واختلف والكلام قائم بالعباد واقع باختيارهم ، فدل ذلك على أن أفعال العباد الاختيارية الخالق لها هو الله تعالى .

ومنها قوله تعالى : ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرِزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . ) (١)

فنفى سبحانه أن يكون خالق غيره وأتى بحرف الجر لزيادة تأكيد النفي الاستفاد من الاستفهام الإنكارى فقد استفيد منه أنه لا خالق ، ولا رازق سواه سبحانه فاذا كان العباد خالقين لفعالهم يكونون قد شاركوا البارئ تعالى فى الخلق الأمر الذى ينافى ما دلت عليه الآية .

(٢) ومنها قوله تعالى : ( اتَّعْبُدُونَ مَا تَشْتَهُونَ ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ )

فأخبر تعالى أنه خالق لعمل العبد ووجه ذلك أن ( ما ) إما أن تكون موصولة فيكون التقدير والذى تعملونه ، فاذا كان سبحانه هو الخالق لما يعبدونه مادة وصورة والصورة إنما كانت يفعلهم ، دل ذلك على أنه خالق لفعلهم . وإما أن تكون ( ما ) مصدرية ، وتقديره خلقكم وعملكم . وهذا صريح فى أن الله هو خالق أفعال العباد الاختيارية

قال أبو القاسم السهيلي \* مبينا أنه يتعين ان تكون ما فى الآية مصدرية فيما نقله عنه ابن القيم : ( اعلم أن ( ما ) اذا كانت موصولة بالفعل الذى لفظه عمل ، أوضع أو فعل ، وذلك لفعل مضاف الى فاعل غير البارئ تعالى ، فلا يصح وقوعها الا على

(١) سورة فاطر آية ٣

(٢) سورة الصافات آية ٩٩

\* هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن إصبع الخثعمي السهيلي الاندلسي المالكي الضريير ، أبو القاسم ، مورخ ، أديب ، محدث ، نحوي ، لغوي ، مقري . من مؤلفاته : التعريف والاعلام فيما ابهم فى القرآن من الاسماء والاعلام ، والروض الانف ، توفى عام ٥٨١ هـ انظر تذكرة الحفاظ / ١٣٤٨ ، شذرات الذهب / ٢٧١ ، طبقات المفسرين / ١ / ٢٦٦

مصدر لاجتماع العقلاء من الأنام في الجاهلية والاسلام على أن أفعال الآدميين لا تتعلق بالجواهر والأجسام . لا تقول علمت جملا ، ولا صنعت جبلا ، ولا حديدا ، ولا حجرا ، ولا ترابا ، فاذا قلت أعجبنى ما علمت ، وما فعل زيد فانما يعنى الحدث فعلى هذا لا يصح في تأويل قوله تعالى : ( والله خلقكم وما تعملون ) الا قول أهل السنة أن المعنى والله خلقكم ، وأعمالكم ، ولا يصح قول المعتزلة من جهة المنقول ، ولا من جهة المعقول لأنهم زعموا أن ( ما ) واقعة على الحجارة التي كانوا ينحتونها أصناما ، وقالوا : تقدير الكلام خلقكم ، والأصنام التي تعملون انكارا منهم أن تكون أعمالنا مخلوقة لله تعالى ، واحتجوا بأن نظم الكلام يقتضى ما قالوا ، لأنه تقدم قوله : أتعبدون ما تحتون فما واقعة على الحجارة المنحوتة ، (١) ...

ولكن بعد أن نقل ابن القيم\* هذا الكلام بين أن الالئق بسياق الكلام ان تكون ما موصولة وان كونها موصولة لا يقتضى أن يكون العبد خالق فعله . فقال : ( ونحن وكل محق نحمل الآية على ما هو أليق بها من أن الله خالق العباد ، وأعمالهم ، وأن كل حركة من الكون فالله خالقها ، وعلى صحة هذا المذهب أكثر من ألف دليل من القرآن ، والسنة والمعقول ، والفطر .

ثم قال : ولكن لا ينبغي أن تحمل الآية على غير معناها اللائق بها حرصا

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ، دار الكتاب العربي ١٤٧/١

\* هو محمد بن أبي بكر بن ايوب الزرعي الدمشقي شمس الدين ، ابو عبد الله ابن قيم الجوزية الحنبلي ، الفقيه الاصولي المفسر النحوي ، برع في جميع العلوم واشتهر في الافاق ، من كتبه مدارج السالكين ، وزاد المعاد ، واعلام الموقعين ، وغيرها توفي سنة ٧٥١ هـ . انظر شذرات الذهب ١٦٨/٦ والدرر الكاشنة ٢١/٤ وبنية الوعاة ٦٢/١

على جعلها عليهم حجة ففي سائر الأدلة غنية عن ذلك أنها حجة عليهم من وجسه  
 آخر مع كون ( ما ) بمعنى ( الذي ) . والكلام ان شاء الله في الآيات في مقامين ، أحدهما  
 في سلب دلالتها على مذهب القدرية . والثاني في اثبات دلالتها على مذهب  
 أهل الحق خلاف قولهم . . . .

فأما مقام السلب فزعمت القدرية أن الآية حجة لهم في كونهم خالقين أعمالهم  
 قالوا : بأن الله أضاف الأعمال اليهم ، وهذا يدل على أنهم هم المحدثون لها ،  
 وليس المراد - بما وقع الخلاف فيه - ههنا نفس الأعمال بل الأصنام المعسولة فأخبر  
 سبحانه أنه خالقهم وخالق تلك الأصنام التي عطاها ، والمراد مادتها ، وهى  
 التي وقع الخلق عليها . وأما صورتها ، وهى التي صارت بها أصناما فإنها بأعمالهم  
 وقد أضافها اليهم ، فتكون باحدثهم ، وخلقهم ، فهذا وجه احتجاجهم بالآية .

وقابلهم بعض المشبتهين للقدر ، بأن الله هو خالق أفعال العباد ، فقالوا :

الآية صريحة - في كون - أعمالهم مخلوقة لله تعالى فان ( ما ) ههنا مصدرية ، والمعنى  
 والله خلقهم ، وخلق أعمالهم . وقرروه بما ذكره السهيلي وغيره ، ولما أورد عليهم  
 القدرية كيف تكون ( ما ) مصدرية هنا ، وأى وجه ينفي الاحتجاج عليهم اذا كان المعنى  
 والله خلقكم ، وخلق عبادتكم . وهل هذا الا تلقين لهم الاحتجاج  
 بأن يقولوا : فاذا كان الله قد خلق عبادتنا للأصنام ، فهى مرادة له ، فكيف يمكننا

تركها فهل يسوغ أن يحتج على انكار عبادتهم ؟

أجابهم المشبتهون بأن قالوا : لو تدبرتم سياق الآية ومقصودها لعرفتم صحة

الاحتجاج ، فان الله سبحانه أنكر عليهم عبادة من لا يخلق شيئا أصلا ، وترك عبادة  
 من هو خالق لذواتهم ، وأعمالهم فاذا كان الله خالقكم ، وخالق أعمالكم ، فكيف تدعون

عبادته ، وتعبدون من لا يخلق شيئا ، لانذواتكم ، ولا أعمالكم ، وهذا من أحسن الاحتجاج . . . . . والصواب أنها موصولة ، وأنها لاتدل على صحة مذهب القدرية بل هي حجة عليهم مع كونها موصولة . (١)

وبين ذلك بما حاصله : أن الله سبحانه بعد أن انكر عليهم عبادة ما ينحتونه ، أى بما يبين ان ما ينحتونه لا يستحق أن يعبد ، لأن الله تعالى هو خالقه كما أنه خالقهم . فالمعنى ما كان ينبغى أن تعبدوا أصناما الله خلقكم ، وخلقها ، فال مخلوق لا يستحق أن يعبد . وهذا انما يتأتى اذا كانت ( ما ) فى الآية موصولة ، ان يكون المعنى حينئذ اتعبدون ما تتحتون والله خلقكم وخلق الذى تتحتونه .

ثم بين بعد ذلك أنه لا يلزم من كونها موصولة وهو الارجح لاقتضاء سياق الآية له أن تكون أفعال العباد مخلوقة لهم ، وقال فى وجه ذلك : ( أتعبدون ما تتحتون ، والله خلقكم وما تعملون ) . ووجه الاستدلال بها على هذا التقرير أن الله سبحانه أخبر أنه خالقهم ، وخالق الأصنام التى عملوها ، وهى انما صارت أصناما بأعمالهم فلا يقع عليها ذلك الاسم الا بعد عملهم ، فاذا كان سبحانه هو الخالق اقتضى صحة هذا الاطلاق أن يكون خالقها بجعلتها ، أعنى مادتها وصورتها فاذا كانت صورتها مخلوقة لله تعالى كما أن مادتها كذلك لزم أن يكون خالقها لنفس عملهم الذى حصلت به الصورة لأنه متولد عن نفس حركاتهم . فاذا كان الله خالقها كانت أعمالهم التى تولد عنها ما هو مخلوق لله مخلوقة له وهذا أحسن استدلالا والطف من جعل ما مصدرية . )

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ، دار الكتاب العربى ١٤٧/١

ومن كلام ابن القيم يتضح أنه لا يلزم من أن العبد فاعل فعله الاختياري أن يكون خالقا له . فالخالق لشيء خالق له ، ولجميع ما يتوقف عليه وجود ذلك الشيء ، والعبد ليس كذلك إذ لولا مشيئة الله تعالى لفعل العبد وأقـداره إياه ما وجد منه الفعل .

ومما يدل على قدرته سبحانه على أفعال العباد قوله ( وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ )<sup>(١)</sup> إذ أن أفعال العباد أشياء ممكنة ، والله قادر على كل ممكن فهو الذي جعلهم فاعلين بسقدرته ومشيئته ، ولو شاء لحال بينهم ، وبين الفعل مع سلامة آلة الفعل منهم ، كما قال تعالى ( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ يَنْبَغِيهِمْ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ) (٢)

وقال : ( وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ )<sup>(٣)</sup>

وقال : ( وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup>

فهو سبحانه يحول بين المرء ، وقلبه ، وبين الانسان ونطقه ، وبين اليد وبطشها وبين الرجل ومشيتها ، فكيف يظن به ظن السوء ، ويجعل له مثل السوء أنه لا يقدر على ما يقدر عليه عباد ، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا (٥)

- 
- (١) سورة البقرة ٢٥٣  
(٢) سورة البقرة آية ٢٨٤  
(٣) سورة الانعام آية ١١٠  
(٤) سورة يونس آية ٩٩  
(٥) ابن القيم شفاء العليل ص ١١٩

ذلك أن الله خالق لقدرة العبد ، التي جعلت العبد متمكنا من الفعل وفاعلا له وهو خالق للسبب الذي وقع به السبب وهو قادر على أن يحول بين هذا السبب ومسببه مع توفر كل شروط الفعل كما قال ابن القيم . وقد وقع هذا الأمر في قصة الخليل عليه السلام ، عند ما توفرت كل أسباب احراقه ، ولكن الله تعالى حال بين النار ، والاحراق بقوله تعالى : ( قُلْنَا يَا نَارُ كُوسِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ) (١) فهو كذلك قادر على الحيلولة بين العبد وفعله ، فلما كان قادرًا على ذلك ، دل على أن الله هو الخالق لفعل العبد الاختياري .

وكذلك استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه البخاري بسنده فقال : ( عَنْ حَدِيثَةٍ \* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ ، وَتَلَا بَعْضُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ ( وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ) (١) فَأَخْبَرَ أَنَّ الصَّنَاعَاتِ وَأَهْلَهَا مَخْلُوقَةٌ . ) (٢)

وكذلك ما أخرجه البخاري أيضا عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ( كُلُّ شَيْءٍ يَقْدَرُ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ ، أَوَّالِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ . فَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ طَاوُوسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ( انا كل شيء خلقناه بقدر حتى العجز والكيس ) (٣)

(١) سورة الانبياء ٦٩

(٢) (٣) البخاري خلق أفعال العبادت . د . عبد الرحمن عميرة ط ٢ عكاظ ص ٤٧ \* هو حذيفة بن اليمان الصحابي حليف بنى عبد الاشهل من الانصار شهد وأبوه أحدًا قتل أبوه وكان حذيفة صاحب سر الرسول صلى الله عليه وسلم في المناقنين توفي عام ٣٦ هـ . انظر الاصابة ١ / ٣١٧ ، الاستيعاب ١ / ٢٧٧ ،

\* هو الليث بن سعد الفهسي مولا هم تابعي حافظ مجتهد استفل بالفتوى في زمانه بمصر توفي سنة ١٧٥ هـ . انظر شذرات الذهب ١ / ٢٨٥ ، وفيات الاعيان ١ / ٤٣٨

\* هو طاووس بن كيسان الحميري اليماني ادرك خمسين صحابيا كان حافظا قارئا توفي سنة ١٠١ هـ . انظر تذكرة الحفاظ ١ / ٩٠ ، شذرات الذهب ١ / ١٣٣

غاية النهاية ١ / ٣٤١

والقدر يتضمن الخلق ، وأخرج أيضا عن يحيى بن سعيد قال : ( ما زلت  
أسمع من أصحابنا يقولون : ان أفعال العباد مخلوقة . قال : أبو عبد الله - يعني  
البخارى - حركاتهم وأصواتهم ، واكتسابهم ، وكنابتهم مخلوقة . . . .  
وقال ابن عباس\* رضى الله عنهما كل شئ خلقناه بقدر حتى وضعك يدك على  
خـدك ( ١ )

ومع ما بيننا أنه لا تنافي بين أن يكون العبد فاعلا لفعله وبين أن يكون الله  
خالقا لهذا الفعل الا أن الاشاعرة لم يفرقوا بين الخلق والفعل ومن هنا ذهبوا  
الى أنه لا تأثير للعبد في وجود فعله ، وأن قدرته الحادثة ليست لها الا مجرد  
المقارنة ، عند خلق الله لفعل العبد الاختيارى .

(١) البخارى ، خلف أفعال العباد ، ص ٤٧

\* هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم حبر  
الامة وترجمان القرآن ، واحد المكرين من الرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
دعا له النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله ( اللهم فقهه في الدين وعلمه  
التأويل ) توفي سنة ٦٨ هـ بالطائف . انظر الاصابة ٢ / ٣٣٠ ، والاستيعاب  
٣٥٠ / ١ ، وطبقات المفسرين للبغدادي ١ / ٢٣٢



## المبحث الرابع

### تحقيق القول فـسـى مسألة أفعال العباد

بعد أن عرضنا مذهبي المعتزلة والأشاعرة وعرفنا أدلة كل فريق سواء كانت عقلية أم نقلية . تبين لنا أن كلا من الفريقين أصاب في جانب ، وجانب الحق في جانب آخر . فالمعتزلة الذين ذهبوا الى أن أفعال العبد الاختيارية واقعة بقدرته حتى يصح تكليفه ، وينتفى الظلم في عقابه ان أذنب ، ويتحقق العدل في اثابته ان أحسن ، هؤلاء أصابوا في أن :

١- العبد فاعل فعله الاختيارى ، فالله لم يكلفه الا بما يوقمه بقدرته ، ويكـون

فعلا له يثاب عليه أو يعاقب ، ويمدح به أو يذم . ولا شك أن التكليف لم

يقع الا بما هو مقدور للمكلف ، وداخل تحت استطاعته حتى أن من جوز التكليف

بالمحال ، قال : انه غير واقع ، واذا كلفنا الله تعالى بما نقدر عليه ، كما

قال تعالى : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

اَكْتَسَبَتْ )<sup>(١)</sup> وقال : ( وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِثْلَ مَا أَنفَضْنَا

إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ )<sup>(٢)</sup> وقال : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَتَّعَهَا )<sup>(٣)</sup>

كان المفهوم من هذا التكليف ، فعل المكلف ما طلب منه تحصيله والكف

عما نهى عنه ، فنفس التكليف يدل على أن المكلف انما كلف بما هو فى مقدوره ،

وما هو فعل من أفعاله .

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦

(٢) سورة الحج آية ٧٨

(٣) سورة الطلاق آية ٧

٢- وأيضاً فإن المفهوم لغة من أوامر الله تعالى ، ونواهيته هو فعل المكلف لما أمر به ، وكعه عما نهى عنه ، نحو قوله : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَلِيَجِدَّ وَفِيكُمْ غِلَظَةً <sup>(١)</sup> ) وقوله : ( وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ <sup>(٢)</sup> ) وقوله : ( وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ <sup>(٣)</sup> ) ونحو ذلك .

فالمفهوم من هذا الخطاب هو فعل العباد لما أمروا به ، وهو مقاتلة المشركين ، وقتلهم وإقامة الصلاة ، وأداء الزكاة ، ومجانبة الفواحش بكافة أنواعها ، ولا يكون هذا طلباً لمجرد تعلق قدرة المكلف من غير أن يكون له فعل ، فإن منطق اللغة يأباه . فلا يقال : في أقم الصلاة ليكن منك مجرد تعلق قدرتك دون أن يكون لها أثر في وجود الصلاة . ولكنهم - أي المعتزلة - زلوا زلة شنيعة بعزلهم شيعة الرب عن فعل العبد الاختياري . مع أن الله تعالى هو الخالق ، وهو الذي جعل عبده يشاء ما يريد ، ويختار ما يراه ، ولولا تخصيص الله تعالى لفعل العبد بالوقوع ، ما وقع من العبد ، ولا وجد قال تعالى : ( وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ <sup>(٤)</sup> ) فمشيئته هي النافذة ، وهي المخصصة للفعل بالوقوع ، أو عدمه . ثم إن الفعل إذا كان بمشيئة العبد فلا شك أنها مشيئة حادثة فتحتاج إلى مشيئة أخرى مرجحة لها ، وهكذا القول في كل مرجح ، فقطما للتسلسل في الإرادات لا بد من انتهاء إرادة العبد بإرادة لا تكون من العبد ، بل من الله تعالى ، فالله تعالى

- 
- (١) سورة التوبة ١٢٣  
(٢) سورة الانعام آية ١٥١  
(٣) سورة البقرة آية ٢٣  
(٤) سورة الدهر ٣٠

هو الذى جعل العبد يريد ما فعل من خيراً أو شر... قال تعالى : ( وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ إِلَّا يَتَانَ وَزَيْنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَتْ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ ) .<sup>(١)</sup>

وقال : ( زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا )<sup>(٢)</sup>

وقال : ( كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ )<sup>(٣)</sup>

وكذلك أخطأ المعتزلة فى جعلهم العبد خالق فعله الاختيارى ، لأنه قد استقر اجماع الأمة الاسلامية على أن الله تعالى هو المتفرد بالخلق ، ان الخالق هو الذى يوجد الفعل لا فى ذاته بل بائنا عنه ويستقل بايجاد الفعل ، والعبد وان كانت له قدرة بها يفعل فعله الاختيارى ، الا أنه غير مستقل بايجاد الفعل ، فلو لا مشيئة الله تعالى لفعل العبد واقداره عليه ما وجد من العبد فعل . وقد جاءت نصوص الكتاب دالة على هذا ، قال تعالى :

( اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ )<sup>(٤)</sup> وقال : ( أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ )<sup>(٥)</sup> فبين أن الخلق والأمر مقصوران عليه لا يتعد يانه الى غيره . وقال : ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ )<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الحجرات آية ٧

(٢) سورة البقرة آية ١١٢

(٣) سورة الانعام آية ١٠٨

(٤) سورة الزمر آية ٦٢

(٥) سورة الاعراف آية ٧

(٦) سورة فاطر آية ٣

فهذا استفهام انكارى أنكر سبحانه أن يكون خالق غيره ، والآيات فى هذا كثيرة . فالمعتزلة يجعلهم العبد خالقا جعلوا لله شريكا فيما تفرد به الله سبحانه وضح تسميتهم بمجوس الأمة على ما أخرجه أبو داود وحسنه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ ) (١)

اذ أن المجوس جعلوا لها للخير ، والها للشر . وقول المعتزلة : ان العبد خالق فعله ، قول بتعدد الخالق .

وكذلك أخطأ المعتزلة بجعلهم الطاعات أسبابا موجبة وجوبا لا ينفك عنها لاستحقاق الثواب ، وجعلوا اثابة الطائع واجبة على الله تعالى .

والحق أن الثواب فضل من الله ورحمة كما دلت على ذلك النصوص الكثيرة . قاله تعالى هو الذى هدى عباده ، ويسر لهم فعل الخير ، وهو خالق للعبد ، ولما كان العبد سببا فى الفعل كان كل من العبد وفعله مخلوق لله تعالى ، لأن خالق السبب خالق لمسببه ، ولما كانا مخلوقين كان الثواب فضلا منه ورحمة أخرج البيهقي بسنده فقال : ( قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَلَقْتُ الْخَيْرَ وَقَدَّرْتُهُ ، فَطُوبَى لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِلْخَيْرِ ، وَخَلَقْتُ الْخَيْرَ لَهُ ، وَأَجْرِيكَ الْخَيْرَ عَلَى يَدَيْهِ . ) (٢)

(١) أخرجه أبو داود فى سننه - كتاب السنة باب فى القدر ٢٢٢/٤ - حديث رقم ٤٦٩١ ، بلفظه ، وابن ماجه - المقدمة باب فى القدر - ٣٥/١ - حديث رقم ٩٢ بنحوه والامام أحمد ٨٦/٢ بنحوه ، وبعده طرفا كلها ضعيفة  
(٢) البيهقي - أبو بكر أحمد بن الحسين - الاعتقاد على مذهب السلف ، توزيع دار الياز مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ٧٥

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ يَبْعَثُهُ ، قَالُوا  
وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَّقِدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ) (١)

ثم إن هذه الطاعات التي يفعلها العبد ، مهما بلغت فانها لن تفي بشكر  
العبد على ما أنعم الله جلاوعلا به على العبد ، كما ورد بذلك الحديث الذي  
يروى عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَبْعَثُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَبْدًا لَا ذَنْبَ لَهُ فَيَقُولُ  
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَيُّ الْأَمْرَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أُجْزِكَ بِعَمَلِكَ ، أَمْ يَنْفَعْتِي عِنْدَكَ ؟  
قَالَ : يَا رَبِّ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَعْصِكَ ، قَالَ : خُذْ وَاعْبُدِي بِنِعْمَةٍ مِنْ نَعْمِي ، فَمَا  
يَبْقَى لَهُ حَسَنَةٌ إِلَّا اسْتَفْرَغَتْهَا يَتْلُكَ النِّعْمَةُ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ يَنْفَعْتِكَ وَرَحْمَتِكَ ، فَيَقُولُ  
يَنْفَعْتِي وَرَحْمَتِي (٢)

وأما الأشاعرة ، فقد أصابوا فسى في قولهم : ان الله تعالى خالق أفعال  
عباده الاختيارية ، وأفعال عبادته داخلية في عموم قدرته تعالى على معنى أنه يجوز  
تعلق قدرة الله تعالى بها ، لكونها ممكنة ، والمصحح للمقدورية هو الامكان . ولكن لا  
يلزم من هذا العموم الجوازي أن تكون أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرته تعالى وحده  
ان كان لا يلزم من جواز التأثير في شيء التأثير فيه بالفعل .

وأما ما يقال : لو كانت واقعة بقدره العبد ، وجاز تعلق قدرة الله بها جاز أن  
يؤثر فيها ، وحينئذ يلزم التمانع المؤدى الى اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما أو عجز أحد  
القادرين .

(١) متفق عليه

(٢) رواه الطبراني في الكبير ، والحكيم الترمذى في نوادر الأصل عن واثلة ، كثر العمال  
في سنن الأقوال والأفعال : للعلامة علاء الدين على المتقى بن حسام الدين  
الهندي البرهان فوزي ٢٥٦/٤ حديث رقم ٤٠٤١٢ ضبط وتصحيح الاستاذ  
الشيخ صفوت السقا ، والاستاذ حسن زروق . نشر وتوزيع مكتبة التراث الاسلامي  
حلب - مطبعة البلاغة ط ١ سنة ١٣٩٠م سنة ١٩٧٠م

فجوابه أن هذا التمانع غير ضار إذ هو يؤدي إلى عجز العبد دون الرب ،  
لكون قدرته تعالى أتم ، وأكمل ، وعجز العبد لا محذور فيه ، إنما المحذور هو عجز  
الاله . ذلك أن عجز العبد هو تحقيق لعبوديته .

ولكنهم جانبوا الحق في :

١- أنه ليس للعبد فعل أصلا حتى الاختيار فإنه ليس فعلا للعبد عند هم ومن هنا  
كانت الزامات المعتزلة لهم عدم جدوى البعثة والا يكون للتكليف معنى غير ذلك  
ما الزمهم به .

٢- وأيضا فإنهم جعلوا الذنوب مجرد علامات يترتب عليها العقاب فلم يشتموا  
شيئا قبيحا في نفسه . مع أن المعاصي قبيحة في نفسها وباقرارها يكون العبد  
مستحقا للعذاب ، ولكن شاء الله فضلا منه ، ورحمة ، وقطعا لمعذرة العبد  
الا يعذب على ما هو قبيح في نفسه الا بعد ارسال الرسل . قال تعالى :  
( وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ) (١)

٣- وكذلك لا يصح قول الاشاعرة أن المدح ، والذم باعتبار المحلية ، لا باعتبار  
الفاعلية ، فاعتبار المحلية إنما يصح فيما ليس فعلا للعبد ، ولا داخلا في نطاق  
تكليفه كحسن صورته ، أو قبحها ، وطول قامته ، أو قصرها . أما ما كان  
فعلا للعبد فإنه يمدح ، ويذم باعتباره فعلا وكاسبا لفسه لا باعتباره محلا له .

٤- وكذلك أخطأ الأشاعرة فيما ذهبوا اليه من أن الله تعالى له أن يعذب المطيع ويشيب العاصي ، فإنه وإن جاز ذلك لكون كل منهما أمراً مكملاً في نفسه إلا أن حكمته تعالى تأبى ذلك . بل تأبى التسوية بين الطائع والعاصي . قال ابن تيمية : ( وهذا منكر من القول وزور ، قال تعالى : ( أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَخْيَاهُمْ وَمَتَّانُهُمْ سَاءَ مَا يُحْكُمُونَ )<sup>(١)</sup> وقال تعالى : ( أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ )<sup>(٢)</sup> وقال : ( أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ )<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك . يوجب أن يفرق بين الحسنات ، والسيئات ، وبين المحسن والمسيء ، وأن من جوز عليه التسوية بينهما فقد أتى بقول منكر ، وزور ينكر عليه . (٤)

والحاصل أن أفعال العباد الاختيارية ، واقعة بقدرة العبد ومشيئته ، ووقوعها بقدرة العبد لا يخرجها عن كونها واقعة بتقدير الله وإرادته . لأنه سبحانه هو الذي خلق قدرة العبد وإرادته فجعله يشاء ما يريد ووقوعه من أفعال نفسه .

والعبد هو الذي اكتسب الفعل ، وقام الفعل به ، قال ابن القيم :

- 
- (١) سورة الجاثية آية ٢١  
(٢) سورة القلم آية ٣٥ ، ٣٦  
(٣) سورة ص آية ٢٨  
(٤) ابن تيمية - الحسنات والسيئات - دار المعرفة ط ٢ ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م ص ٥٠

( فالطوائف كلها متفقة على الكسب ، ومختلفون في حقيقته فقالت القدرية : هو احداث العبد لفعله بقدرته ومشيئته استقلالا ، وليس للرب صنع فيه ، ولا هو خالق فعله ، ولا مكونه ، ولا مريدا له . وقالت الجبرية : الكسب اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن يكون لها فيه أمر ، وكلا الطائفتين فرق بين الخلق ، والكسب ثم اختلفوا فيما توقع به الفرق . فقال الأشعري في عامة كتبه : الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة (١) ، فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب .

وقال قائلون : من يفعل بغير آلة ، ولا جارحة فهو خالق ، ومن يحتاج في فعله إلى الآلات والجوارح ، فهو مكتسب . وهذا قول الاسكافي\* وطوائف من المعتزلة . قال : واختلفوا هل يقال : إن الانسان فاعل على الحقيقة ، فقالت المعتزلة كلها ، إلا الناشئ\*\* ، إن الانسان فاعل محدث ومخترع ومنشئ على الحقيقة دون المجاز .

(١) المعروف من مذهب الأشعري أنه لا يجعل للقدرة الحادثة تأثيرا في فعل العبد ، وانا فمراده أن القدرة المحدثة تكون مع الفعل دون أن يكون الفعل واقما بها .

\* أبو جعفر الاسكافي ، من أصحاب النظام ، زعم ان الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وانما يوصف بالقدرة على ظلم الاطفال ، والسجانين ، توفي عام ٢٤٠ هـ . انظر الطل والنحل ٥٨ ، البغدادى ص ١٠٢ .

\*\* هو عبد الله بن محمد الانباري المعروف بابن الشرشير متكلم ، شاعر ، منطقي ، نحوي أصله من الانبار وأقام ببغداد مدة طويلة ثم لجأ إلى مصر وأقام بها إلى ان توفي عام ٢٩٣ هـ وقيل ٣٠٣ هـ له عدة تصانيف . انظر الزركلي الاعلام ٢٦١/٤ ، معجم المؤلفين ١١١/٦



وقال الناشئ : ان الانسان لا يفعل في الحقيقة ، ولا يحدث في الحقيقة وكان يقول : ان البارئ أحدث كسب الانسان . قال : فلزمه مُحَدَّثٌ لا لِحُدِيثٍ في الحقيقة ، ومفعول لا لفاعل في الحقيقة . قلت : وجه الزامه ذلك أنه قد أعطى أن الانسان غير فاعل لفعله ، وفعله مفعول ، وليس هو فعلا لله ، ولا فعلا للعباد فلزمه مفعول من غير فاعل . ولعمرك الله ان هذا الالتزام لازم لابي الحسن والجبرية فان عندهم الانسان ليس بفاعل حقيقة ، والفاعل هو الله وأفعال الانسان قائمة به لم تقم بالله . فاذا لم يكن الانسان فاعلها مع قيامها به ، فكيف يكون الله سبحانه هو فاعلها ...

فان قيل : فما تقولون أنتم في هذا القام ؟ قلنا : لا نقول بواحد من القولين ، بل نقول هي أفعال للعباد حقيقة ، ومفعولة للرب ، فالفعل عندنا غير المفعول ، وهو اجماع من أهل السنة حكاه الحسين بن مسعود البغوي وغيره . فالعباد فعله حقيقة والله خالقه ، وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة ، وخالق فاعليته (١)

(١) ابن القيم شفاء العليل ص ٢٧٧ ، ٢٧٨

\* هو الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بابن الفراء البغوي - الشافعي ، أبو محمد فقيه ، محدث ، مفسر ، من تصانيفه : معالم التنزيل في التفسير ، مصابيح السنة ، التهذيب في فروع الفقه الشافعي . توفي عام ٥١٦ هـ .  
 انظر طبقات الشافعية للسبكي ٧/٧٥ ، شذرات الذهب ٤/٤٨ ، طبقات

وقال : ( اعلم أن الرب سبحانه فاعل غير منفعل ، والعبد فاعل منفعل ، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا يفعل بوجه . فالجبرية شهدت كونه منفعلا يجرى عليه الحكم بمنزلة الآلة ، والمحل ، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الاشجار ولم يجعلوه فاعلا الا على سبيل المجاز . . . .

والقدرية شهدت كونه فاعلا محضا غير منفعل في فعله . وكل من الطائفين نظر بعين عوراء . وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه ، ولم يبطلوا أحد الأمرين بالآخر فاستقام لهم نظرهم ، وناظرتهم ، واستقر عندهم الشرع والقدر في نصابه ، ومهدوا وقوع الثواب ، والعقاب على من هو أولى به ، فأثبتوا نطق العبد حقيقة ، وانطاق الله له حقيقة ، قال تعالى : ( وَقَالُوا لِيُجَلِّوْهُمْ لِمَنَّمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ، قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ) (١) فالانطاق فعل الله الذي لا يجوز تعطيله ، والنطق فعل العبد الذي لا يمكن انكاره كما قال تعالى ( قُورَبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنطِقُونَ ) (٢) فعلم أن كونهم ينطقون هو أمر حقيقي حتى شبه به في تحقيق كون ما أخبر به ، وأن هذا حقيقة لا مجاز . ومن جعل اضافة نطق العبد اليه مجازا لم يكن ناطقا عنده حقيقة ، فلا يكون التشبيه بنطقه محققا لما أخبر به ، ونظير هذا قوله تعالى ( وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكٌ ) (٣) فهو المضحك المبكى حقيقة ، والعبد الضاحك الباكي حقيقة كما قال تعالى : ( فَلْيَضْحَكُوا

(١) سورة فصلت آية ٢١

(٢) سورة الذاريات آية ٤٣

(٣) سورة القمر آية ٤٣

(١) وقال : ( اَقِينْ هَذَا الْحَدِيثَ تَعَجَّبُونَ ، وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ) (٢)  
 فلولا المنطق الذي أنطق ، والمضحك ، المبكي ، الذي أضحك ، وأبكى ، . . لم يوجد  
 ناطق ، ولا ضاحك ، ولا باك . فإذا أحب عبدا أنطقه بما يجب ، وأتاب عليه ،  
 وإذا أبغضه أنطقه بما يكره فعاقبه عليه ، وهو الذي أنطق هذا ، وهذا .  
 وأجرى ما يجب على لسان هذا ، وما يكره على لسان هذا ، كما أنه أجرى على  
 قلب هذا ما أضحكه ، وعلى قلب هذا ما أبكاه . . . . . ومن هذا قوله : ( قَلَمًا قَضَى  
 زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًّا زَوْجَنَا كَهَا ) (٣) فهو سبحانه المزوج ، ورسوله المتزوج . . . وقد جمع  
 سبحانه بين الأمرين في قوله : ( قَلَمًا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ) (٤) فالازاعة فعله ، والزيع  
 فعلهم ) (٥)

وقال ابن تيمية : ( والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ، والعبد  
 هو المسؤن ، والكافر ، والبر ، والفاجر ، والمصلئ ، والمصائم ، وللعباد قدرة  
 على أعمالهم ، ولهم إرادة ، والله خالقهم ، وإرادتهم كما قال تعالى : ( لَيْسَ  
 شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ، وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ . ) (٦) (٧)

ومن خالف فسي عموم قدرته ، بمعنى وقوع كل ممكن كائن بقدرته تعالى ابتداءً على  
 ما ذهب إليه الأشاعرة - الفلاسفة الإلهيون ، فقد قالوا : انه تعالى واحد من كل وجه  
 فلم يصدر عنه ابتداءً الا واحد ، وقد سبق بيان هذا المذهب والرد عليهم . (٨)

- 
- (١) سورة التوبة آية ٨٢  
 (٢) سورة النجم آية ٦٠  
 (٣) سورة الاحزاب آية ٣٧  
 (٤) سورة الصف آية ٥  
 (٥) ابن القيم ، شفاء العليل ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦  
 (٦) السورة التكويرة آية ٢٨ - ٢٩  
 (٧) ابن تيمية ، شرح العقيدة الواسطية ، تأليف محمد خليل هراس ، دار نشر دار  
 الافتاء ، الطبعة الرابعة ص ١٥٧ ، ١٥٨  
 (٨) انظر ص من هذا البحث

**الرابعة**  
**الفرقة الثالثة: النظام وموافقوه :**

وكذلك خالف في عموم قدرته تعالى النظام ، ومتابعوه . فقد ذهبوا إلى أن الله تعالى لا يقدر على القبيح ، كالظلم ، والكذب ، وسائر المعاصي ، والشور ؛ لأنه لو قدر عليه جاز أن يفعله ، ولو فعله فإما مع العلم بقبحه ، فيلزم السفه ، وإما مع جهله لقبحه فيلزم الجهل . والسفه والجهل كلاهما نقص ، والنقص يستحيل عليه تعالى ، قال الشهرستاني في حكاية مذهبه :

( إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور ، والمعاصي وليست هي

مقدرة للباري تعالى . ) ( ١ )

وقال النظام أيضا ، ولا يقدر على خلاف ما علم أنه أصلح للعبد ، قال البغدادي

عنه :

( إن الله تعالى لا يقدر على أن يعنى بصيرا أو يزن صحيفا أو يفقر غنيا ،

إذا علم أن البصر ، والصحة ، والغنى أصلح لهم ، وكذلك لا يقدر على أن يفنى

فقيرا ، أو يصح زنا إذا علم أن العز ، والزمانة والفقير أصلح لهم . ) ( ٢ )

( ١ ) الشهرستاني : الملل والنحل ص ٦٧

( ٢ ) البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٣٤

\* هو ابراهيم بن سيار بن هاني \* ، ابو اسحق ، المعتزلي كان ادبيا متكلم ، وهو

استاذ الجاحظ ، وهو رئيس فرقة من المعتزلة كان شديد الحفظ ، حفظ القرآن

والتوراة والانجيل وتفا سيرها والاشعار وال اخبار ، من مؤلفاته النكت في عدم

حجية الاجماع ، توفي سنة ٢٣١ هـ . انظر تاريخ بغداد ٩٧/٦ ، لسان

الميزان ٦٧/١ ، والنجوم الزاهرة ٢٣٤/٢

\* هو عبد القاهر بن ظاهر التميمي الاستاذ ابو منصور البغدادي الشافعي الفقيه الاصولي

النحوي المتكلم من مصنغاته : الفرق بين الفرق ، التحصيل في اصول الدين ، توفي عام

٤٢٩ هـ . انظر بغية الوعاة ١٠٥/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٣٦/٥ ، طبقات

المفسرين ٣٢٧/١

وللرد عليه نقول :

إنك ان عنيت بالقبيح ما قل قبحه بالنسبة إلى حسنه ، فجهة الحسن أعظم من جهة القبح ، قلنا : لله تعالى أن يفعل ويفعله له لا يلزم السفة في حقه تعالى ؛ لأنه مع علمه بما فيه من مصلحة راجحة ، ومفسدة قليلة غير مقصودة آتية تبعاً لتلك المصلحة ، فإنه لا يترك الخير الكبير المنطوي على شريسيير ، إن الحكمة تقتضى فعله ، وألا يترك لأجل تلك المفسدة القليلة .

وأما إن عنيت بالقبح القبيح المطلق ، أي الذي يكون قبحه من كل وجه ، أو ما قبحه ومفسدته أعظم من مصلحته . فإن الفعل بهذا المعنى ممكن في نفسه ، إذ ليس القبح من مقوماته ، فهو مقدور لله تعالى ؛ لأن المصحح لتعلق القدرة الإمكان ، ولكن لحكمته تعالى ، ورحمته بخلقه لا يفعل لهذا المعنى ، وهو القبح ، وعدم الفعل لشيء لا يستلزم نفي القدرة على ذلك الشيء .

ثم إن الشر الذي يأتي تبعاً للمصلحة الراجحة إنما هو في المفعول لا في فعله تعالى القائم بذاته ، فالشر ليس إليه بحال من الأحوال ، قال - صلى الله عليه وسلم - ( وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ <sup>(١)</sup> ) والشر لا يضاف إلى الله إلا على أحد وجوه ثلاثة ، قال ابن تيمية : ( إما بطريق العموم ، كقوله : ( اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ <sup>(٢)</sup> ) ، وإما بطريق اضافته إلى السبب كقوله : ( مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ <sup>(٣)</sup> ) ، وإما أن يحذف فاعله كقول الجن : ( وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَانِ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا <sup>(٤)</sup> )

وبين أن الله لم يخلق شيئاً إلا لحكمة ، قوله تعالى : ( الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ <sup>(٥)</sup> ) ، وقال : ( صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ <sup>(٦)</sup> ) فالخلق لحكمة جلييلة لا يكون

(٢) سورة الرعد آية ١٦

(٤) سورة الجن آية ١٠

(٦) سورة النمل آية ٨٠

(١) انظر تخريج الحديث ص ١٢٣

(٣) سورة الفلق آية ٢

(٥) سورة السجدة آية ٧

فاعله شريرا ، ولا سفيها ، وإن كان في هذا المخلوق شر من جهة أخرى فذلك أمر  
عارض جزئي ليس شرا محضا . بل الشر الذي يقصد به الخير الأرجح هو خير من الفاعل  
الحكيم ، وإن كان شرا لمن قام به . ( ١ )

وإذا كان خلاف ما هو أصلح للعبد ممكنا في نفسه كان مقدورا لله تعالى ،  
أما كونه تعالى يجب عليه فعل ما علم أنه الأصلح للعبد ، فلا يجب على الله إلا ما  
أوجبه على نفسه رحمة منه ، وفضلا .

نعم سبحانه يفعل ما اقتضته الحكمة ، وهو أعلم بمقتضى حكمته فلا يصح لنا  
أن نضع للرب تعالى شريعة بمقتضى عقولنا .

## الفرقة الخامسة : الاسوارية :

ومن المخالفين في عموم قدرته أيضا على الاسوارى مقدم طائفة الاسوارية ،  
 إذ ذهب الى أن ما علم الله تعالى أنه لا يقع غير مقدور لله تعالى (١) ، قال عنه  
 البغدادي : ( وذهب الاسوارى مقدم طائفة الاسوارية إلى أن ما علم الله الا  
 يكون لم يكن مقدورا لله تعالى . ) (٢)

لأنه إن تعلق به قدرته ، وفعله انقلب عمله جهلا ، وان تعلق بـ قدرته  
 تعالى بما علم أنه لا يقع ، ولم يقع الفعل لزم عجزه ، والجهل والعجز يستحيل أن  
 يتصف بهما البارى تعالى .

والجواب : أننا علمنا أن المصحح لقدرة تعالى هو الامكان الذاتى . فكل فعل  
 يتصف بالامكان الذاتى يكون مقدورا لله تعالى ، ومنه ما علم أنه لا يقع ، مع امكانه ،  
 قال تعالى : ( وَلَوْ شَاءَ رَبِّكَ لَآتَمَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى  
 يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ . ) (٣)

(١) انظر الايجى الموافق ص ٤١٦

(٢) البغدادي الفرق بين الفرق ص ١٥١

(٣) سورة يونس آية ٩٩

\* أبو على الاسوارى وقيل على الاسوارى كان من اتباع ابي الهذيل ثم انتقل  
 الى مذهب النظام وزاد عليه فى الضلالة بان قال ان ما علم الله ان لا يكون لم  
 يكن مقدورا لله تعالى وهذا القول يوجب أن يكون قدرة الله مستناهية ومن  
 كانت قدرته متناهية كان ذاته متناهية والقول به كفر من قائله . انظر فرق وطبقات  
 المعتزلة ص ٧٧ وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (٢٨)

مع العلم أن كل من في الأرض ، علم الله تعالى أنهم لا يكونون مؤمنين جميعا  
ولكنه عندما قال : لو شاء ربك لآمن ، دل على أن ما علم الله أنه لا يقع مقدور لله  
تعالى ، وقال :

( وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ <sup>من</sup> لَآمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ  
الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . ) (١)

إلى غير ذلك من النصوص التي تدل على أن الله قادر على كل ما علم أنه  
لا يقع .

والحاصل أن ما علم الله أنه لا يقع ، مقدوره تعالى لا مكانه وان كان الله  
تعالى لا يفعل ما علم أنه لا يقع . فالامتناع بسبب العلم لا يخرج الشيء عن كونه  
مقدورا في نفسه . (٢)

---

(١) سورة السجدة آية ١٣

(٢) انظر الجويني الارشاد ص ٢٢٩



الفرقة الخامسة : البلخي\* وفرقته :

وخالف في عموم قدرته أبو القاسم البلخي : إذ ذهب إلى أن الله تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد ، لأن فعل العبد إما طاعة مشتقة على مصلحة ، أو معصية مشتقة على مفسدة ، ولما سغه خال من المفسدة ، والمصلحة ، أو شتمل على كليهما بالتساوي ، فلو كان مثل هذا الفعل مقدورا لله تعالى للزم أن يوصف فعله تعالى باحدى هذه الصفات الثلاث . ، وكون فعله موصوفا باحدهما باطل .

ويقال له في الجواب على ما ذهب إليه :

إن كون الفعل طاعة أو معصية أوصاف ليست متقررة في الفعل ، بل هي اعتبارات تحصل من نسبة الفعل إلى الأمر ، فإن كان موافقا لأمر الله تعالى فهو طاعة . وإن خالف فهو معصية ، كما هو معلوم من أصول الشريعة الإسلامية ، إذ أن هناك أموراً مباحة في بعض الأوقات ، ولكن نفس الفعل قد يكون محرماً في أوقات أخرى ، مثال ذلك أفعال المكلف من أكل وشرب فهذا أمر مباح له ، وقد يكون واجباً إذا كان تركه يؤدي إلى هلاك الشخص ، أما في نهار رمضان فإن الأكل والشرب بالنسبة للمكلف فهو معصية .

فإن الله تعالى يقدر على مثل فعل العبد ، ولكن فعله تعالى لا يوصف بأنه طاعة أو معصية ، لأنه لا أمر ولا ناهي له تعالى ، وأما أن يكون فعله خالية من المصلحة ، والمفسدة ، أو شتملا على مصلحة مساوية للمفسدة ، فقد

\* هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ، أبو القاسم وهو رأس طائفة من المعتزلة تسمى الكعبية ، له آراء خاصة في علم الكلام والأصول ، توفي عام ٣١٩ هـ انظر شذرات الذهب ٢/٢٨١ ، وفيات الأعيان ١/٢٥٥ ، وتاريخ بغداد ٩/٣٨٤

مر بنا أن أفعال الله تعالى تكون لحكم جليلة ، ولمنافع جمعة ، وإنها فلا سفه ، وهو يفعل ما يفعله لحيه أو لحيه ما يترتب عليه : قال تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَيْنًا وَمَرُوضًا ) (١) للمجاهدين لأن الجهاد يترتب عليه إقامة شرعه ، ونصرة دينه . وقال : ( إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَاتًا أَثِيمًا ) (٢) فمفهوم المخالفة يعلم أنه يحب من لم يكن متصفا بهذه الصفات .

قال الباقلاني : ( ما أنكرت أن يكون فاعل الظلم ، والجور منا ظالما ، وجائرا ، لأنه منهي عنه ، وفاعل له في نفسه ، ولنفسه ، والقديم تعالى يخلق الظلم ، والجور ، والسفه ، ظلما ، وجورا ، وسفها لغيره لا لنفسه ، ولا في نفسه ، وهو تعالى غير مأخوذ بذلك ، ولا مطالب بتركه ، ولا مخالف بفعله أمر من يلزمه طاعته ، والانقياد له ، فيظل ما قلتم ) (٣)

(١) سورة الصف آية ٤

(٢) سورة النساء آية ٧٠

(٣) الباقلاني التمهيد ص ٣٠٨

## الفصل الثاني

مذهب الطبيعيين في القدرة الالهية  
والرد عليهم

المبحث الاول / في بيان مذهب الطبيعيين  
في القدرة الالهية

المبحث الثاني / في الرد على الطبيعيين

المبحث الثالث / الرد على القول بقدم المادة

المبحث الرابع / الرد على الدارونية

### الخاتمة

بعد عرضنا لصفة القدرة الالهية في الفكر الاسلامي ، واختلاف الناس في مفهوم هذه الصفة تبين لنا أن الحق مع الذين ذهبوا الى أن القدرة الالهية <sup>هذه</sup> صفاته الذات القائمة بذاته تعالى زائدة على ذاته بها يكون ايجاد المقدرات واعدامها وفق الارادة وطبقا لعلمه تعالى ، وأن الذي يختص بأن تتعلق به القدرة هو الممكن الذاتي . فهو الذي يقبل الوجود والعدم على السواء .

وتبين لنا أن الله تعالى فاعل مختار لا موجب بالذات فهو يقدر ويختار ويرجع أحد طرفي الممكن من غير أن يكون ذلك لازما لذاته لزوما لا ينفك عنه ، بل انه يفعل ما فعل وله أن يتركه ، اذا شاء ، قال تعالى : ( وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ )<sup>(١)</sup>

وكذلك تبين لنا أن هذه القدرة عامة وشاملة لجميع الممكنات وعرفنا اختلاف المذاهب في استناد الممكنات الى الله تعالى فمنهم من ذهب الى أنها مستندة إليه ابتداء ، ومنهم من ذهب الى أنها مستندة إليه ولكن إما ابتداء أو بواسطة .

وعرضنا أيضا اختلاف المذاهب في أفعال العباد الاختيارية هل هي واقعة بقدرة الله تعالى ابتداء أم أنها واقعة بقدرة العبد وفعله دون أن تتعلق بها قدرة الله تعالى . وثبتنا أن الحق مع الذين ذهبوا الى أن الله هو الخالق لأفعال العباد والعباد هم الفاعلون لأفعالهم حقيقة ، ففوق أفعال العباد بقدرهم لا يخرجها

(١) سورة القصص آية ١٦

من كونها مقدورة للبارى تعالى ، لأن الله تعالى هو الذى خلق فى العبد قدرته وقدره  
العبد سبباً فى وقوع الفعل ، وخالق السبب يكون خالفاً لسببه .

---

نسأل الله العصمة من الزلل والزيغ ، وأن يرزقنا الحق حقا ويرزقنا اتباعه وأن يرزقنا  
الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . .

# الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس المراجع
- فهرس الموضوعات



الآية

الصفحة التي وردت

فيها

- (٤٨) - . . . . . فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير
- (٤٨) - . . . . . يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء والله على كل شيء قدير
- (٤٨) - . . . . . ويأت بآخرين وكان الله على ذلك قديرا
- (٤٨) - ان تبدوا خيرا أو تخفوه أو تعفوا عن سوء . . . . .
- (٤٨) - لله ملك السموات والارض وما فيهن . . . . .
- (٤٨) - وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير
- (٤٨) - . . . . . ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا . . . . .
- (٤٨) - . . . . . ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا . . . . .
- (٤٨) - . . . . . والى الله مرجعكم وهو على كل شيء قدير
- (٤٨) - . . . . . ومنكم من يرد الى أرذل العمر . . . . .
- (٤٨) - . . . . . يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شيء قدير
- (٤٩) - وهو الذي خلق من الماء بشرا . . . . .
- (٤٩) - . . . . . ثم الله ينشئ النشأة الآخرة . . . . .
- (٤٩) - . . . . . ان ذلك لمحى الموتى وهو على كل شيء قدير
- (٤٩) - . . . . . ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة . . . . .
- (٤٩) - . . . . . وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم . . . . .
- (٤٩) - . . . . . يزيد في الخلق ما يشاء ان الله على كل شيء قدير
- (٤٩) - . . . . . ان الذي أحياها لمحى الموتى انه على كل شيء قدير
- (٤٩) - . . . . . وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الارض . . . . .
- (٤٩) - . . . . . فالله هو الولي وهو يحيى الموتى وهو على كل شيء قدير
- (٤٩) - ومن آياته خلق السموات والارض وما بث فيهما من دابة . . . . .
- (٤٩) - . . . . . ويجعل من يشاء عقيما انه عليم قدير
- (٤٩) - . . . . . قد أحاط الله بها وكان الله على كل شيء قدير
- (٤٩) - . . . . . له ملك السموات والارض يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير
- (٤٩) - . . . . . ولكن الله يسلط رسله على من يشاء . . . . .
- (٤٩) - عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم مودة . . . . .



## الآية

## الصفحة التي وردت فيها

- سبح لله ما فى السموات وما فى الارض له الطك وله الحمد . . . . . (٤٩)
- . . . لتعلموا ان الله على كل شىء قدير وان الله قد أحاط . . . . . (٤٩)
- ربنا أتم لنا نورنا وأغفر لنا . . . . . (٥٠)
- تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير (٥٠)
- ان المتقين فى جنات ونهر (٥٠)
- واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء . . . . . (٥٠)
- أونرينك الذى وعدناهم . . . . . (٥٠)
- الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين (٥٠)
- هو الله الذى لا اله الا هو الطك القدوس . . . . . (٥٠)
- ان ربكم الله الذى خلق السموات والارض . . . . . (٥١)
- واتقوا الذى خلقكم والجيله الاولين (٥١)
- ذلكم الله ربكم خالق كل شىء فاعبدوه . . . . . (٥١)
- هو الذى بيدأ الخلق ثم يعيده . . . . . (٥١)
- والله على كل شىء قدير (٥١)
- . . . وخلق كل شىء فقدره تقديرا (٢٢)
- . . . وربك يخلق ما يشاء ويختار . . . . . (٨٣) ، (٢٠٥)
- الا انهم من افكهم ليقولون ولد الله . . . . . (١١٦)
- وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه . . . . . (١١٦)
- . . . وجعلوا له شركاء الجن وخلقهم . . . . . (١١٦)
- . . . ولله الاسماء الحسنى فستادعوه بها . . . . . (١٢٣) ، (١٨٤)
- . . . الذى احسن كل شىء خلقه . . . . . (١٣٤)
- الله خالق كل شىء . . . . . (١٣٤) ، (١٦٣)
- وانا لا ندرى أشرا يريد بمن فى الارض ام اراد بهم ربهم رشدا (١٣٤)
- . . . صنع الله الذى اتقن كل شىء . . . . . (١٣٤) ، (١٩٧)
- من شر ما خلق (١٣٤)

## الصفحة التي وردت فيها

## الآية

- (١٣٦) - ... أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين
- (١٣٦) - ولو شاء ربك لآمن من في الأرض . . . .
- (١٣٧) - ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها . . . .
- (١٣٩) - ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا . . .
- (١٣٩) - ان الله لا يحب من كان خوانا أثيما
- (١٤٨) - . . . وتخلقون افكا . . .
- (١٤٨) - . . . ان هذا الا اختلاق
- (١٤٨) - . . . ان هذا الا خلق الاولين
- (١٤٩) - فتبارك الله أحسن الخالقين
- (١٥٠) - فوكره موسى فقضى عليه . . .
- (١٥٠) - قال رب بما أغويتني لأزينن لهم . . .
- (١٥١) - ما أصابك من حسنة فمن الله . . .
- (١٥١) ، (٧٨) - اينما تكونوا يدرككم الموت . . .
- (١٥٢) - وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت ايدىكم . . .
- (١٥٣) - . . . وقد رنا فيها السير . . .
- (١٥٣) - ومن آياته خلق السموات والأرض . . .
- (١٥٤) - هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء . . .
- (١٥٤) - اتبعون ما تتحتون والله خلقكم وما تعملون
- (١٥٨) - ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم . . .
- (١٥٨) - ولو شاء ربك ما فعلون . . .
- (١٥٨) - ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا . . .
- (١٥٩) - وقلنا يا ناركونى بردا وسلاما . . .
- (١٦١) - لا يكلف الله نفسا الا وسعها . . .
- (١٦١) - ما جعل الله عليكم في الدين من حرج . . .
- (١٦١) - لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها . . .
- (١٦٢) - قاتلوا الذين يلونكم من الكفار . . . . .

الاية

الصفحة التي وردت فيها

- (١٦٢) - ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ...
- (١٦٢) - وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ...
- (١٦٣) - .. ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم ...
- (١٦٣) - زين للذين كفروا الحياة الدنيا ...
- (١٦٣) - وكذلك زيننا لكل امه عطلهم ...
- (١٦٣) - .. الا له الخلق والامر ...
- (١٦٣) - .. هل من خالق غير الله ...
- (١٦٦) - .. وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
- (١٦٧) - أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا ...
- (١٦٧) - أفنجعل المسلمين كالمجرمين ...
- (١٦٧) - أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالفاسدين ...
- (١٧٠) - وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا ...
- (١٧٠) - فورب السماء والارض انه لحق ...
- (١٧٠) - انه هو أضحك وأبكى ...
- (١٧١) - فليضحكوا قليلا وليبكون كثيرا ...
- (١٧١) - أفمن هذا الحديث تعجبون
- (١٧١) - فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ...
- (١٧١) - فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها ...
- (١٧٨) - مالكم لا ترجون لله وقارا ...
- (١٧٨) - ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ...
- (١٨٦) - يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم ...
- (١٨٦) - ان الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء ...
- (١٨٧) (١٩٠) ¼ - وفي الارض آيات للموقنين ...
- (١٨٨) - قتل الانسان ما أكفره
- (١٨٨) - سنريهم آياتنا في الافاق وفي أنفسهم ...

## الآية

الصفحة التي وردت فيها

- (١٨٨) - بلى قادرين على أن نسوى بنانه  
- والله خلق كل دابة من ماء ...
- (١٩٠) - هذا خلق الله فاروقى ماذا خلق الذين من دونه ...
- (١٩٧) - لقد خلقنا الانسان فى احسن تقويم
- (١٩٨) - ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ...
- (١٩٨) - ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم ...
- (٢٠٢) - هى أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا
- (٢٠٢)

فهرست الاحاديث

الصفحة	الحديث
١	(خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)
٥٢	(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعلم أصحابه الاستخارة ...)
٥٣	(كنت أضرب غلاما لي فسمعت من خلفي صوتا ....)
٥٤	(يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف ...)
٥٥	(..... فأصبح ريك عز وجل يطيف في الأرض ...)
١٠٣	(كان الله ولم يكن شئ غيره ..)
١٣٤، ١٢٣	(... والشر ليس اليك ....)
١٥٩	(ان الله يصنع كل صانع وصنعتة ...)
١٥٩	(كل شئ يقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز ...)
١٦٤	(القدرة مجوس هذه الأمة ...)
١٦٤	(ان الله عز وجل يقول : انا الله لا اله الا أنا ...)
١٦٥	(لن يدخل الجنة أحد بعمله ...)
١٦٥	(يشيب الله يوم القيامة عبدا لا ذنب له ...)
١٨٤	(... اسألك بكل اسم هورك .....

فهرس الاعلام \*

الصفحة التي ورد فيها

١٠٨٠١٠٢٠٣١٠٢٤	- الامدى : على بن على
١٧١٠٨٩٠٦٨٠٥٨٠٢٦	- ابن تيمية : أحمد بن عبد الحليم
٢٢	- ابن الراوندى : أبو الحسين أحمد بن يحيى
٨٧٠٨٠٠٧٣	- ابن سينا : أبو على الحسين بن عبد الله
١٦٠	- ابن عباس : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
١٨٦٠١٥٨٠١٥٥	- ابن القيم : أبو عبد الله محمد الشيخ أبي بكر شمس الدين
١٦	- ابن كثير : أبو القداء اسماعيل بن كثير الدمشقي
٥٠٠٢٩٠١٤	- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم
٥٣٠٥	- أبو داود السجستاني : سليمان بن الأشعث
١٢٢	- أبو عيسى الوراق : محمد بن هارون
٥٣	- أبو سعود : عقبة بن عمرو بن ثعلبة
٢٢٠١٢	- أبو الهذيل العلاف : محمد بن الهذيل العلاف
٥٤	- أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي
١٩٣	- أجست ب سبانية
٤	- أحمد بن حائط
٤	- أحمد أمين
١٦٨	- الاسكافي أبو جعفر محمد بن عبد الله
١١٨٠٢٤٠٢٣٠٢٢٠٨	- الاشعري : أبو الحسن على بن اسماعيل
١٨٨	- الاميرى : محمد وفا
٨١٠٦٩	- الايجي : عضد الدين عبد الرحمن الايجي
١٦٠٠١٥٩٠٥٢٠١٣	- البخارى : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل
٦٧	- البصرى : أبو الحسين محمد بن على بن الطيب
١٤٠٠١٣٦٠١٣٣	- اليفدادي : عبد القاهر بن ظاهر
١٦٩	- اليفوى : أبو مسعود الحسين بن مسعود

\* التزمت في ترتيب الاعلام في هذا الفهرس ، الاسم الذي اشتهر به صاحبه سواء كان

كنية أو لقباً أو نسبة

## الصفحة التي ورد فيها

١٢٩٠١٢٦٠١٢٥٠١١	- الباقلائي : أبو بكر محمد بن الطيب
١٥٠٠٠١٤٧٠١٣٩٠١٣١	
٦	- بيان بن سماعيل
٥٣	- الترمذى : محمد بن عيسى
٤٤٠٤٣٠٣٥	- التفتازانى : مسعود بن عمر سعد الدين
٥٢	- جابر بن عبد الله السلمي
٣٥٠٢٠٠١٨	- الجبائى أهو على : محمد بن عبد الوهاب
٢٠	- الجبائى أبو هاشم : عبد السلام بن محمد
١٢٧٠٥٦٠١٣	- الجرجاني : الشريف على بن محمد
١٧٠١٦٠٦	- الجعد بن جرهم
١٦٠٦	- الجهم بن صفوان
٢٣	- الجواليقي : هشام بن سالم
١٤٩٠١٤٨٠٥١	- الجوهري : اسماعيل بن حساد
١٤١٠٦٠٠٥٩٠١٨٠١١	- الجويني : امام الحرمين
١٥٣٠١٤٩	- داروين : شارل روبرت
٥	- حميد بن عبد الرحمن
٢٣	- داود الجوارزي
٢	- ربيعة الرأي : ربيعة بن ابي عبد الرحمن
٥١٠٣٠٠٢٩	- الزبيدي : محمد مرتضى الزبيدي
٣٠٠٩	- الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر جار الله
٣٢	- السفاريني : محمد بن احمد
١٥٤	- السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
٣٥	- السيالكوئي : عبد الحكيم بن محمد الينجايي
١٤٥٠١٣٣٠١٠٧	- الشهرستاني : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم
٣	- الشوكاني : محمد بن على بن محمد
٥٥٠٥٤	- الشيباني : أحمد بن حنبل
٥	- عبد الله بن عمر بن الخطاب

الصفحة التي ورد فيها

- |                 |  |
|-----------------|--|
| ٧               | - عمرو بن عبيد                                       |
| ٤٨٩٤٨٨٤٦٥٤٦٣    | - الفزالي : أبو حامد محمد بن محمد                    |
| ١٤٤٤١٤٣٤١٠٩     |  |
| ٥               | - غيلان الدمشقي : أبو مروان غيلان بن مسلم            |
| ٨٦٤٧٩٤٧٥٤٧٤     | - الفارابي : أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ           |
| ٤٥١٤٤٥٤٣٥٤٢٣٤٢٢ | - الفخر الرازي : محمد بن عمر بن الحسين               |
| ١٤٦٤١١٩٤١٠٣٤٦٧  |  |
| ٣٠              | - الفيروز أبادي : محمد الدين محمد بن يعقوب           |
| ٣٦              | - القاضي عبد الجبار : بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني |
| ١٦              | - القسري : خالد بن عبد الله                          |
| ٢٣              | - القمي : يونس بن عبد الرحمن                         |
| ١٩٣             | - كاميل فلان يون                                     |
| ٣٤              | - الكستلي : مصطفى بن محمد القسطلاني مصلح الدين       |
| ١١٨             | - الكلمبوي : اسماعيل بن مصطفى بن محمود               |
| ٦               | - ليبيد بن الأعصم                                    |
| ٦١٤٣٢٤٤٤١٠      | - اللقاني : عبد السلام بن إبراهيم                    |
| ٥٥              | - لقيط بن عامر                                       |
| ١٥              | - الليثي :   |
| ٢               | - الامام مالك بن أنس                                 |
| ٥٣              | - محمد بن المثنى                                     |
| ٥٣              | - مسلم بن الحجاج                                     |
| ٤               | - معبد الجهني : عبد الله بن عكيم أو عديم             |
| ٣٣              | - المنيني : أحمد بن علي                              |
| ١٦٩٤١٦٨         | - الناشئ : عبد الله بن شرشير                         |
| ١٣٣             | - النظام : إبراهيم بن سيار                           |
| ٢٢              | - هشام بن الحكم                                      |
| ٥               | - هشام بن عبد الطك                                   |
| ١٧٤٧            | - واصل بن عطاء                                       |
| ١٧              | - وهب بن منبه  |



فهرس المراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- آراء أهل المدينة الفاضلة  
لأبي نصر محمد بن محمد بن أوزلغ الفارابي  
تحقيق البير نصرى نادر
- ٣- آيات الله تعالى ،  
محمد وفا الاميرى  
طبعة دار الرضوان - الاسماعيلية - حلب
- ٤- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد  
لامام الحرمين عبد الملك عبد الله الجوينى  
تحقيق د . محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم الشريف  
الناشر مكتبة الخانجى ١١ شارع عبد العزيز مصر - مطبعة السعادة مصر ، ١٩٥٠ ، ١٣٦٩ هـ
- ٥- أساس البلاغة  
للزمخشري جار الله محصورين عمر  
بيروت - ١٣٨٥ هـ - ١٣٦٥
- ٦- الأساسيات فى المغناطيسية ، والكهرباء ، والفيزيا الحديثة  
د . مصطفى كامل ، د . رأفت كامل واصف ، د . عبد المنعم قابيل ، د . عادل عباس  
الناشر عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - الطبعة الثانية
- ٧- الاستيعاب فى أسماء الاصحاب  
لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر  
بها مش الاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى  
الطبعة الاولى - ١٣٢٨ هـ - دار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان
- ٨- أسد الغابة فى معرفة الصحابة  
لمز الدين أبى الحسن على بن محمد بن الاثير الجفرى  
تحقيق محمد ابراهيم البنا ومحمد أحمد نور وعبد الوهاب فايد  
دار الشعب - مصر

- ٩- الاسلام والدعوات الهدامة  
أنور الجندى  
دار الكتاب العربى - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٧٤م
- ١٠- الاشارات والتنبهات  
لأبى على بن سينا  
تحقيق د . سليمان دنيا  
طبعة دار المعارف مصر
- ١١- الاصابة فى تمييز الصحابة  
للحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى . بهامشه الاستيعاب فى  
أسماء الاصحاب . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ دار احياء التراث العربى  
بيروت - لبنان
- ١٢- أصل الأنواع  
تشارد روبرت داروين - ترجمة اسماعيل مظهر  
مطبعة مصر سنة ١٣٢٦ هـ
- ١٣- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين  
الفخر الرازى محمد بن عمر بن الحسين  
تحرير على سامى  
الناشر دار الكتب العلمية
- ١٤- الاعتقاد على مذهب السلف  
أبو بكر الحسين البيهقى  
توزيع الباز - مكة - الناشر دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٥- أعرف نفسك  
د . فاقر عاقل -  
دار الملايين للكتب - الطبعة الثالثة - بيروت - ١٩٧٤م
- ١٦- الاعلام  
خير الدين الزركلى  
دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة . ١٩٨٠م
- ١٧- الاقتصاد فى الاعتقاد  
لأبى حامد محمد بن محمد الغزالى  
تقديم د . عادل العوا  
الطبعة الاولى - دار الامانة ١٣٨٣ هـ

- ١٨- الانسان ذلك المجهول  
الكسيس كاريل - ترجمة عادل شفيق  
الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - بيروت - ١٩٧٣ م
- ١٩- بدائع الفوائد  
للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية . تصحيح وتعليق ادارة  
الطباعة المنيرية  
الناشر دار الكتاب العربي بيروت
- ٢٠- البداية والنهاية  
اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي  
مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٧٧ م
- ٢١- اليدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع  
للعلامة محمد بن علي الشوكاني  
الطبعة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ - مطبعة السعادة - مصر - القاهرة
- ٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة  
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم  
مطبعة البابي الحلبي - مصر - الطبعة الاولى - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٢٣- تاج العروس في شرح القاموس  
لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي  
الطبعة الاولى ١٣٠٦ هـ المطبعة الخيرية مصر
- ٢٤- تاريخ الامم والملوك  
لابي جعفر محمد بن جرير الطبري  
الطبعة الاولى - المطبعة الحسينية المصرية
- ٢٥- تاريخ بغداد  
للحافظ أبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي  
دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان
- ٢٦- تاريخ الفرق الاسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين  
على مصطفى الغرابي  
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح مصر

- ٢٧- تحفة المودود في أحكام المولود  
للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية  
تحقيق عبد القادر الأرناؤوط - مكتبة دار البيان - دمشق - الطبعة الأولى  
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ٢٨- تذكرة الحفاظ  
للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي  
دار احياء التراث العربي - مطبوعات دائرة المعارف العثمانية
- ٢٩- تطور الجنس البشري  
د. محمد السيد غلاب  
مكتبة الانجلو المصرية - دار الجيل للطباعة والنشر - الطبعة الثانية
- ٣٠- التطور عطاياته ، ونتائجه  
داوارد دودسن ترجمة أمين رشيد حمدي - د. رمسيس لطفى - مراجعة د.  
محمد الطوبى  
عام الكتب - القاهرة - ١٩٦٩ م
- ٣١- التعريفات  
لمحمد بن يحيى بن مهدي ، الجرجاني  
الدار التونسية للنشر - ١٩٧١
- ٣٢- التفسير الكبير  
للإمام محمد بن عمر بن الحسين ، الفخر الرازي  
المطبعة البهية المصرية - الطبعة الأولى - سنة ١٣٥٧ هـ
- ٣٣- التمهيد  
للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني  
تصحيح ونشر الأبرتنسشارد يوسف مكارنى اليسوى  
المكتبة الشرقية - بيروت سنة ١٩٥٧
- ٣٤- تهافت الفلاسفة  
للإمام أبي حامد محمد بن محمد الفزالي  
تحقيق سليمان دنيا  
دار المعارف مصر

- ٣٥- تهذيب تاريخ دمشق  
للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي ، ابن عساكر  
هذبه الشيخ عبد القادر بدران  
دار المسيرة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ٣٦- تهذيب التهذيب  
للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني  
مطبوعة مجلس دار المعارف الاسلامية - الهند - الطبعة الاولى سنة ١٣٢٧ هـ
- ٣٧- الجرح والتعديل  
للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم  
طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الكتب العلمية - بيروت - الطبعة  
الاولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م
- ٣٨- الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية  
للعلامة عبد القادر بن محمد بن نصر القرشي  
طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الاولى ١٣٣٢ هـ
- ٣٩- جوهرة التوحيد  
لعبد السلام بن ابراهيم اللقاني  
المكتبة التجارية الكبرى - مصر الطبعة الثانية - ١٩٥٥ م - ١٣٧٥ هـ
- ٤٠- جوهرة التوحيد  
لعبد السلام بن ابراهيم اللقاني - بحاشية الامير  
مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح - ميدان الازهر
- ٤١- حاشية الدسوقي على أم البراهين  
لمحمد الدسوقي  
طبعة دار الفكر
- ٤٢- حاشية الكنبوي على شرح جلال الدواين للعقائد العضدية  
مطبوعة دار السعادة العثمانية ١٣١٦ هـ
- ٤٣- الحسنه والسيئة  
لشيخ الاسلام احمد بن عبد الحلليم بن تيمية  
دار المعرفة - الطبعة الثانية - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

- ٤٤- حلية الاولياء وطبقات الاصفياء  
للحافظ ابى نعيم احمد بن عبد الله الاصفهاني  
مطبعة السعادة - مصر - ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٨ م
- ٤٥- خلسق أفعال العباد  
للامام محمد بن اسماعيل البخارى - تحقيق د . عبد الرحمن عميرة  
عكاظ للطباعة والنشر - الطبعة الثانية
- ٤٦- خلق الانسان بين الطب والقرآن  
د . محمد على البار  
الدار السعودية للنشر والتوزيع - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م
- ٤٧- دائرة المعارف الاسلامية -  
لثمة من المستشرقين فى العالم - اعداد وتحرير ابراهيم زكى خورشيد ، أحمد الشناوى  
د . عبد الحميد يونس  
مطبعة دار الشعب القاهرة
- ٤٨- درء تعارض العقل والنقل  
لشيخ الاسلام احمد بن عبد الحلیم بن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم  
الطبعة الاولى - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م  
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية - الرياض
- ٤٩- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة  
للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
تحقيق محمد سيد جاد الحق  
مطبعة المدنى - مصر - ١٣٧٨ هـ - ١٩٦٧ م
- ٥٠- الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب  
للقاضى برهان الدين ابراهيم بن عيسى بن فرحون - تحقيق الدكتور محمد الأحمدي  
أبو النور  
دار التراث للطبع والنشر - ١٣٩٤ هـ
- ٥١- رسالة التوحيد  
للامام محمد عبده  
دار احياء العلوم - بيروت

- ٥٢- الرسالة العرشية  
لأبي علي محمد بن عبد الله بن سينا  
دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - الهند - الطبعة الاولى ١٣٥٣ هـ
- ٥٣- سنن أبي داود  
للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني  
طبعة دار الفكر - بيروت
- ٥٤- الشامل في اصول الدين  
للإمام الحرمين عبد الطك بن عبد الله الجويني - تحقيق د. علي سامي النشار -  
منيل عون - سهيل مختار  
الاسكندرية - ١٩٦٩ م
- ٥٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب  
لعبد الحى بن العماد الحنبلي  
المكتب التجارى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان
- ٥٦- شرح الاصول الخمسة  
للقاضى عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني  
تحقيق د. عبد الكريم عثمان  
مكتبة وهبة - الطبعة الاولى - ١٩٦٥ م
- ٥٧- شرح العقائد النسفية  
لسعد الدين التفتازانى، مسعود بن محمد  
طبع فريسي يوسف ضياء، بحاشية الكسنى - ١٣٢٦ هـ
- ٥٨- شرح العقائد النسفية  
لسعد الدين التفتازانى ، بحاشية عبد الحكيم على الخيالى
- ٥٩- شرح العقيدة الاصفهانية  
لشيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن تيمية - تقديم حسين مخلوف  
دار الكتاب الحديث - مصر
- ٦٠- شرح العقيدة الواسطية  
محمد خليل هراس  
نشر دار الافتاء السعودية - الطبعة الرابعة

- ٦١- شرح المقاصد  
لسعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر
- ٦٢- شرح المواقف  
للشريف علي بن محمد الجرجاني - تصحيح محمد بدر الدين النفساني  
الطبعة الاولى على نفقة الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي  
مطابع دار السعادة - مصر لصاحبها محمد اسماعيل سنة ١٣٢٥
- ٦٣- شرح المواقف  
الموقف الخامس في الالهيات - تحقيق أحمد المهدي  
مكتبة الأزهر - ١٩٧٦ م
- ٦٤- شفاء العليل  
أبي عبدالله محمد أبي بكر ابن قيم الجوزية  
تحرير الحساني حسن عبدالله  
مكتبة دار التراث - القاهرة .
- ٦٥- الصحاح  
لاسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق احمد عبد الغفور العطار  
الطبعة الثالثة - ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ
- ٦٦- صحيح البخاري  
للامام محمد بن اسماعيل البخاري - ضبط د . مصطفى ديب البقا  
دار القلم - دمشق - بيروت - الطبعة الاولى - ١٤٠١ هـ
- ٦٧- صحيح مسلم بشرح النووي  
للامام مسلم بن الحجاج  
طبعة دار الفكر العربي بيروت - الطبعة الثانية
- ٦٨- ضحى الاسلام  
لأحمد أمين  
الطبعة العاشرة - الناشر دار الكتاب العربي - بيروت
- ٦٩- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع  
لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي  
منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان



- ٧٠- طبقات الحفاظ  
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي  
تحقيق على محمد عمر  
طبع مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
- ٧١- طبقات الشافعية الكبرى  
لتلج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي  
تحقيق د . محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو -  
طبع عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨٣ هـ
- ٧٢- طبقات المفسرين  
للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن احمد الداودي  
تحقيق على محمد عمر  
مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة - الطبعة الاولى - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- ٧٣- غاية المرام في علم الكلام  
للامام علي بن ابي علي بن محمد سيف الدين الامدي  
تحقيق حسن محمود عبداللطيف  
طبعة القاهرة ١٣٩١ هـ
- ٧٤- غاية النهاية في طبقات القراء  
لشمس الدين ابي الخير محمد بن محمد الجفري  
نشر ج . برجستراسر - تصوير عن مكتبة الخانجي بمصر - سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م
- ٧٥- فتح القدير  
للامام محمد بن علي الشوكاني  
الطبعة الثانية - الحلبي - مصر - ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م
- ٧٦- الفرق بين الفرق  
لعبد القاهر بن طاهر اليفدادي  
تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد  
توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة - الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت
- ٧٧- الفلسفة الاسلامية  
د . ابراهيم مدكور  
دار المعارف - مصر
- ٧٨- الفهرست  
لمحمد بن اسحق ابن النديم  
الناشر دار المعرفة - بيروت

- ٧٩- الفوائد البهية في تراجم الحنفية  
 لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكوي  
 تصوير دار المعرفة - بيروت - عن طبعة كراتشي - سنة ١٣٩٣ هـ وبهامشه التعليقات  
 السنية
- ٨٠- فوات الوفيات  
 لمحمد بن شاكر الكتبي  
 تحقيق الدكتور احسان عباس - دار صادر - بيروت
- ٨١- الكامل في التاريخ  
 لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن الاثير  
 مراجعة نخبة من العلماء  
 الناشر دار الكاتب العربي - بيروت الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ هـ
- ٨٢- كتاب الاربعين  
 للامام محمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي  
 الطبعة الاولى - حيدرآباد - الهند - ١٣٥٣ هـ
- ٨٣- لسان العرب  
 لمحمد بن مكرم ابن منظور الافريقي  
 طبعة يولاف الزار المصرية
- ٨٤- لسان الميزان  
 للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني  
 مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند  
 الطبعة الثانية ١٩٧١ م - ١٣٩٠ هـ
- ٨٥- لوامع الانوار البهية  
 لمحمد بن احمد السفاريني
- ٨٦- مجموع الفتاوى الكبرى  
 لشيخ الاسلام احمد بن عبد الحيم بن تيمية  
 توزيع دار الافتاء السعودية
- ٨٧- المحصول في أصول الفقه  
 للامام محمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي - تحقيق د . طه جابر العلواني  
 مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض

- ٨٨- مختصر لوامع الانوار البهية  
لمحمد بن علي بن سلوم - تحقيق محمد زهدى النجار  
الطبعة الاولى - ١٣٨٦ هـ
- ٨٩- المسامرة  
للكمال بن ابي شريف فى شرح المسامرة للكمال بن الهمام  
الطبعة الثانية بمعرفة فرج الله كرى سنة ١٣٤٧ هـ  
مطبعة السعادة مصر
- ٩٠- المسامرة فى علم الكلام  
للإمام الكمال بن الهمام - تعليق محمد محى الدين عبد الحميد
- ٩١- مسند الامام أحمد بن حنبل  
المكتب الاسلامى للطباعة والنشر - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت
- ٩٢- معالم اصول الدين  
للإمام محمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازى
- ٩٣- المعتزلة  
لزهدى جار الله  
دار النشر والتوزيع بيروت - ١٩٧٤ م - الطبعة الاولى
- ٩٣- معجم المؤلفين  
لعمر رضا كحالة  
الناشر مكتبة الشئى - بيروت - دار احياء التراث العربى - بيروت
- ٩٥- المغنى فى أبواب العدل والتوحيد  
للقاضى عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار  
تعليق الامام احمد بن ابي هاشم - تحقيق د. عبد الكريم عثمان  
مكتبة وهبة الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥
- ٩٦- مقالات الاسلاميين  
للإمام الحسن الاشعري على بن اسماعيل  
تصحيح هملوت ريتز - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

- ٩٧- الملل والنحل  
للامام ابي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني  
بها مش كتاب العضل في الملل والاهواء والنحل ، للامام ابن حزم  
دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٥ هـ
- ٩٨- من افلاطون الى ابن سينا  
لجميل صليبيبا  
الطبعة الرابعة (١٩٥١)
- ٩٩- المواقف في علم الكلام  
للامام عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجي  
عالم الكتب - بيروت  
توزيع مكتبة الشئى القاهرة ، مكتبة سعد الدين دمشق
- ١٠٠- موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين  
لمصطفى صيرى  
المكتبة الاسلامية - ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م
- ١٠١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال  
للامام ابي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
تحقيق على محمد البجاوى  
دار احياء الكتب العربية : عيسى البابى الحلبي وشركاه
- ١٠٢- النجاة  
لابي على الحسين بن عبد الله بن سينا  
الطبعة الثانية - مصطفى البابى الحلبي - مصر ١٣٥٧ هـ
- ١٠٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة  
لجمال الدين ابي المحاسن يوسف بن تفرى بردى الاتابكي  
مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الاولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م
- ١٠٤- نهاية الاقدام في علم الكلام  
للامام ابي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني  
تحرير وتصحيح الفرد جيوم

- ١٠٥- الوافي بالوفيات  
لصلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي  
تحقيق س . ديد رينغ - الطبعة الثانية - ١٤٠١ هـ - ١٩٧١ م  
دار النشر - فرانزشتايز بريسبادن
- ١٠٦- وفيات الاعيان وانبياء الزمان  
لابن العباس احمد بن ابي بكر بن خلصان - بهامشه الشقائق النعمانية  
المطبعة الميمنية - مصر ١٣١٠ هـ

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	- كلمة الشكر
ب	- المقدمة
	- الأسباب الداعية لاختيار الموضوع
	- منهج البحث
	<b>- الفصل التمهيدي ويشتمل على مباحث</b>
٢٨ - ١	- البحث الأول : المراحل التي مر بها القول في الصفات الالهية
١	- البحث الثاني : في مفهوم الصفة وأقسامها
٩	- البحث الثالث : الفرق بين الصفة والوصف
١٣	- البحث الرابع : زيادة صفات الله تعالى على ذاته
٢٨-١٦	- أولا : طائفة النفاة
١٦	- ثانيا : مذهب المجسمة
٢٢	- ثالثا : مذهب الصفاتية
٢٤	<b>* الباب الاول :</b>
٧٢-٢٩	- مفهوم القدرة الالهية وأدلة ثبوتها ، وخصائصها
	<b>- الفصل الاول :</b>
٤٦-٢٩	مفهوم القدرة الالهية
٢٩	البحث الاول : تعريف القدرة في اللغة
٣١	البحث الثاني : تعريف القدرة في الاصطلاح
٣٨	البحث الثالث : التكوين بين الأشاعرة والماتريدية
	<b>- الفصل الثاني :</b>
٦١-٤٧	الأدلة النقلية والعقلية على اثبات صفة القدرة لله تعالى
٤٧	البحث الأول : الأدلة النقلية على ثبوت صفة القدرة لله تعالى
٥٦	البحث الثاني : الأدلة العقلية على اثبات صفة القدرة الالهية

الصفحة	الموضوع
٧٢-٦٢	- الفصل الثالث : مباحث تتعلق بالقدرة
٦٢	- المبحث الأول : قدم القدرة الالهية، وزيادتها على ذاته تعالى
٦٨	- المبحث الثاني : وحدة القدرة الالهية
٧١	- المبحث الثالث : متعلقات القدرة الالهية وخصائصها
	<b>* الباب الثاني :</b>
٢٠٣-٧٣	مذهب الفلاسفة في قدرته تعالى
	- الفصل الأول :
٧٣	المبحث الأول : مذهب الفلاسفة الالهيين في قدرته تعالى وكيفية صدور العالم عينه
	المبحث الثاني : الرد على الفلاسفة، وتحرير محل النزاع
٨٣	المطلب الأول : محل النزاع بين الملبين والفلاسفة الاسلاميين في مفهوم قدرته تعالى
٨٤	المطلب الثاني: الرد على الفلاسفة في كيفية صدور العالم عن الله تعالى
١١٦-٨٦	- الفصل الثاني : شبه الفلاسفة على القول بالايجاب الذاتي ومناقشة المتكلمين لهم
٨٦	المبحث الأول : منشأ قول الفلاسفة بالايجاب الذاتي
٨٨	المبحث الثاني : شبه الفلاسفة على أنه موجب به
١١٠	المبحث الثالث : مناقشة الملبين للفلاسفة في قولهم بالايجاب الذاتي
	<b>* الباب الثالث :</b>
١٧١-١١٧	في عموم القدرة الالهية والرد على المخالفين في عمومها ومنكريها
١١٧	- الفصل الاول : عموم قدرته تعالى وشمولها لكل الممكنات
	المبحث الأول : في عموم قدرته تعالى

الصفحة	الموضوع
١١٩	- المخالفون في عموم قدرته تعالى
١٢٣	الفرقة الثالثة النظام وموافقوه
١٢٦	الفرقة الرابعة الاسوارية
١٢٨	الفرقة الخامسة البلخي وفرقته
١٤٠	الفرقة السادسة المعتزلة
١٤٥	- البحث الثاني : أدلة الاشاعة العقلية على خلق أفعال العباد
١٤٨	- البحث الثالث : أدلة المعتزلة النقلية وناقشتها
	- البحث الرابع : أدلة أهل السنة النقلية على أن الله تعالى هو
١٥٣	الخالق لأفعال العباد الاختيارية
١٦١	- البحث الخامس : تحقيق القول في مسألة أفعال العباد

#### الخاتمة

٢٠٦	فهرست الآيات القرآنية
٢١٢	فهرست الاحاديث النبوية
٢١٣	فهرست الاعلام
٢١٦	فهرست المراجع
٢٢٩	فهرست الموضوعات